جامعة البحرين

كليـة الآداب

قسم علم النفس

تقبل المرأة للعنف الزواجي وعلاقته ببعض الخصائص الشخصية والاجتماعية لدى عيّنة من الزوجات المعنَّفات

بحث مقدَّم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإرشاد الأسري

إعـــداد

إيمان ياسين عبد الله الجابر

الرقم الجامعي: ٢٠١٨٧٤٤٠

إشـــراف

د. توفيق عبد المنعم

أستاذ علم النفس المشارك

جامعة البحرين

مملكة البحرين

أكتوبر، ٢٠٢٢م

جامعة البحرين

كليــة الآداب

قسم علم النفس

تقبل المرأة للعنف الزواجي وعلاقته ببعض الخصائص الشخصية والاجتماعية لدى عيّنة من الزوجات المعنَّفات

بحث مقدَّم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإرشاد الأسري

إعـــداد

إيمان ياسين عبد الله الجابر

الرقم الجامعي: ٢٠١٨٧٤٤٠

إشـــراف

د. توفيق عبد المنعم

أستاذ علم النفس المشارك

جامعة البحرين

مملكة البحرين

أكتوبر، ٢٠٢٢م

استمارة إيداع البحث

اسم الباحث:	ايمان ياسين عبدالله الجابر		
عنوان البحث:	**تقبل المرأة للعنف الزواجي وعلاقته ببعض الخصائص الشخصية والاجتماعية لدى عينة من الزوجات المعنَّفات**		
سنة النشر:	2022		
الكلية:	كلية الاداب	القسم:	قسم علم النفس
ذالبريد الإلكتروني:	emanjaber1021@gmail.com	رقم الاتصال:	+966548033490

إقرار الباحث بالموافقة على الشروط التالية:

يحق لجامعة البحرين إتاحة وتوفير الرسالة أو الأطروحة المذكورة أعلاه في مكتبة الجامعة أو من خلال موقع الإسهامات البحثية للجامعة أو على نطاق أوسع في الخارج؛ كما ويمكن إعادة طباعة الرسالة إذا اقتضت الحاجة لذلك أو رقمنتها مع إتاحتها على شبكة الأنترنت وذلك حسب تقدير إدارة الجامعة.

تنطبق هذه الشروط على جميع النسخ بما في ذلك النسخ الإلكترونية

تعتبر هذه الرسالة أو الأطروحة من المواد المحمية والتي تخضع إلى حقوق النشر والتأليف، ولا يجوز نشر أي اقتباس من الرسالة بدون توثيق المصدر.

توقيع الباحث: 

التاريخ: 2022-11-13

Approved at the University Council 6th meeting, 2013
In accordance with Decision No. 736/2013 dated 14/3/2013
Modified by University Council Decision No. 2043/2013 dated 20/11/2013.

نموذج رقم (2)

صفحة الاعتماد من قبل لجنة التحكيم

جامعة البحرين

قسم علم النفس

برنامج الماجستير في الارشاد الاسري

ناقش الطالب / ايمان ياسين عبدالله الجابر (20187440) الاطروحة التي استكمل بها متطلبات الحصول على

درجة الماجستير في الارشاد الاسري

وعنوان الاطروحة : "تقبل المرأة للعنف الزواجي وعلاقته ببعض الخصائص الشخصية والاجتماعية لدى عينة من الزوجات المعنفات"

وذلك يوم الاحد 30 أكتوبر 2022 م الموافق 5 ربيع الآخر 1444 هـ

وتوصي اللجنة بمنحها درجة الماجستير في علم النفس الارشادي بتقدير: A

(لجنة المناقشة)

الاسم		التوقيع
د. توفيق عبد المنعم توفيق	مشرفا	
د. شيخة احمد الجنيدي	ممتحنا داخلياً	
د. محمد السيد منصور	ممتحنا خارجياً	

الختم

جامعة البحرين
كلية الآداب
قسم علم النفس
Dept. Of Psychology
College of Arts
UNIVERSITY OF BAHRAIN

ملخص الدراسة

جاءت الدراسة الحالية للبحث بعنوان (تقبل المرأة للعنف الزواجي وعلاقته ببعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية لدى عيّنة من الزوجات المعنَّفات)، إذ هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى انتشار العنف الزواجي الممارس بين الزوجات المتقبلات له، والتعرف إلى الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للزوجات المتقبلات للعنف الزواجي، وهل توجد علاقة بين تقبل العنف وهذه الخصائص، وهل توجد فروق دالة إحصائيًا بين الزوجات المتقبلات للعنف وغير المتقبلات للعنف. وتكوّنت عيّنة البحث من (77) زوجة متعرّضة للعنف، تم اختيارهن بطريقة عمدية، واستُخدم في الدراسة المنهج الوصفي (الارتباطي المقارن)، وشملت أدوات الدراسة استبانة ومقياس العنف الزواجي ومقياس تقبل العنف الزواجي لتحقيق أهداف الدراسة، وأهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة الحالية هي تعرّض الزوجات للعنف اللفظي والاجتماعي بدرجة أكبر من العنف الجسدي والاقتصادي والجنسي، وان تقبل الزوجات للعنف الجنسي والاجتماعي بدرجة أكبر من العنف الاقتصادي واللفظي والجسد، وكما اثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تقبل الزوجة للعنف والعنف ضدها، أي كلما ارتفع مستوى تقبل الزوجة للعنف الزواجي كلما زاد العنف الموجّه ضدها من قبل الزوج، كما وأظهرت نتائج الدراسة انه توجد فروق دالة إحصائيًا بين الزوجات المتقبلات للعنف الزواجي وغير المتقبلات في بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، تمثلت في عمر الزوجة الأقل من (25) سنة، والوضع الاقتصادي الضعيف لأسرة الزوجة السابقة (أهل الزوجة)، والوضع الاقتصادي الضعيف للأسرة الحالية، فتقبل العنف الزواجي تركّز في هذه الفئات مقارنة ببقية الفئات الأخرى، وانه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين الزوجات المتقبلات للعنف وغير المتقبلات في بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، تمثلت في عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي، الحالة الوظيفة، عدد الابناء، نوع السكن، دخل الزوجة، كما أوضحت نتائج الدراسة انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقبل الزوجة للعنف تُعزى إلى متغير العمر، والمستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة السابقة، والمستوى الاقتصادي للأسرة الحالية، أي أن الزوجات الأقل من (25) سنةً، وذوات المستوى الاقتصادي المنخفض، سواء في الأسرة السابقة للزوجة أو الأسرة الحالية أكثر تقبلًا للعنف، وانه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقبل الزوجة للعنف تُعزى إلى بقية متغيرات تمثلت في عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي، الحالة الوظيفة، عدد الابناء، نوع السكن، دخل الزوجة.

إهداء

إلى رفيق دربي وفخري، إلى مَن وقف بجانبي وساندني طول مسيرتي العلمية ودعمني

إلى قرّة عيني زوجي

إلى أجمل زهرات في حياتي وأغلى ما عندي

إلى بناتي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحتهُ القائلون، ولا يُحصي نعماءَهُ العادّون، ولا يُؤدّي حقّهُ المجتهدون، والصلاة والسلام على السراج المنير، خاتم النبيّين وسيّد المرسلين، نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه الكرام المنتجبين.

أما بعدُ..

فالحمد لله على عظيم منّه وجزيل عطاياه، أنْ وفّقني لإتمام هذا البحث بعونه وألطافه، فله الحمد دائمًا وأبدًا..

والشكر الجزيل لمَن حقّه الشكر والعرفان، مَن جاد بثمين وقته وعظيم جهده، وأولاني نصيبًا من رعايته، فكان الموجّه والمرشد، والناصح الثاقب، أستاذي الفاضل **الدكتور توفيق عبد المنعم** الذي تفضّل مشكورًا بالإشراف على هذا البحث، وأخذ بيدي خطوةً بخطوة حتى إتمامه.

كما أتوجّه بعميق شكري إلى جامعة البحرين، وإلى أعضاء هيئة التدريس الكرام، لا سيّما أساتذتي في كلية الآداب وقسم علم النفس الأجلاء، وإلى زملائي كافة، على ما قدّموه من معروف ومساندة..

والشكر موصول إلى كل من شارك وأسهم ومدّ يد العون والمساعدة، وقدّم إليّ النصح والتوجيه، حتى تمكّنت من إنجاز هذا البحث.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص الدراسة باللغة العربية	ت
إهداء	ث
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ذ
قائمة الملاحق	س
الفصل الأول: مدخل الدراسة	
المقدّمة	2
المشكلة	4
تساؤلات الدراسة	5
فروض الدراسة	6
أهداف الدراسة	6
أهمية الدراسة	6
حدود الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
أولًا: العنف	10
مقدّمة	10
مفهوم العنف	10
تعريف العنف	11
ثانيًا: العنف الزواجي	13

تعريف الزواج	13
تعريف العنف الزواجي	16
أشكال العنف الزواجي	19
نسب انتشار العنف الزواجي	21
النظريات المفسّرة للعنف الزواجي	24
ثالثًا: تقبل العنف	33
مفهوم تقبل العنف	33
رابعًا: الخصائص الشخصية للزوجة المتقبلة للعنف	33
خامسًا: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالعنف الزواجي	38
الدراسات السابقة	42
التعقيب على الدراسات السابقة	50
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
منهج الدراسة	53
مجتمع الدراسة	53
أدوات الدراسة	53
الأساليب الإحصائية المستخدمة	82
الفصل الرابع: نتائج الدراسة والتوصيات	
نتائج الدراسة	84
نتائج السؤال الأول	96
نتائج السؤال الثاني	97
نتائج الفرضية الأولى	98
نتائج الفرضية الثانية	101
الخلاصة	109

توصيات الدراسة	110
قائمة المراجع	
المراجع العربية	111
المراجع الأجنبية	114
الملاحق	ا

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	التحقق من ثبات أبعاد مقياس العنف الزواجي (العيّنة الاستطلاعية)	55
(2)	التحقق من صدق التكوين الداخلي للعنف اللفظي (العيّنة الاستطلاعية)	56
(3)	التحقق من صدق التكوين الداخلي للعنف الجسدي (العيّنة الاستطلاعية)	56
(4)	التحقق من صدق التكوين الداخلي للعنف الجنسي (العيّنة الاستطلاعية)	57
(5)	التحقق من صدق التكوين الداخلي للعنف الاقتصادي (العيّنة الاستطلاعية)	57
(6)	التحقق من صدق التكوين الداخلي للعنف الاجتماعي (العيّنة الاستطلاعية)	58
(7)	التحقق من ثبات أبعاد مقياس تقبل العنف الزواجي (العيّنة الاستطلاعية)	59
(8)	التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد تقبل للعنف اللفظي (العيّنة الاستطلاعية)	60
(9)	التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد تقبل للعنف الجسدي (العيّنة الاستطلاعية)	60
(10)	التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد تقبل للعنف الجنسي (العيّنة الاستطلاعية)	61
(11)	التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد تقبل للعنف الاقتصادي (العيّنة الاستطلاعية)	61
(12)	التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد تقبل للعنف الاجتماعي (العيّنة الاستطلاعية)	62
(13)	وصف العيّنة حسب عمر الزوجة	63
(14)	وصف العيّنة حسب عمر الزوج	65
(15)	وصف العيّنة حسب عدد سنوات الزواج	66
(16)	وصف العيّنة حسب المستوى التعليمي للزوجة	68

(17)	وصف العيّنة حسب المستوى التعليمي للزوج	69
(18)	وصف العيّنة حسب عمر الزوجة عند الزواج	71
(19)	وصف العيّنة حسب الحالة الوظيفة للزوجة	72
(20)	وصف العيّنة حسب الحالة الوظيفة للزوج	73
(21)	وصف العيّنة حسب صلة القرابة	74
(22)	وصف العيّنة حسب عدد الأبناء	75
(23)	وصف العيّنة حسب الوضع الاقتصادي للأسرة	75
(24)	وصف العيّنة حسب نوع السكن	76
(25)	وصف العيّنة حسب دخل المادي للزوجة	77
(26)	وصف العيّنة حسب حالة الوضع الاقتصادي لأسرة الزوجة السابقة (أهل الزوجة)	79
(27)	وصف العيّنة حسب حالة وضع أسرة الزوجة السابقة (أهل الزوجة)	80
(28)	تفسير إجابات العيّنة وفق المتوسط الحسابي لمقياس أنواع العنف	84
(29)	جدول مقياس العنف اللفظي	85
(30)	جدول مقياس العنف الجسدي	86
(31)	جدول مقياس العنف الجنسي	87
(32)	جدول مقياس العنف الاقتصادي	88
(33)	جدول مقياس العنف الاجتماعي	89
(34)	تفسير إجابات العيّنة وفق المتوسط الحسابي لمقياس تقبل العنف	90
(35)	جدول مقياس تقبل العنف اللفظي	91

(36)	جدول مقياس تقبل العنف الجسدي	92
(37)	جدول مقياس تقبل العنف الجنسي	93
(38)	جدول مقياس تقبل العنف الاقتصادي	94
(39)	جدول مقياس تقبل العنف الاجتماعي	95
(40)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقياس أنواع العنف	96
(41)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقياس تقبل العنف	97
(42)	الاختبار الارتباطي الخطي سبيرمان بين مقياس العنف وتقبل العنف	100
(43)	نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير عمر الزوجة	102
(44)	نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير الوضع الاقتصادي لأسرة الزوجة السابقة	103
(45)	نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف اللفظي لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير عمر الزوجة	104
(46)	نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف الجسدي لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير حسب عمر الزوجة	105
(47)	نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف الجسدي لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير الوضع الاقتصادي لأسرة الزوجة السابقة	106
(48)	نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف الجنسي لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير الوضع الاقتصادي لأسرة الزوجة السابقة	107
(49)	نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف الاجتماعي لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير الوضع الاقتصادي للأسرة	108

الملاحق	
الاستبانة	ب
مقياس العنف	ت
مقياس تقبل العنف	ج
الملخص باللغة الانجليزية	ش

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

- مقدمة
- مشكلة البحث
- أسئلة البحث
- فرضيات الدراسة
- أهمية البحث
- حدود البحث
- مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

المقدّمة:

تمثل المرأة نصف المجتمع، بل الركيزة والركن الأساسي في بنائه لأنها تربي وتنشئ الأجيال، لذا من الطبيعي أن يكون مفتاح التقدم والتطور الإنساني من صنع يدها، والمرأة منذ العصور القديمة إلى الحديثة لعبت عدة أدوار مهمة، فهي القاضية والأديبة والعالمة والمناضلة وغيرها من الأدوار، وكذلك هي الأم والأخت والزوجة والابنة، وكل هذه الأدوار للمرأة تجعل الدور التي تقوم به في المجتمع وبنائه دورًا لا يمكن إغفاله أو التقليل من شأنه وخطورته(الفايز،2007م).

فبالرغم من كل هذه الأهمية التي تشكلها المرأة، ومن حصولها على أعلى الدرجات في مختلف الميادين العلمية والعملية، ، فما زال البعض ينظر إليها انها غير قادرة على تحديد مصيرها بنفسها، فهي خُلقت من أجل أن تكون زوجةً تنجب الأطفال وتخدم الأسرة، فقط لا غير، وأن الرجل هو الذي يتحكم ويحدد مصيرها وهي تحت سلطته، ومن حقه أن يمارس عليها أي تصرّف أو أي شكل من أشكال العنف، وهو ما يُعد انتهاكًا لحقوق الإنسان ومظهرًا من مظاهر القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، والتي تساعد على بقاء سيطرة الرجل على المرأة، والحيلولة دون نهوضها بالكامل(كرادشة،2009م).

وقد عرف المجتمع الإنساني ظاهرة العنف ضد المرأة منذ القدم، فهي ليست وليدة العصر الحاضر، فمنذ خلق الله البشرية ونحن نسمع عن نساء امتهنت حقوقهن وإنسانيتهن، ونساء تعرضن لشتى أنواع العنف إلى يومنا هذا في جميع المجتمعات والثقافات، إذ تؤكد الكثير من الإحصاءات والدراسات المحلية والإقليمية والعالمية أن العنف ضد المرأة موجود في جميع مجتمعات العالم، إذ إن امرأةً من كل ثلاث نساء في العالم تتعرض للعنف بشكل يومي، وهذا المعدل في تزايد مستمر، كما تؤكد هيئة الأمم المتحدة أن نسبة ثلاثين بالمئة من نساء العالم يتعرضن للعنف من قبل الأزواج، بجميع أنواعه(منظمة الصحة العالمية،2021).

ومن هنا عُدّ العنف ضد المرأة رمزًا دوليًا يواجه النساء بشكل يومي وفي جميع مجالات الحياة اليومية، وأصبح حقيقةً من حقائق هذا العصر وظاهرةً عالميةً، وكذلك عدّته منظمة الصحة العالمية وباءً عالميًا يجب التصدي له؛ لما له من عواقب وخيمة وتداعيات خطيرة لا تنعكس على المرأة فحسب، بل تمتد جذوره لتشمل البناء الاجتماعي والأسري، خاصة على نمو الأطفال النفسي والاجتماعي وتماسك

الأسرة التي تُعد اللبنة الأولى والأساس في بناء المجتمعات، وقد شهد العقد الأخير اهتمامًا مكثفًا بقضية العنف بما لم يشهده المجتمع الدولي من قبل.

فقد عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر 1993م أنه "أي اعتداء ضد المرأة على أساس الجنس، والذي يتسبّب بإحداث إيذاء وألم جسدي أو نفسي، ويشمل أيضًا التهديد بهذا الاعتداء والضغط أو الحرمان التعسفي للحريات، سواء في إطار الحياة العامة أو الخاصة" (جمعية الأمم المتحدة، 2021).

وأصبح العنف ضد المرأة من مسألة ذات أبعاد داخلية ضيّقة إلى حالة دولية معترف بها، وبدأت ولادة الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة في عام 1993، وأصبح حقيقةً قانونيةً واقعيةً (دزيي، 2010).

ولهذا قامت هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجموعات والشبكات النسائية والباحثون بأعمال كبيرة في معالجة العنف ضد المرأة، وأدت هذه الأعمال إلى فهم طبيعة هذا العنف الموجّه ضد المرأة وتقدير أثره على المرأة والمجتمع، ووضع قوانين دولية لمعالجة هذه الظاهرة المنتشرة.

وفي المنطقة العربية تؤكد أرقام الأمم المتحدة أن نسبة(37%) من النساء العربيات تعرضن لأحد أنواع العنف؛ الجسدي أو الجنسي، في حين أن نسبة (35.4%) من المتزوجات في المنطقة تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من الزوج في مرحلة من حياتهن، وهو معدل يُعد أعلى بقليل من المعدل العالمي، وللأسف أن العنف ضد المرأة لم يحظَ بالاهتمام المطلوب في العالم الثالث الذي يشمل الدول العربية، فالمجتمع العربي لم يسلّط الضوء على هذه القضية إلا في الآونة الأخيرة، حيث الحركة النسوية العربية التي أكدت على حقوق المرأة واعتبار العنف انتهاكًا لحقوقها، وأنه يُعد مشكلة ذات آثار سلبية على المرأة والمجتمع (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2019).

وتتعرض الزوجة للعنف بشتى أنواعه؛ الجسدي واللفظي والجنسي والنفسي والاقتصادي، على يد الزوج، وقد يصل إلى حد التشويه والقتل، ولكنها تحتار في اتخاذ قرار معيّن ولا تعلم إلى أين تذهب أو ماذا تعمل لتحمي نفسها من هذا العنف، وفي بعض الأحيان لا تجد من يدافع عنها أو يناصرها ويقدم إليها يد المساعدة، فبعض الجهات الرسمية المخصصة لحماية المرأة تجهل كيفية التعامل مع هذه القضية، فقضايا العنف المنزلي ما زالت تعالج بطريقة غير احترافية، أو الميل إلى التسامح مع ممارس العنف بسبب المفاهيم الاجتماعية والعادات والتقاليد، فالكثير ينظر إلى العنف المنزلي، خاصةً بين الزوجين، على أنه شأن خاص ويجب حله بين الطرفين، وعلى الزوجة الصبر من أجل الأسرة والأبناء،

وكل هذا يدعم ويعزز مفهوم تقبل المرأة للعنف وثقافة الصمت، بالإضافة إلى بعض الخصائص التي تميز المرأة المتقبلة للعنف (السردية، 2018).

ولأهمية هذا الموضوع وخطورته وانعكاساته السلبية، ليس على المرأة فقط، بل والأسرة وتماسكها واستقرارها، وهي التي تُعد المكوّن الأساسي في المجتمع، تظهر أهمية هذا البحث.

مشكلة البحث:

العنف ضد المرأة وبالأخص ضد الزوجة أصبح قضيةً عالميةً، وهي ليست مقتصرةً على زمان دون آخر، أو مكان دون آخر، أو مجتمع دون آخر، بل ظاهرة لها أبعاد تاريخية وحضارية مرتبطة بوجود الإنسان وعلاقة الرجل بالمرأة، وهي أيضًا تُعد قضيةً ومشكلةً ذات أبعاد اجتماعية، ونفسية، وصحية، واقتصادية.

فقد أشارت الكثير من والأبحاث والدراسات إلى حجم هذه الظاهرة وما تعانيه الكثير من النساء في العالم، سواء العالم الغربي أو العربي، وأن ما بين (40-60%) من جرائم قتل النساء في العالم من قبل الشريك، وأثبتت نتائج دراسة منظمة الصحة العالمية التي صدرت في نوفمبر 2005 أن أكثر العنف شيوعًا ضد المرأة من قبل الشريك في جميع المواقع التي تمت دراستها (Public Health, 2006).

ففي أمريكا تبيّن الدراسات أن (95%) من حالات العنف الأسري بين البالغين يكون المرتكب هو الرجل ضد المرأة، وأن (50-70%) منها يعتدي الرجال فيها على أطفالهم ونسائهم (الشبيب، 2007)، وأن امرأةً من كل ثلاث نساء في العالم تتعرض للعنف الجسدي والجنسي خلال حياتها (منظمة الصحة العالمية، 2021).

وفي الدول العربية، تظهر جميع الدراسات المتعلقة بظاهرة العنف الأسري في المجتمع أن الزوجة هي الضحية الأولى، وأن الزوج هو المعتدي الأول، ومن ثم يأتي الأبناء في الترتيب ضحايا من قبل الأب أو الأخ الأكبر، فبنسبة (99%) يكون مصدر العنف الرجل (محمد، 2018.)

وفي المملكة العربية السعودية أيضًا تبرز الدراسات أن 95% من حوادث العنف الأسري يرتكبها الذكور، وأن أكثر من (50%) من الحالات تكون اعتداءات من قبل الأزواج ضد زوجاتهم (الشبيب، 2007).

وتشير الكثير من نتائج الدراسات إلى أن المتسبّب الأول في العنف ضد المرأة هو الزوج ضد الزوجة، وفي المجتمع السعودي بالتحديد اظهرت الدراسات أن المرأة المتزوجة تقع ضحيةً للعنف من قبل الزوج أكثر من أي شخص آخر، وذلك بنسبة (75.1%) (الفايز، 2007م).

فقد شهد المجتمع السعودي في الآونة الأخيرة تزايدًا كبيرًا في معدلات العنف ضد المرأة بأشكاله المتعددة (الجسدي، والنفسي، والمعنوي، والاقتصادي، والاجتماعي). كما كشفت نتائج استطلاع أُجري من قبل المركز الوطني السعودي لاستطلاعات الرأي العام، حول قضية العنف ضد المرأة، أنه بنسبة 73% يكون المسؤول الأول عن العنف هو الزوج، وأن المنزل هو المكان الأكثر الذي تتعرض فيه المرأة للعنف (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان).

فقد أخذت الكثير من الأسر تعاني من تداعيات هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على المرأة بشكل عام، والزوجة بشكل خاص، وهذه الآثار النفسية والصحية تنعكس بشكل مباشر على كيان الأسرة والبنية الاجتماعية.

وتمتدّ جذور هذه الظاهرة وأسبابها الحقيقية داخل بناء المجتمع ومفاهيمه الثقافية والاجتماعية، إذ أفاد المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل بأن العنف الأسري في تزايد، وأن هاتف مركز بلاغات العنف الأسري (1919) تعامل مع 11 ألف حالة عنف بالعام الماضي، خاصةً ضد النساء والأطفال (صحيفة عكاظ، 2017).

ورغم ما وصلت إليه المجتمعات في وقتنا الحالي من تطوّر وانفتاح على المعلومات والمعرفة والوعي بالحقوق والواجبات لكل فرد في المجتمع، ورغم ما شهدته المملكة في السنوات الأخيرة من جهود من قبل الدولة في سنّ التشريعات والقوانين التي تتعلق بشؤون المرأة وأحوالها الشخصية وحقوقها وحرياتها من أجل حمايتها ورفع الظلم عنها، إلا أنه لا تزال هناك فئة كبيرة من المجتمع تمارس العنف ضد المرأة، خاصة الزوجة، بشتى أنواعه، بل هناك تزايد مستمر في معدلاته، ومقابل ذلك نجد قبولًا وخضوعًا واستسلامًا من جانب المرأة لهذا العنف الواقع عليها، فهناك ظروف معينة تشجّع على العنف ضد المرأة والزوجة بالخصوص، سواء هذه الظروف كانت متعلقة بالمعنِّف أو المعنَّفة، أو عوامل الشخصية والاجتماعية، أو الاقتصادية، وغيرها.

ونحن في هذه الدراسة بصدد دراسة بعض هذه العوامل الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، للزوجة المتعرضة للعنف الزواجل والمتقبلة له.

من خلال هذا البحث سوف تتم محاولة الإجابة عن التساؤلين الآتيين:

- ما درجة العنف الزواجي الممارَس ضد الزوجات المتقبلات للعنف الزواجي؟

- ما مستوى تقبل العنف الزواجي لدى الزوجات المعنَّفات؟

فرضيات الدراسة:

1- توجد هناك علاقة ارتباطية بين نسبة العنف الزواجي ضد الزوجة وتقبل العنف الزواجي.

2- توجد علاقة دالة إحصائيًا بين تقبل الزوجات للعنف الزواجي وبعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية.

- توجد فروق دالة إحصائيًا في بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية بين الزوجات المتقبلات للعنف الزواجي وغير المتقبلات للعنف الزواجي.
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين تقبل العنف الزواجي ضد الزوجة لدى عيّنة الدراسة تُعزى إلى متغير (العمر، والعمر عند الزواج، عدد سنوات الزواج، صلة القرابة، عدد الأبناء، نوع السكن المستوى التعليمي، وضع الأسرة السابقة).
- توجد فروق دالة إحصائيًا بين تقبل العنف الزواجي ضد الزوجة لدى عيّنة الدراسة تُعزى إلى الوضع الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

1- تهدف الدراسة إلى التعرّف إلى مدى انشار العنف الزواجي بين الزوجات المتقبلات للعنف الزواجي.

2- التعرّف إلى الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للزوجة المتقبلة للعنف.

3- التعرّف إلى الفروق بين المتقبلات للعنف الزواجي وغير المتقبلات في الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية.

4- التعرّف إلى العلاقة بين بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتقبل المرأة للعنف الزواجي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما سوف تقدمه للجانب العلمي والعملي من إضافات على النحو الآتي:

الجانب العلمي:

لقلة الدراسات في السعودية التي تناولت هذا الموضوع، يمكن لهذه الدراسة أن تفيد الباحثين المهتمين بهذا المجال بمحتوى علمي، من خلال النتائج والإحصاءات التي سوف تتوصّل إليها الباحثة عن أهم العوامل المستهدفة للعنف ضد المرأة عامةً، وفي المجتمع السعودي خاصةً.

الجانب العملي:

يمكن الاستفادة مما هو متوقع أن تسفر عنه نتائج هذه الدراسة في تقديم برامج إرشادية وتوعوية تستهدف خفض مستويات العنف الموجّه نحو المرأة.

حدود الدراسة:

الحدود البشرية: النساء المتعرضات للعنف الزواجي في المملكة العربية السعودية.

الحدود المكانية: المنطقة الشرقية في السعودية، ودار الحماية في الدمام.

الحدود الموضوعية: تقبل المرأة للعنف الزواجي وعلاقته ببعض الخصائص الشخصية والاجتماعية لدى عيّنة من الزوجات المعنَّفات.

الحدود الزمنية (2022/2021)

مصطلحات الدراسة:

العنف: "سلوك يصدر من فرد أو جماعة تجاه فرد أو جماعة أخرى ماديًا كان أو لفظيًا، إيجابيًا أو سلبيًا، مباشرًا أو غير مباشر، نتيجة للشعور بالإحباط أو الغضب أو الدفاع عن النفس أو الممتلكات أو الرغبة في الانتقام من الآخرين أو الحصول على مكاسب معيّنة، ويترتب على ذلك إلحاق أذى بدني أو نفسي أو مادي بصورة متعمّدة بالطرف الآخر" (عامر والمصري، 2014، 11).

العنف ضد المرأة: "كل فعل عنيف ينجم عنه ويحتمل أن ينجم عنه أذى، أو معاناة جسمية، أو نفسية، أو مالية للطرف الآخر، بما في ذلك من تهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة، ويقع العنف بأشكاله النفسي والجسدي والمالي والجنسي" (بولسنان، 2016،105).

العنف الزواجي: ويعرفه أبو إنجيلة: "أي فعل يقترفه الزوج، وينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى، أو معاناة نفسية، أو جسمية، أو مالية، أو جنسية للزوجة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية"(أبونجيلة،2006،87).

التعريف الاجرائي لتقبل العنف: ويعرفه المعصوابي "هو التسامح والرضا أو السلبية التي تظهرها الزوجة مقابل تعرضها للعنف من قبل الزوج، بأشكاله المختلفة"(المعصوابي،2015،8).

الشخصية: "الشخصية هي السمات الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية (الموروثة والمكتسبة) التي تميز الشخص عن غيره" (زهران، 2005،53).

الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية:

بحسب مجال الدراسة، هي (عمر الزوجة، عمر الزوج، عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي للزوجة، عمر الزوجة عند الزواج، الحالة الوظيفية للزوجة، صلة القرابة، عدد الأبناء، الوضع الاقتصادي للأسرة، نوع السكن، الدخل المادي للزوجة، الوضع الاقتصادي لأهل الزوجة، وضع الأسرة السابقة للزوجة).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولًا: الإطار النظري

- العنف الزواجي
- تقبل العنف الزواجي
- الخصائص الشخصية للزوجة المتقبلة للعنف

ثانيًا: الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

سوف نتناول في هذا الفصل الإطار النظري لموضوع الدراسة؛ العنف الزواجي وتقبله، والخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة المتقبلة للعنف الزواجي، والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

أولًا: العنف

مقدّمة:

العنف بشكل عام يُعد قضيةً قديمةً بدأت مع بداية البشرية، فهي من القضايا الاجتماعية العالمية التي تجاوزت الحدود الجغرافية والحضارية والفوارق الطبقية، وتعاني منها المجتمعات بغضّ النظر عن مستوياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فهي قضية معقدة ومتشابكة ويختلف تفسيرها ومفهومها من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، ولكن تتفق في أمر واحد، وهو ما يسبّبه العنف للشخص الذي يقع عليه من آلم نفسي وجسدي وحرمانه من العيش حياةً طبيعيةً، وأنه تصرّف منبوذ لأنه يتعارض مع معنى الإنسانية والكرامة والحرية للفرد. وللعنف آثار ذات جوانب صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية خطيرة على الفرد والمجتمع.

مفهوم العنف:

مفهوم العنف شأنه شأن الكثير من المفاهيم النفسية والاجتماعية؛ يُعد مفهومًا معقدًا ومتشابكًا، لذلك نجد أن تعريف العنف يختلف في علم النفس عن تعريفه في علم السياسية والقانون والدين، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف المغزى والغرض المراد الوصول إليه، ومصادر المعلومات التي يتم الحصول عليها، واختلاف الظروف المحيطة أيضًا، وقد ارتبط مفهوم العنف بمفاهيم كثيرة، مثل الاعتداء، والإساءة، والإيذاء، والإهمال(الفايز،2007م).

هناك أنوع متعددة للعنف، مثل العنف ضد الأطفال، والعنف ضد المرأة، وكبار السن، والزوجة، وغيرها، والعنف الزواجي يُعد من أكثر أنواع العنف الأسري شيوعًا، وقد تواصل هذا النمط من العنف عبر قرون من الزمن، إذ كانت المجتمعات تنظر إلى المرأة على أنها تابع للرجل أو ملك له، وأنها أقل منه منزلةً، سواء على المستوى الذهني والبيولوجي، وما زالت هذه الرواسب الاجتماعية والثقافية لمثل هذه الممارسات ماثلة إلى وقتنا الحاضر، وإن اعتراها بعض الاختلافات والتغيرات، فالمرأة تتعرض في

أغلب مراحل حياتها للعنف من قبل الرجل، إذ تتعرض للعنف قبل الزواج من قبل الأب والأخ، وبعد زواجها تعاني من عنف الزوج (كرادشة، 2009).

وفي هذا الفصل سوف نتناول مفهوم العنف بشكل عام، والعنف الزواجي بشكل خاص، وأشكال العنف الزواجي، والنظريات المفسّرة له، وخصائص الزوجة المتقبلة للعنف، وأهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بها.

تعريف العنف:

لغة: تتفق معظم المعاجم العربية، كلسان العرب ومختار الصحاح والمعجم الوسيط، وغيرها من المعاجم العربية، على أن العنف يدل على الخرق والتعدّي والأخذ بالقوة والشدة والقسوة وإيقاع اللوم على شخص، فالعنف ضد الرفق، والتعنيف أيضًا هو اللوم والتعيير. يُقال عنف الرجل: عامله بالقسوة والشدة، اعتنف الأمر: أخذه بعنف، واعتنف الشي كرهه (نقلاً عن أوزي، 2014،192).

اصطلاحًا: "هو مكان ضد الآخر، وهو موجود على الأرض منذ وجود المخلوقات عليها، بين حيوان وحيوان ذكر أو أنثى، وبين الإنسان والإنسان، رجلًا أو امرأةً، شابًا كان أو شابةً، صبيًا كان أو طفلًا" (قرقوتي، 2015،9).

قانونًا: هو "الاعتداء البدني والنفسي الواقع على الأشخاص ويحدث ضررًا أو تأثيرًا عاديًا أو معنويًا مخالفًا للقانون ويعاقب عليه القانون" (الرقب، 2010،9).

وتنحدر أصل كلمة العنف (violence) "من الكلمة اللاتينية (فولتينا)، (violentia) التي تعني: السمات الوحشية بالإضافة إلى القوة، والفعل منها هو (فيلار) (violare) الذي يعني: العمل بالخشونة، والتدنيس، والانتهاك، والمخافة، ويُقصد عادة بالعنف الممارسة المفرطة للقوة، بشكل يفوق ما هو معتاد ومقبول اجتماعيًا"ل (يونس وعبد الحليم، 2011،37).

العنف (violence): هو بالمفهوم العام يعني إيذاء الناس أو الأشياء، وفي العلوم الاجتماعية يشير إلى القوة وإلحاق الأذى بالآخرين والتسبّب في تمزّق الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة، بما في ذلك القسوة تجاه الزوجة، القسوة على الزوج، وأيضًا العنف ضد الأطفال، العنف ضد البالغين والإهمال والإساءة الجسدية والمعنوية والعنف الأخلاقي، وكل هذه الكلمات ترتبط بكلمة "فيس" (Vis) التي تعني

البأس والقوة، والعنف والقدرة، وبدقة أكثر فإن كلمة فيس تعني القوة الفاعلة والمؤثرة (العواودة، 2009).

مفهوم العنف من المنظور السيكولوجي:"هو كما يعتقده المختصون، مثل (التير، 1997)، وهو أن العنف نمط من السلوك ينجم عن حالة من الإحباط نتيجة للصراعات النفسة اللاواعية أو اللاشعورية التي تحدق بالفرد وتعوقه عن تحقيق أهدافه، لذلك يلجأ إلى العنف هربًا من قوى الإحباط الكامنة. ويقول فرويد مؤسس مدرسة التحليل النفسي: إن العنف خاصية تمتد جذورها إلى الطبيعة البشرية، وبالتالي فهي موجودة في حالة كامنة، والتي تنشأ إذا تم اعتراض نشاط الفرد، لذلك العنف هو استجابة طبيعية مثل الاستجابات الطبيعية الأخرى" (السطالي، 2018، 15).

كذلك ركّز البعض على الجانب النفسي، مثل بدوي، إذ عرّف العنف بأنه "استخدام الضغط والقوة استخدامًا غير مشروع وغير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة شخص" (الداهري، 2020،45).

كما يعرّف أيضًا في علم النفس "بأنه نمط السلوك ينتج عن حالة إحباط، ويكون مصحوبًا بعلامات التوتر، ويحتوي على نية مبنية لإلحاق ضرر مادي ومعنوي بكائن حي أو بديل عن الكائن الحي" (عامر والمصري، 2014،13).

ويعرّف أيضًا بأنه "سلوك يصدر من فرد أو جماعة تجاه فرد أو جماعة أخرى، ماديًا كان أو لفظيًا، إيجابيًا أو سلبيًا، مباشرًا أو غير مباشر، نتيجة للشعور بالإحباط أو الغضب أو الدفاع عن النفس أو الممتلكات، أو الرغبة في الانتقام من الآخرين، أو الحصول على مكاسب معيّنة، ويترتب على ذلك إلحاق أذى بدني أو نفسي أو مادي بصورة متعمّدة بالطرف الآخر" (عامر والمصري، 2014، 11).

ويعرّف بأنه "ظاهرة مركبة لها جوانبها الاقتصادية والسياسية والنفسية والاجتماعية، وهو ظاهرة عامة، تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة".

كذلك يعرّف بأنه "كافة التصرفات التي تصدر من فرد أو جماعة أو مؤسسة بهدف التأثير على إرادة الطرف الآخر لإتيان أفعال معيّنة أو التوقف عن أخرى حسب أهداف الطرف القائم بالعنف، وضد إرادة الطرف الآخر بصورة آنية أو مستقبلية".

وعرّفت منظمة الصحة العالمية العنف بأنه "الاستعمال المتعمّد للقوة المادية، سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات، أو ضد شخص آخر، أو ضد مجموعة، أو مجتمع، بحيث يؤدي

أو رجحان الحدوث إلى إصابة، أو موت، أو اصابة نفسية، أو سوء النماء، أو الحرمان" (نقلاً عن الرقب، 2010، 14).

واستنادًا إلى التعريفات السابقة لمفهوم العنف بشكل عام، عرفت الباحثة مفهوم العنف أنه كل سلوك يتّسم بالعدوان يصدر من فرد أو جماعة ضد فرد أو جماعة أخرى من أجل إخضاع الطرف الآخر أو إلحاق الأذى به، سواء كان الأذى ماديًا أو معنويًا، مباشرًا أو غير مباشر، ويترك أثرًا سلبيًا على الطرف الآخر من الناحية الجسدية أو النفسية أو مادية التي تحرمه من العيش بشكل آمن وسليم ومطمئن.

ثانيا: العنف الزواجي:

قبل أن نتطرق إلى العنف الزواجي، لا بدّ لنا من التعرّف إلى ماهية الزواج ومفهومه؛ من أجل الإلمام بجميع الجوانب المعرفية للبحث.

تعريف الزواج: نظام عالمي معروف منذ أقدم العصور ومن أقدم التقاليد التي عرفها الجنس البشري إلى اليوم، وهو مستمر مع استمرار البشرية، فالزواج هو مؤسسة اجتماعية تسمح لاثنين بالغين من البشر ينتميان إلى جنسين مختلفين (ذكر وأنثى) أن يعيشا مع بعض ويكوّنا أسرة، وأن ينجبا ذريةً يعترف بها المجتمع ويشكّلون أفراده وعناصره. والزواج هو الرابطة الشرعية أو القانونية أو الاجتماعية التي تعترف بها ثقافة المجتمع، وهو أقرب إلى أن يكون حاجةً أو ضرورةً بيولوجيةً اجتماعيةً مرتبطةً بحاجة استمرار الحياة، ولا يقبل المجتمع بإشباعها إلا في إطاره، والزواج أيضًا يحقق عددًا من الأهداف البيولوجية والعاطفية والاجتماعية وغيرها (كفافي، 1999).

وإذا أردنا أن نعرّف الزواج، فسنجد أنه يتضمّن عددًا من الأبعاد الجنسية والنفسية والاجتماعية والبيولوجية، وهذه الأبعاد تشكّل ماهية الزواج باعتباره علاقةً جنسيةً بين رجل وامرأة، وهذه العلاقة يبرّرها ويشرّعها المجتمع، وتكون بنية الاستمرار وإنجاب الأطفال وتربيتهم وفق ثقافة المجتمع، فهو من ناحية بيولوجية واجتماعية علاقة بين الزوجين، وتتبعها مسؤوليات أبوية وتربوية مهمة تتولّاها الأسرة، وتكون مستعدةً ومهيأةً للقيام بتنفيذ هذه المهام، فهو أساس تكوين الأسرة ونشأتها (الرشيدي والخليفي، 2011).

اصطلاحًا: "هو العلاقة التي يجتمع فيها رجل (الزوج) وامرأة (الزوجة) لتكوين الأسرة. الزواج علاقة متعارف عليها ولها أسس في القانون وأعراف المجتمعات والديانات، وهي الإطار المقبول للعلاقة الجنسية وإنجاب أطفال من أجل الحفاظ على الجنس البشري" (المطوع، 2019،21).

ويعرّف أيضًا: هو النظام الاجتماعي الذي ارتضاه المجتمع الإنساني منذ القدم ليقوم عليه أساس العلاقة بين الرجل والمرأة (أطراف الزواج)، منظمًا لحدود هذه العلاقة ومداها وآثارها والالتزامات المتبادلة والحقوق والمزدوجة لكل منهما قبل الآخر، وذلك كله على أساس من الاتفاق والإيجاب والرضا والقبول بقيام الرباط الزواجي بين الطرفين، وهو نظام يحميه المجتمع ويرعاه (المسلماني، 1983).

كما يعرّف الزواج بأنه عملية تزاوج بين المرأة والرجل خلال مراسم قانونية وشرعية واجتماعية، وهو عملية ذات دافع جسمي ونفسي واجتماعي (نجاد، 2004).

ومن الناحية النفسية يعرّف بأنه علاقة ديناميكية بين شخصين، نتوقع فيها الأوقات الهادئة والعصيبة، فالسعادة تقوم على جهد يبذله الطرفان، ويهدف هذا الجهد إلى الاحترام والتفاهم العميق، والتقدير المتبادل بين الزوجين لمحاسن ومساوئ الطرف الآخر (أبو أسعد والختاتنة، 2011).

ولقد شرّع الله سبحانه الزواج وحثّ عليه؛ وذلك لما فيه من مكاسب وفوائد كثيرة تعود على الفرد والمجتمع، فبالزواج تستقر المجتمعات وتضمن استمرارها، كما يحقق الإحساس بالأمن والسكينة والاطمئنان للأفراد، وتُعد العلاقة الزوجية أقوى وأصدق العلاقات الإنسانية لما تحتويه من عمق في التواصل ودفء المشاعر ومشاركة في جميع جوانب الحياة من أهداف وطموح، والأحلام والأفراح والأحزان، ومواجهة مصاعب الحياة.

ومما سبق نقول إن الزواج رابط اجتماعي شرعي مقدّس، عُرف من قديم الزمن بين الرجل والمرأة لبناء أسرة، ويكون على أساس القبول المتبادل بينهما والالتزام بعدد من الحقوق والواجبات في جو من الألفة والمحبة والسعادة والاحترام بين الطرفين، ولكن - للأسف - تشير الكثير من الدراسات والإحصاءات إلى أن الكثير من النساء يتعرضن للعنف بجميع أنواعه من قبل الزوج.

فرغم كل هذه المعاني الجميلة والسامية للعلاقات الزوجية، نجد الكثير من المشكلات والعنف ضد الزوجة. وتُعد ظاهرة العنف الزواجي بشكل خاص، والعنف ضد المرأة بشكل عام، من الظواهر التي تتّسم بالشيوع في العالم بأكمله، فقد نشرت منظمة العفو الدولية أرقامًا تبيّن أن هناك مليار امرأة تتعرض للعنف في العالم (نهى وطريف، 2020).

ولهذا نرى أن قضية المرأة واحترامها وتقديرها قضية مهمة تعرضت لها الكثير من المنظمات والمؤسسات، فهناك الكثير ممّن يسيئون إلى زوجاتهم بأشكال مختلفة، إذ قد تكون هذه الإساءة جسديةً، أو نفسيةً، أو لفظيةً، أو صحيةً، وغيرها، ويجدون لأنفسهم الأعذار والتبريرات لهذه الإساءة وتجعلهم مقتنعين بما يفعلونه (بنات، 2008).

وقد بيّن تقرير منظمة الصحة العالمية أنه في (48) دراسة مسحية حول العالم، هناك (10-69%) من النساء قد تعرضن للعنف الجسدي من قبل الشريك، وتُعد المرأة هي الأكثر تعرضًا للعنف العائلي، خاصةً الزوجة (الداهري، 2008).

وأبرزت اليونيسف في تقريرها السنوي أن (95%) من ضحايا العنف في فرنسا من النساء، وأن 51% منهن كن ضحايا العنف الزواجي. أما في كندا فكان (29%) من الرجال يمارسون العنف ضد زوجاتهم، وفي الهند هناك ثماني نساء من كل عشر ضحايا للعنف، وفي كولومبيا تبيّن أن (26.5%) من النساء اللواتي يراجعن المستوصفات العامة قد تعرضن للعنف الجسدي بأشكال مختلفة، مثل الضرب والرفس، والتهديد بالسلاح (بحري وقطيشات، 2011).

هذه بعض النسب على مستوى العالم، أما في العالم العربي فإن بعض الدراسات توضح أن النسب تفوق المستويات العالمية في مدى انتشار العنف الزواجي، وقد تباينت الأرقام من دولة إلى أخرى، فقد أثبتت الدراسات التي أُجريت على مستوى الدول العربية حول ظاهرة العنف الأسري في مجتمعاتها أن الزوجة هي الضحية الأولى، وأن الزوج هو المعتدي الأول، فبنسبة (99%) مصدر العنف في الأسرة هو الرجل (الداهري، 2020).

وتتفق هذه الدراسات مع دراسة أجرها عبد الوهاب (1994)، والعواودة (1998)، والفايز (2007) حول العنف ضد المرأة، من أن المسؤول الأول عن العنف ضد المرأة هو الزوج.

ففي دراسة في المملكة العربية السعودية، تبيّن أن ما نسبته (90%) من حوادث العنف الأسري يرتكبها الذكور، وأكثر من (50%) من الحالات هي اعتداءات من قبل الأزواج ضد زوجاتهم (الشبيب، 2007).

وفي دراسة أُجريت في فلسطين، في قطاع غزة والضفة الغربية، ظهر أن (52%) من النساء الفلسطينيات تعرضن للضرب على الأقل مرةً واحدةً خلال عام (2003)، وأن (23%) منهن بالركل والدفع والإيقاع (33 %) منهن بالصفع، (16 %) ضُربن بالحزام أو العصا، و(9%) منهن هوجمن بأداة حادّة كالسكين أو قضيب من حديد من قبل أزواجهن.

أما في مصر فإن واحدةً من كل ثلاث نساء تتعرض للضرب من قبل زوجها مرةً واحدةً على الاقل خلال حياتها الزوجية. وحول انتشار ظاهرة العنف في الأردن، فقد تعاملت إدارة حماية الأسرة مع حالات العنف، إذ سجّلت عام (1998) حوالي (50) حالةً، وفي عام (1999) وصلت إلى (60) حالةً، و(257) حالةً عام (2000) (بحري وقطيشات، 2011).

ومن نتائج دراسة في الأردن حول العنف ضد المرأة، وُجدت صلة قرابة من الدرجة الأولى بين الجاني والضحية بنسبة (64.8%)، واحتلّ الأخ المرتبة الأولى بنسبة (29.5%)، والزوج المرتبة الثانية بنسبة 26.6%، والمرتبة الثالثة الأب بنسبة (22.3%) (الشبيب، 2007).

ولا تعكس هذه الإحصاءات والأرقام كل الحقيقة حول العنف داخل الأسر؛ لأن الكثير منها يكون في الخفاء والكتمان وبعيدًا عن الاضواء، إذ لا تسجّل ولا تعلن ولا تنتشر، وتظل مخبأة في داخل الأسرة وقلب الضحية؛ بسبب ثقل العادات والتقاليد أو الخوف من سوء الفهم والتفسيرات، أو خشية الانتقام، وغيرها من الأسباب المعقدة والكثيرة التي سوف نحاول من خلال بحثنا إلقاء الضوء على بعض منها.

إن العنف الزواجي - كما ذكرنا سابقًا - هو أكثر أشكال العنف الأسري شيوعًا، ومن أخطرها على الفرد والمجتمع؛ لطبيعة العلاقة الزوجية بين شخصين، ولأنه ليس مثل غيره ذي نتائج مباشرة، بل نتائجه غير مباشرة، المترتبة على القوة غير المتكافئة داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولما يسبّبه من آثار وخيمة على المرأة وجميع أفراد الأسرة، وما يحدثه من خلل في القيم واهتزاز الشخصية، وخلق أنماط مشوّهة من العلاقات والسلوكيات، وأنماط الشخصية المتصدّعة نفسيًا وعصبيًا لدى المرأة المعنَّفة وأطفالها (Holden J.P,1984).

تعريف العنف الزواجي:

عندما نتحدّث عن العنف الزواجي فإننا نحدد أطرافه، أي بمعنى أننا نحدد المعتدي وهو الزوج، والمعتدى عليه وهي الزوجة (في الغالب كما أشارت الدراسات)، وفي أغلب الأحيان يرتكب هذا العنف داخل بيت الزوجية الذي يمثّل في المجتمع رمزًا للأمان والاستقرار بالنسبة للمرأة، إلا أنه مع ذلك يمكن أن يعرف أشد أنواع ممارسات العنف على المرأة، كجرائم القتل والضرب والجرح والشتم والسب، كما يمكن أن يرتكب في الشارع أيضًا (أبوزيد، 2008).

ويعرّف العنف الأسري: هو أي فعل أو قول مؤذٍ، أو عنيف، أو قهري، أو تهديد يقع على أحد أفراد الأسرة أو العائلة من جانب فرد آخر، وينظر إليه على أنه استخدام غير مشروع للقوة المادية

أو المعنوية لإلحاق الأذى بالطرف الآخر، ويكون بطبيعة الحال عنفًا من الزوج ضد الزوجة، أو العكس، أو الوالدين اتجاه الأبناء، والعكس، وقد يصل أحيانًا إلى حد القتل (جامع، 2010).

كما عرّفه المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن، ضمن وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة للعنف الأسري: هو الاستعمال المتعمّد للقوة، سواء كان بتهديد أو الاستعمال المادي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو مجموعة، بحيث يؤدي إلى حدوث إصابة، أو موت، أو سوء نمو، أو حرمان (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2013).

ويعرّف في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه: "العنف ضد المرأة" أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (الأمم المتحدة، 1993).

ويعرّف العنف ضد المرأة: "السلوك أو العفل الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص، سواء كانت زوجةً، أو أمًا أو أختًا أو ابنةً، ويتسم بدرجات متفاوتة من التميز والاضطهاد، القهر والعدوانية، الناجم عن علاقات غير متكافئة بين الرجل والمرأة في مجتمع الأسرة على حد سواء" (ضيف الله، 2009،26).

وعرّفت Krane العنف ضد المرأة بالقول: "أي سلوك أو عمل موجّه ضد المرأة وتستخدم فيه القوة الجسدية أو الإجبار أو الحرمان، ويؤدي إلى ألم جسدي نفسي أو الحرمان العشوائي من الحرية، ويؤدي بالنتيجة إلى اعتبار الأنثى شيئًا ثانويًا" (Krane,1996, 435).

أما العنف من الناحية السوسيولوجية (الاجتماعية)، فقد عرّفه العلماء بأنه استخدام الضغط والقوة استخدامًا غير مشروع، وغير مطابق للقانون، ومن شأنه التأثير على إرادة شخص ما. والقوة هنا لا تعني القوة الجسدية فقط، بل تشمل إلحاق الأذى (بجميع أنواعه) بالطرف الآخر مثل الزوجة (العواودة، 2020).

ويعرّف بأنه "كل فعل عنيف ينجم عنه ويحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو نفسية أو مالية للطرف الآخر، بما في ذلك من تهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة، ويقع العنف بأشكاله النفسي والجسدي والمالي والجنسي" (بولسنان، 2016،105).

وعرّفت الجمعية الأمريكية الطبية (American Medical Association)(AMA) العنف بأنه عبارة عن سلوك عدواني مقصود، يشمل التسبّب بالإيذاء والجروح والكسور والحروق، من خلال استخدام أدوات صلبة تكون مؤذيةً، وغالبًا ما يكون موجهًا من الشريك (الزوج) بهدف السيطرة على الشريك الآخر (الزوجة)" (السردية، 2018،13).

كما عرفة (السردية،2018) بأنه "اعتداء، أو إساءة جسمية، أو نفسية، ومعنوية من أحد الزوجين، ويكون فيها تهديدًا لحياته، وصحته الجسدية والعقلية والاجتماعية" (في: شواش ،2011،5).

كذلك يعرّف بأنه استعمال التهديد والقوة من قبل الزوج بهدف تخويف أو إجبار المرأة للخضوع له، ويكون العنف على شكل الضرب، أو الركل، أو الدفع، أو الصفع، أو اللكم، أو الحرق (عبد المحمود والبشيري، 2005).

وعرفت (بنات،2008) أيضًا بأنه نمط من السلوك العدواني الناتج من وجود علاقة قوة غير متكافئة بين الرجل والمرأة في الأسرة، ويترتب على ذلك تحديد أدوار ومكانة أفراد الأسرة، ويأخذ العنف ضد الزوجة أشكالًا متعددة، منها: العنف الجسدي، والعنف النفسي والعنف الاقتصادي، والعنف الجنسي (في: حلمي، 2000).

كذلك، خرجت ورشة عمل وطنية في الأردن، قامت بإعداد دراسة حول واقع العنف ضد المرأة، بتعريف إجرائي للعنف ضد المرأة، وهو أنه أي فعل يقع على المرأة وينتج عنه إيذاء جسدي وأنفسي أو أي شكل من أشكال المعاناة، مثل التهديد بهذه الأفعال، أو الإكراه أو الإجبار أو الحرمان من كافة الحقوق، سواء ضمن إطار العلاقات الأسرية أو الاجتماعية أو العلاقات المهنية، ويتضمن هذا التعريف الإشارة إلى العنف الموجّه للمرأة ضمن إطار العائلة أو خارجه، كما أن العنف لا يقتصر على العنف الجسدي والنفسي والجنسي، بل يتعدى ذلك ليشمل أشكالًا أخرى، مثل العنف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2013).

ومن هنا نجد أن العنف الزواجي هو عنف موجّه من الزوج نحو الزوجة، بأشكال الإساءة المختلفة؛ الجسدية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية، والتي تختلف حسب شدتها.

ويمكن القول إن تعريف العنف ليس بالأمر العلمي البحت بقدر ما هو اجتهادي، إذ إن تعريف العنف ضد الزوجة يتأثر بعدد من العوامل الثقافية والاجتماعية السائدة في كل مجتمع، فالبعض يراه أمرًا مقبولًا ومبررًا، والبعض يراه غير مقبول.

أشكال العنف الموجّه ضد الزوجة:

العنف الجسدي:

وهو استخدام القوة الجسدية نحو الزوجة، ويُعد العنف الجسدي من أكثر الأنواع شيوعًا ووضوحًا، وذلك لإمكانية اكتشافه وملاحظته، ولما يتركه من آثار وكدمات على الجسم، ويتم باستخدام الأرجل والأيدي، أو أي أداة حادة من شأنها أن تترك أثرًا واضحًا على الجسم، ويكون على شكل ضرب أو عضّ أو صفع، أو ركل أو دفع أو خنق، أو حرق أو شد شعر أو التهديد، وغيرها، وهذه الأشكال من العنف ينجم عنها معاناة نفسية وآثار صحية، وقد تكون خطيرةً أو تصل إلى الموت إذا ما تفاقمت، لذا فإن العنف الجسدي ممكن ملاحظته وإثباته جنائيًا وقانونيًا (بنات، 2008).

ويمكن القول إن هذا النوع من العنف غالبًا ما يمارس على الزوجة، فقد يعتقد الكثير من الأزواج أن الوسيلة الوحيدة الناجحة للتعامل مع الزوجة هي بضربها لإثبات حبه لها أو رجولته، فقد بيّنت أرقام قدمتها منظمة الأمم المتحدة لهذه المشكلة الخطيرة أن 35%من النساء تعرضن للضرب على يد أزواجهن في مراحل حياتهم، وفي روسيا ذُكر أن 36000 امرأة تتعرض للضرب يوميًا على يد أزواجهن، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض امرأة للضرب على يد زوجها كل 15 ثانية (بولسنان، 2016).

العنف اللفظي:

يتمثل العنف اللفظي في الشتم والإهانات، وإحراج الزوجة أمام الآخرين والتقليل من قيمتها، وعدم إبداء الاحترام والتقدير لها، ونعتها بألفاظ بذيئة، وتحقيرها والسخرية منها، والصراخ عليها، وإهمالها وإبداء الإعجاب بالآخرين في حضورها، ويُعد العنف اللفظي أشد الأنواع خطرًا على الصحة النفسية للزوجة، وهدامًا بشكل كبير، خاصة لصورة الذات، وهو لا يترك آثارًا ماديةً واضحةً للعيان.

العنف النفسي:

العنف النفسي يُعد من أنواع العنف ذات الآثار غير الملموسة، إذ يتصف بالصمت وغياب الآثار المادية (الجنائية) على جسد الضحية، ومن هنا تكمن خطورته، ويصعب إثباته لأن الأضرار التي يسبّبها المعتدي لا تظهر للعيان أو تترك بصمةً للجريمة، وهو شائع في جميع المجتمعات، وله آثار مدمّرة على الصحة النفسية للمرأة، وهدفه الإيذاء المعنوي كالتحقير والإهانة وإهمال الزوجة، وسلب

كرامتها وحرمانها من حريتها وحقها، والتدخل في الشؤون الخاصة بها، ومحاولة عزلها وحرمانها من الأقارب والأصدقاء، إلى جانب تصرفات سلبية بدعوى الغيرة والشك والتهديد(دزيي،2010).

ويستعمل الزوج وسائل كثيرةً للتعنيف وجعل الزوجة تمر بمعاناة نفسية، مثل إضعاف ثقة الزوجة بنفسها من خلال التشكيك بسلامة عقلها وذكائها، والتقليل من قدرتها وأدائها وأفكارها، ومن المخاطر النفسية التي تواجهها الزوجات عندما يتعرضن لهذا العنف من قبل الزوج، والتي تُعد نتائج مباشرةً للعنف الجسدي: الخوف، الاكتئاب، نقص السيطرة على الأحداث، القلق، اليأس، الضغط، تدني تقدير الذات، وغيرها. ويقترن العنف النفسي بالعنف الجسدي أيضًا، فالمرأة التي تتعرض للعنف الجسدي تُصاب بمعاناة نفسية أيضًا (الرقب،2010).

وتعرف الإساءة العاطفية بأنها "عملية مستمرة يقوم بها الفرد بتقليص وتدمير الذات الداخلية للآخر، ويتم التقليل باستمرار من أهمية الأفكار والمشاعر والتصورات والخصائص الشخصية للضحية" (Paludi,15,2006).

العنف الاجتماعي:

العنف الاجتماعي هو حرمان الزوجة من ممارسة حقوقها الشخصية والاجتماعية التي تضمن لها حياةً طبيعيةً، وانصياعها لمتطلبات الزوج، وحرمانها من حقوقها الفكرية والعاطفية، ومحاولة الحد من انخراطها في المجتمع وممارسة أدوارها، ما يؤثر على استقرارها الانفعالي، ومكانتها الاجتماعية، ويتمثل العنف الاجتماعي بشكل جلي في حرمان الزوجة من العمل ومتابعة التعليم وزيارة الأهل والأصدقاء، والتدخل في علاقتها الشخصية، واختيار الأصدقاء، وعلاقتها بالجيران، وحرمانها من إبداء الرأي وعدم أخذ رأيها في القرارات المتعلقة بالأسرة، والتدخل في طريقة لباسها، وكل ذلك من أجل الحد من نشاطاتها وعملها وإبقائها في محيط البيت فقط، وهذا يشكل خطرًا حقيقيًا عليها (الرقب، 2010).

العنف الجنسي:

من أشكال العنف الجنسي الموجّه من الزوج باتجاه زوجته، هو إجبارها على المعاشرة الجنسية دون مراعاة للوضع الصحي والنفسي لها، والنظر إليها للمتعة الجنسية وعدم مراعاة رغبتها الجنسية، وسوء معاملتها جنسيًا، واستخدام الأساليب والطرائق المنحرفة الخارجة على قواعد الخلق والدين في عملية العلاقة الجنسية، وذم أسلوبها الجنسي لإذلالها والتحقير من شأنها (كرادشة، 2009).

العنف الصحي:

ويُقصد به حرمان الزوجة من الظروف الصحية المناسبة لها، فقد يرهق الزوج زوجته بالعمل المنزلي وتربية الأطفال أو غير ذلك في ظروف صعبة، ويهمل متابعة وضعها الصحي، ومن أهم أنواع العنف الصحي هو عدم مراعاة الصحة الإنجابية لها، وعدم السماح لها بزيارة الطبيب في أثناء الحمل وبعد الولادة، ومنعها من تحديد عدد مرات الحمل بناءً على وضعها الصحي، وإجبارها على الحمل المتتابع، وعدم السماح لها باستخدام وسائل منع الحمل المتتابع، وحرمانها من الغذاء اللازم لصحتها وصحة الوليد، وضربها وهي حامل (المرجع السابق).

العنف الاقتصادي:

قد يتخذ العنف الزواجي شكلًا آخر من أشكال العنف، ألا وهو العنف الاقتصادي أو المادي، وهي طريقة أخرى من طرق الإساءة للزوجة من قبل الزوج واستغلال سلطته، وهو أي فعل يؤدي إلى إيذاء الزوجة ماديًا أو اقتصاديًا، ويتمثل ذلك بالبخل وحرمان الزوجة من المصروف، وذلك من أجل إذلالها وزيادة شعورها بأنها لا تستطيع العيش من دونه، خاصةً إذا لم يكن لها دخل آخر أو لا تعمل، أو حرمانها من راتبها والتحكم في طريقة صرفه إذا كانت تعمل، وابتزازها ماديًا وإجبارها على أخذ قروض باسمها، أو بيع شيء من ممتلكاتها (الرقب، 2016).

نسب انتشار العنف ضد الزوجة وأنواعه:

كشف الفحص الميداني للنتائج الخاصة بمعدلات انتشار العنف بأنواعه المختلفة في دراسات عالمية عن وجود ترتيب تنازلي لمعدل شيوع كل منها، ففي الصدارة يقع العنف ضد الزوجة، وفي المؤخرة العنف ضد الوالدين، والوسط العنف ضد الإخوة والأزواج (الداهري، 2020).

كذلك فإن (95%) من ضحايا العنف في فرنسا هم نساء، و(50%) منهن ضحايا للعنف من قبل أزواجهن. وفي كندا (60%) من الأزواج يمارسون العنف ضد زوجاتهم، وفي الهند حوالي (80%) من النساء يتعرضن للعنف بأنواعه المختلفة، من مصادر مختلفة من الأزواج (بنات، 2008).

وتبيّن بعض الدراسات نسبة الزوجات اللاتي يتعرضن للتحقير والشتم (24.3%)، وأن (28.9%) من الزوجات يعاملن كخادمات، وأن 36.8% من الزوجات مهمَلات، و(43.5%) من

الزوجات يحرجن أمام الآخرين، و(41.9%) يشتمن أمام الآخرين، و(38.6%) يشعرن بعدم التقدير، و49.5% من الزوجات يعجب أزواجهن بالأخريات في حضورهن (الداهري، 20209).

وتُظهر إحدى الدراسات التي أُجريت في أمريكا، وتناولت العنف النفسي، أن نسبة (50-60%) من النساء المتزوجات تعرضن للعنف النفسي بصفة منتظمة، ونسبة (30-40%) من النساء المتزوجات وصفن بأنهن تعرضن له في الغالب (الفايز، 2007).

وقد أوضحت دراسة في تركيا نشرت في عام 2000 أن (35%) من النساء تعرضن للاغتصاب الزواجي أحيانًا، و16% في أغلب الأحيان (بولسنان،2016).

وفي دراسة أجرتها عبد الكريم عام (2017-2018) حول أنواع العنف الزواجي الممارس ضد الزوجة على عيّنة من الطالبات المتزوجات في جامعة القادسية، توصلت إلى أن العنف الاقتصادي أكثر مجالات العنف ضد الزوجة، وتعاني منه الكثير منهن، يليه العنف الجسدي، ثم العنف النفسي (عبد الكريم، 2020).

وبيّنت نتائج دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا أن (95%) من العنف ضد الزوجات، بينما (5%) من العنف ضد الأزواج، وفي أوروبا مثل ذلك.

أما في العالم الثالث، فإن 97% من العنف ضد الزوجات، و(3%) من العنف ضد الأزواج (حسين، 2017).

وفي مصر تصل نسبة الزوج المعتدي إلى (98.1%) حسب دراسة أُجريت من قبل المركز القومي للبحوث في مصر، وتشير الإحصاءات المغربية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية إلى أن 29503 من النساء تعرضن للاعتداء، وفق ما سُجّل بين الفترة الممتدة من أكتوبر 2008 إلى سبتمبر 2009، ويمثل العنف الزواجي (80%) من الحالات (الداهري، 2020).

كذلك أشارت الدراسات التي أُجريت في الوطن العربي إلى أن العنف ضد المرأة منتشر ويظهر في المجتمعات العربية بشكل واضح. ففي دراسة أُجريت في الطب الشرعي في المجلس الوطني عام 2020، برز أن ما يقارب 700 امرأة تعرضن للعنف الجسدي، وأن 200 امرأة تعرضن للعنف الجنسي في منطقة عمّان.

وفي الجزائر، أشارت دراسة الزهرة (2010) التي أُجريت في المجتمع الجزائري إلى أن نسبة (54%) من النساء الجزائريات يتعرضن لأنواع العنف المختلفة (نقلاً عن السردية، 2018).

كما تشير الإحصاءات في الجزائر أيضًا، حول العنف الزواجي الجسدي ضد المرأة - التي قدمتها الوزيرة المنتدبة لدى الرئيس والمكلفة بالأسرة وقضايا المرأة عام 2004 - إلى أن 1881 امرأة هن ضحايا للعنف الزواجي، وأغلبها حالات اعتداءات جسمية ممثلة في الجرح العمدي والضرب (أبولسنان، 2016).

كما أوضحت (العواودة، 1998) في دراستها حول العنف ضد المرأة في الأردن على عيّنة بلغت 300 امرأة من محافظة العاصمة بمختلف قطاعاتها الاجتماعية، أظهرت نتائجها أن العنف الجسدي هو أحد أكثر أشكال العنف وضوحًا في المجتمع الاردني، كما تبيّن أن الصفع هو أكثر أشكال العنف الجسدي انتشارًا، إذ تصل نسبته إلى (62%)، كما بلغت نسبة العنف الاجتماعي 56% بين أفراد العيّنة، وأن حرمان المرأة من الخروج للعمل هو أكثر أشكال العنف الاجتماعي انتشارًا، إذ بلغت نسبته (56.8%).

وقد أشارت دراسة قام بها (يحيى، 1996)، حول العنف ضد المرأة في منطقة الجليل والنقب والمثلث بفلسطين، إذ شملت عيّنة الدراسة 434 امرأة، إلى أن ما نسبته (94%) من الزوجات يُسيء إليهن أزواجهن نفسيًا ولفظيًا وعاطفيًا واجتماعيًا مرةً في السنة على الأقل، وأن (30%) من الزوجات يُسيء إليهن أزواجهن بتلك الإساءة مرةً في الشهر على الأقل، وأظهر النتائج أن ما يقارب (39%) من النساء يتعرضن للإيذاء الجسدي والضرب مرةً واحدةً على الأقل، (5%) منهن يتعرضن للإيذاء الجسدي والضرب مرةً واحدةً في الشهر على الأقل (بنات، 2008).

وفي نتائج دراسة قام بها (بدوي ،2017)، حول العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي على عيّنة من النساء المعنَّفات في مدينة الرياض، أعطت الدراسة دلائل واضحةً على وجود العنف في المجتمع السعودي، وكانت عيّنة الدراسة من النساء المعنَّفات ممّن يلجأن إلى دور الإيواء والحماية، وبيّنت أن الأزواج يمارسون العنف بأشكاله كافة ضد زوجاتهم (بدوي، 2017).

مما سبق، نجد أن معظم الباحثين اتفقوا على أن العنف ضد الزوجة هو ممارسات وأفعال وتصرفات تسلطية يستخدمها الزوج ضد زوجته، وينتج عنها أضرار جسمية ونفسية وجنسية، وله أشكال عدة منها الجسدي واللفظي، والنفسي والاجتماعي، والصحي والجنسي، ونجد أن أشكال العنف بعضها مرتبط بالآخر، فمثلًا العنف الجسدي مرتبط بالعنف النفسي، والجنسي بالجسدي، والعنف اللفظي

بالنفسي، وغير ذلك، وعلى الرغم من هذه الإحصاءات المقدمة لبعض أشكال العنف، إلا أنها لا تعكس المدى الحقيقي لهذه الانتهاكات، فكثير من أشكال العنف في جميع أنحاء العالم، خاصةً المجتمعات العربية، تكون مستترةً لعدة أسباب، منها الثقافات والعادات والتقاليد، والمكانة الاجتماعية والخجل، وغيرها.

النظريات المفسِّرة للعنف الزواجي:

نظرًا لأهمية معالجة ظاهرة العنف الأسري بشكل عام، وضد المرأة بشكل خاص، فقد حاول الكثير من العلماء والباحثين تفسير ظاهرة العنف من عدة جوانب؛ منها البيولوجية والنفسية والاجتماعية، لفهم وتفسير هذه المشكلة والعوامل المرتبطة بها، بشكل يساعد على التنبؤ السابق للسلوك. وفيما يلي سوف نتناول أهم النظريات التي تفسّر ظاهرة العنف ضد المرأة.

أولًا: النظرية البيولوجية:

تفترض النظرية البيولوجية أن السلوك الإنساني يمثّل حظًا بيولوجيًا أو وراثيًا، وأن بعض المشكلات السلوكية - مثل العدوان - هي دلائل على وجود خلل أو ضرر وراثي في أداء المخ لوظائفه، أو عدم التوازن الكيميائي الحيوي، أي أن الوراثة والعوامل الجينية من العوامل المهمة المسبّبة للعنف والعدوان، إذ وجدت دراسات أُجريت على التوائم أن الاتفاق في الجرائم بين التوائم المتماثلة أكثر من التوائم غير المتماثلة، ولوحظ أن الأفراد الذين لديهم جين الوراثي (xyy) يكثر بين أفرادهم السلوك العدواني المضاد للمجتمع (السردية، 2010،36).

والعوامل البيولوجية يتم تعريفها على أنها الأبعاد الهرمونية والتشريحية العصبية للعنف ضد المرأة. وتشمل العوامل البيولوجية جميع العمليات الفسيولوجية للرجال التي قد تسهم في عنف الرجال ضد المرأة. والسؤال الرئيس لهذا العامل هو: "هل عنف الرجال ضد المرأة قائم على أساس بيولوجي؟" (Biden,13,1999).

وتقدم النظرية البيولوجية تفسيرًا مختلفًا لسلوك العنف عند الرجل عن غيرهم، إذ تبحث في العوامل البيولوجية للكائن الحي، كالصبغات والجهاز العصبي اللامركزي والمركزي والغدد الصماء والجينات والهرمونات الجنسية والتأثيرات البيوكيميائية والأنشطة في المخ، والتي تسهم على ظهور السلوك العدواني، فقد أشارت كل من دراسات مارك 1970 ومساير 1977 إلى أن هناك مناطق في

أنظمة المخ، وهي الفص الجبهي والجهاز الطرفي، مسؤولة عن ظهور السلوك العدواني لدى الإنسان، وبناءً على هذا تمكنوا من إجراء جراحات من أجل استئصال بعض التوصيلات لهذه المنطقة من المخ؛ لتحويل الإنسان من حالة العنف إلى حالة الهدوء.

أما عن علاقة الهرمونات بالعنف، فقد تبيّن أن الرجال يميلون أكثر إلى العنف - بطبيعتهم البيولوجية - من النساء، ويرجع ذلك الميل إلى ارتفاع هرمون الذكورة (التستسرون)، إذ ارتفاع مستوى هذا الهرمون هو المسؤول عن العنف عند الرجال. وأشار جاكلين 1917 إلى أن الذكور أكثر عدوانيةً من الإناث بوجه عام؛ وذلك بسبب هرمون الذكورة الذي يلعب دورًا مهمًا في علاقته بالعنف، كما توصّل إلى أن الإناث لا يستطعن أن يكن أكثر عنفًا وعدوانيةً من الذكور بواسطة تعديل هرمون (التستسرون) في فترة البلوغ (الزهرة، 2010).

ثانيًا: النظرية التحليلية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن العدوان يرجع إلى أن لكل إنسان غريزةً لا شعورية، وهي غريزة الموت، وتتضمّن الرغبة في تدمير الذات، ولأن الشخصية التي تتمتع بصحة نفسية لا تقوم بتدمير ذاتها، فإن هذا الاندفاع يمكنه التحوّل نحو الخارج، أي نحو الآخرين، عبر العنف والعدوان ضد الآخرين، وبعض التحليليون اتجه إلى الإحباط لتفسير العدوان، إذ إن العدوان يحدث نتيجةً لقمع أو فشل المحاولات التي تهدف إلى شباع حاجاتنا أو تحقيق رغبتنا.

وصنّف فرويد الغرائز إلى نوعين من الدوافع: دافع الحياة وهي غريزة البقاء التي تدفع الفرد إلى كسب المتعة واللذة والمحافظة على الذات، وهي الغريزة المسؤولة عن كل العلاقات الإيجابية لدى الفرد، ودافع العدوان وهي غريزة الموت وتدمير الذات. ويرى فرويد أن الهدف الدافع العدوان هو دافع الكائن الحي نحو الموت، والعودة إلى حياة السكون الأولية، كما يرى أن العدوان عبارة عن طاقة تبنى داخل الفرد، وتعبّر عن نفسها داخليًا على شكل تدمير الذات، أو خارجيًا على شكل العدوان على الآخرين والممتلكات، ومن هنا يمكن فهم العدوان بشكل مفصّل بأنه سلوك ينطلق من الداخل إلى الخارج، وأنه ليس بالضرورة أن تكون إنجازات الدافع العدواني هادمةً ما دام بقي مسيطرًا عليه من قبل دوافع الحياة.

ويؤكد فرويد أن العنف ينطلق من مبدأ نفسي، يتمثل في غريزة الموت، أي أن كل فرد يُخلق ولديه نزعة نحو التخريب، ويجب التعبير عنها بشكل أو بآخر، فإذا لم تجد هذه الطاقة منفذًا لها إلى الخارج فإنها تتوجّه نحو الشخص نفسه، فإن العدوان طاقة لا شعورية داخل الإنسان، إذ لا بد أن يعبّر عنها سلوكيًا. وقد يكون العدوان:

عدوانًا مباشرًا: أي السلوك الموجّه نحو مصدر الإثارة والتهديد بشكل مباشر.

عدوانًا بديلًا: أي السلوك الموجّه نحو مصادر بديلة لمصدر التهديد والإثارة في حال تعذر الاعتداءات عليه.

عدوانًا خياليًا: وهو من خلال مشاهدة أفلام الجريمة والعنف، والتوحّد مع شخصية المعتدي (بنات، 2008).

ويرى فريد "أن ظاهرة العنف الإنساني ضد المرأة وُجدت مع وجود الإنسان على وجه الأرض، وأشار إلى أن العدوان عند الذكور ضروري لإقامة العلاقة الجنسية مع الزوجة، ومن ثم يعد فريد العنف ضرورة الاستمرار النوع البشري" (طه، 1999؛ في: المعصوابي، 2015،13).

في حين ذهب البعض الآخر إلى أن الرجال الذين يعتدون على زوجاتهم مصابون بمرض السادية الصغرى الذي يُعد الأكثر انتشارًا بين الرجال العنيفين، والذي يفسّر العنف الذي يوقعه المصاب به.

ومن خلال منظور التحليل النفسي يمكن تشخص نمطين من السلوكيات الغريزية:

النمط السادي: يكون عند الرجال أكثر من النساء، وهو انحراف ينحصر عامةً في استمداد اللذة الجنسية مما يلحق الغير من ألم؛ مادي من عضّ وضرب ووخز وتشوّه، وقد يصل إلى حد القتل، أو نفسي كالتجريح والإذلال، ويرجع ذلك إلى عقدة الخصاء وتدمير الذات، ويمكن أن تكون على فئتين؛ خفيفة مثل الضرب والاحتقار والإهانة والسب والشتم أو الضرب بالسوط، أو قد تكون شديدة وتصل إلى حد القتل، والساديون يعذبون غيرهم لإنكار فكرة أنهم معذبون في حياتهم.

مقابل ذلك، تجب الإشارة إلى ارتباط السادية بضدها، وهي المازوشية، لدى الفرد، ما يجعل الأفضل الكلام عن السادية والمازوشية بوصفها وحدةً لا يمكن أن نفصل بين أحدهما إلا فصلًا نظريًا.

النمط المازوشي: ويكون عند النساء أكثر من الرجال؛ وذلك لأن المازوشية مرتبطة بالسلبية، والمرأة بطبيعتها سلبية. وتكون على فئتين؛ انحرافية وهي المرأة التي تحب أن يُمارَس عليها الإهانة والاحتقار والضرب والإذلال، والفئة الأخرى العصابية، وهي المرأة التي تشعر بالذنب اتجاه شعورها المازوشي، فتكون عاجزةً عن ممارسة الجنس. والمازوشي يتصوّر أنه طفل ويُمارَس عليه أنواع التعذيب والإهانة (حسن، 2003).

ثالثًا: نظرية الإحباط:

يرى أصحاب هذه النظرية دولارد وميللر أن الإحباط هو الدافع الأول إلى العدوان، وأن العدوان والعنف ناتجان من الإحباط الذي يتعرض له الفرد، وأن وجود السلوك العدواني يفترض دائمًا وجود حالة من الإحباط، أي أن العنف أسلوب للتخلّص من القلق الناتج من المواقف المحبطة. ويشير دولارد وزملاؤه إلى أن شدة أو درجة الحقن للسلوك العدواني تتباين بشكل مباشر مع درجة الإحباط، وأن هناك ثلاث عوامل حاسمة لهذا الصدد:

- القيمة التدعيمية: أي أهمية الهدف الذي تم إحباطه.

- درجة التدخل بالاستجابة المحيطة.

- عدد الاستجابات المحبطة والمتتالية: أي التي حدثت من قبل، فكلما زادت درجة إعاقة الاستجابة، وكلما زاد عدد الاستجابات المعاقة، كلما زادت درجة الإغواء للسلوك العدواني (العواودة، 2009، 78).

ومن خلال هذه النظرية نرى أن الإحباط يسهم بشكل كبير في العنف، خصوصًا العنف ضد الأسرة والزوجة، فالزوج الذي يتعرض للإحباطات أو لضغوطات خارجية - مثلًا من العمل أو الشارع -، ويشعر بعدم قدرته على التحكم بالضغوطات والقلق، فإنه عند العودة إلى المنزل يقوم بتفريغ تلك الضغوطات بممارسة العنف ضد الأطفال أو الزوجة.

رابعًا: النظرية السلوكية:

يُعد سكنرز أهم علماء النظرية السلوكية، وهي نظرية تهتم بالسلوك الظاهر للفرد، إذ ترى أن الإنسان عبارة عن آلة، مثله مثل أي آلة أخرى، فالفرد يتصرف من خلال قوانين وأساليب وذلك في استجابته للقوى الخارجية.

وتقوم هذه النظرة على أنه يمكن تشكيل أي شخص عن طريق التعلم الشرطي القائم على المثير والاستجابة، وكذلك عن طريق التحكم في الظروف. وبغضّ النظر عن إيجابيات وسلبيات هذه النظرية، فإنها تؤكد على أهمية عامل التعليم على سلوك الإنسان، وتكوين شخصيته (عامر والمصري، 2014، 114-115).

وتولي هذه النظرية أهميةً كبرى لدور المثيرات البيئية في السلوك، وتقلل من شأن العوامل الفطرية أو الوراثية في عملية التعلم واكتساب السلوك، فهي ترى أن معظم السلوك الإنساني مكتسب استجابةً للمثيرات المتعددة التي يتفاعل معها الإنسان طيلة حياته، فالفرد كائن إيجابي إرادي يقوم

بإجراءات تجاه البيئة التي يتفاعل معها لإنتاج أنماط سلوكية معيّنة، تسمّى السلوكيات الإجرائية (الزغول، 2016،103).

ويرى السلوكيون أن الدور الجنسي مكتسب عن طريق التنميط الجنسي، فكل الثقافات تقريبًا وعلى مدى التاريخ ترى أن هناك سلوكيات ترتبط بالذكر ودوره في الحياة، ومقابل ذلك هناك سلوكيات أخرى ترتبط بالأنثى وبالدور الأنثوي في الحياة، وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين المجتمعات والثقافات في ربط هذه السلوك بجنس معيّن ومدى صرامة هذا الربط، إلا أن هناك اتفاقًا على وجود قدر من الفروق بين السلوك المرتبط بالذكر والسلوك المرتبط بالأنثى، وفقًا لدور كل منهما في الحياة، إذ إن معظم الثقافات تشجّع السلوك الخشن والعدواني والدفاعي لدى الذكور، بينما تشجّع السلوك الهادئ والوديع لدى الإناث، ويكتسب الطفل هذه الأنماط من السلوكيات في سنواته الباكرة، وذلك من خلال التدعيم والإثابة للاستجابة المتناسبة مع النمط الجنسي للذكر والأنثى، ومعاقبة الاستجابات غير المرغوبة، وعلى هذا فإن معنى التنميط الجنسي هو أي شكل من أشكال السلوك ينتج عن البرمجة الاجتماعية (كفافي، 2009).

خامسًا: نظرية التعلم الاجتماعي:

يشير "ألبرت باندورا" إلى أن اكتساب سلوك الدور الجنسي، واكتساب جميع السلوك بصفة عامة، من الممكن أن يحدث دون الحاجة إلى تدعيم السلوك بعد حدوثه، فمعظم السلوك يتم اكتسابه من خلال ملاحظة سلوك الآخرين ومطابقة سلوكنا على سلوكهم، فالفرد يستطيع أن يتعلم ويكتسب خصائص الدور الجنسي الخاص به من خلال ملاحظة ومراقبة نموذج معيّن، وكذلك ملاحظة ما يترتب على سلوك هذا النموذج من نتائج سوف تؤدي إلى اكتساب وتعلم ذلك السلوك. ويشير باندورا إلى أن الاقتداء ومطابقة السلوك بالنموذج يتوقف على عدد من الشروط:

- جنس النموذج.

- قوة وسيطرة النموذج.

- مدى دفء النموذج. ويتفق باندورا مع فرويد في أن الطفل يقتدي بالوالد الأكثر قوةً وسيطرةً وكفاءةً، سواء كان ذكرًا أو أنثى، وبغضّ النظر عن جنس الوالد.

وترى نظرية التعلم الاجتماعي أن السلوك العدواني يُتعلم من خلال ملاحظة النماذج العدوانية، وأن العنف ضد المرأة يعود إلى مراحل الطفولة المبكرة، إذ يرى (Siemens وآخرون ،1998) أن الطفل عندما يشاهد خلال سنوات الطفولة الباكرة أن العلاقة الزوجية بين والديه تتّسم بالإساءة والقسوة

والإهانات والعقاب، فمن هنا يبدأ هذا الطفل في تقبل فكرة العنف والعدوان وأنه سلوك مقبول للتعامل مع الآخرين ومع الزوجة، فالطفل الذي ينشأ في مناخ أسري تتّسم العلاقة فيه بالعنف، فإنه يكون أكثر احتمالية بأن يكون عنيفًا في علاقاته فيما بعد، فإن ملاحظة الطفل للنموذج المعتدي من أحد والديه، وخاصةً الأب، وأنه يحقق مكاسب من وراء عنفه ضد الزوجة، كالسيطرة والشعور بالقوة، فذلك يجعله يتعلم أن العنف ضد الآخرين والزوجة له مكاسب، وأن العنف يكون أحيانًا أسلوبًا ضروريًا وفعّالًا في الحياة والعلاقات (حسن، 2003).

ومن هنا فإن العدوان والعنف هو نمط من السلوك الذي يكتسبه الفرد من خلال التعلم الاجتماعي عن طريق التقليد والمحاكاة، ومن خلال ملاحظته سلوك الآخرين ونتائجه، وبقدر ما يتم تعزيز هذه الاستجابة فإن ظهورها يصبح أكثر احتماليةً.

ويفترض أصحاب نظرية التعلم الاجتماعي أن:

- العنف الأسري يتم تعليمه داخل الأسرة والمدرسة، ومن وسائل الإعلام.

- الكثير من السلوكيات العنيفة التي يمارسها الوالدان تبدأ محاولات للتأديب والتهذيب.

- سلوك العنف يتم تعلمه من خلال العلاقات المتبادلة بين الآباء والأبناء، وخبرات الطفولة.

- إساءة معاملة الطفل تؤدي به إلى السلوك العدواني، وتبدأ ذروته في حياته المبكرة، وتستمر في علاقاته مع أصدقائه وإخوته ووالديه والمدرسة، وفيما بعد مع زوجته وأبنائه.

- أفراد الأسرة الأقل قوةً (الزوجة والأبناء) يصبحون أهدافًا للعنف (الزهرة، 2010،60،59).

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الأفراد الذين يعيشون في أسر يسودها العنف أكثر قابليةً لأن يكونوا هم أنفسهم عدوانيين في تصرفاتهم، فقد وجد ستراوس وآخرون (1983) أن الأزواج الذين يشبّون في أسر يسودها العنف تكون نسبة احتمال ضربهم لزوجاتهم عشرة أضعاف الذين يشبّون في أسر لا يسودها العنف (حلمي، 1999،23).

ويتم تعريف عوامل التنشئة الاجتماعية لدور النوع الاجتماعي على أنها مواقف وعواطف وسلوكيات الرجال الجنسية التي تم تعلمها على مدى العمر، والتي تسبّب العنف ضد المرأة، ويؤكد هذا العامل على كيفية تقييد الرجال اجتماعيًا لأنماط صراع الأدوار بين الجنسين، والمواقف المعادية للمرأة، والعواطف السلبية تجاه المرأة. والسؤال المحوري مع هذا العامل هو: "هل العنف ضد المرأة والصراع في المجتمع بسبب الرجل؟" (Biden,13,1999).

وتؤكد نظرية العنف المتعلم أن العنف سلوك متعلم يكتسبه الفرد من خلال خبراته في الحياة، والمستقاة من عملية التنشئة الاجتماعية. وتستفيد دراسات العنف والعدوان من مفهوم التعلم في إلقاء الضوء عل بعض العوامل المرتبطة بحدوث بعض السلوك والعنف المضاد للمجتمع بشكل عام، والسلوك العنيف خاصةً، فقد كشفت الدراسات التي أجراها باندورا ووالترز أن تشجيع السلوك العنيف الذي يقوم به الشخص يؤدي إلى تدعيم السلوك العنيف لديه، كذلك أكدت دراسات سكنر أن السلوك العنيف الذي يُحدث أذى ويؤدي إلى استجابة فعلية، المتمثلة بالبكاء أو الخوف أو الهروب، يرتبط بتعزيز الاستجابة العدوانية العنيفة، وهذا ما يحصل تمامًا للمرأة التي تتعرض للعنف من قبل الطرف الآخر، إذ إن ردود أفعالها تتراوح بين البكاء والصمت وعدم الهروب والإبلاغ، وهذا يشكل تعزيزًا للطرف الآخر للاستمرار في ممارسة العنف ضدها (العواودة، 2009).

سادسًا: النظرية المعرفية:

إن روّاد المنظور العرفي (مثل Beck& Ellis وغيرهما) قد أشاروا إلى أن الطريقة التي ندرك بها الأحداث والأشياء ونتذكرها ونفكر فها ونتخيّلها هي التي تؤثر على الفرد، وهم بذلك يستشهدون بالفكرة التي طرحها (إبيكتاس) في القرن الأول من الميلاد، من أن الناس لا يضطربون بسبب الأحداث، ولكن بسبب وجهات نظرهم التي يتخذونها بصدد هذه الأحداث.

ويشير (Adler) إلى أن سلوك الفرد وانفعالاته تتوقف بصفة أساسية على كيفية تقدير الفرد وتقييمه وتفسيره لما مرّ به من خبرات، وما يضيفه على هذه الخبرات من معانٍ ودلالات، وأن أفكار الفرد ومعتقداته لا تحدد سلوكه وانفعالاته فقط، بل تحدد أيضًا اتجاهاته نحو مشكلاته وحياته وبيئته واتجاهاته نحو العالم عمومًا.

إن جوهر المنظور المعرفي قائم على أساس أن هناك علاقةً وثيقةً بين المعرفة والانفعال والسلوك، فعندما يفكر الفرد فإنه ينفعل، ثم يصدر سلوكًا، وعندما ينفعل فهو يفكر ويصدر سلوكًا. (حسن، 2003).

ركز أصحاب هذه النظرة على طريقة التفكير التي يحلل بها الأفراد العدوانيون للمعلومات ومعالجتها وتفسيرها، إذ إن المعرفيين يرون أن ردود أفعال الأشخاص اتجاه أي موقف تعتمد على كيفية تفسيرهم للموقف نفسه، إذ يميل بعض الأفراد إلى تفسير المواقف على أنها مهددة، وآخرون يفسّرونها على أنها تقلل من قيمة ذاتهم، وبعض آخر يفسّرها بأنها محايدة، إذ إن بعض الأفراد لديهم نزعة أكثر

من غيرهم لتفسير الأمور على أنها مهددة لهم، وهنا تكون لديهم نزعة كبيرة واضحة للعنف والعدوان في استجابتهم (السردية، 2018،39).

وفيما يتعلق بموضوع العنف ضد المرأة، فإن ما يدور في ذهن الزوج أحيانًا من تفسيرات حول سلوك الزوجة نحوه قد يقوده إلى استخدام العنف ضدها، فمثلًا قد يفسّر تأخرها في إعداد الطعام على أن هذا التأخير مقصود، والهدف منه استفزازه أو إزعاجه، ما يدفعه إلى الغضب، وينجم عنه الجدال وحصول العنف، بينما في حقيقة الأمر أن سبب التأخر قد يكون انشغال الزوجة بأمور تتعلق بالبيت والأطفال.

سابعًا: نظرية ثقافة العنف:

أكد أصحاب نظرية ثقافة العنف في تفسيرهم لظاهرة سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم أو أي شخص آخر، سواء زوجةً أو طفلًا أو كبار السن، أن أسس سوء المعاملة تكمن في شيوع ثقافة العنف وقبوله في المجتمع، ما يضفي شرعية استخدامه، فإذا كان اللجوء إلى سلوك العنف يُعد وسيلةً مشروعةً عند المجتمع لحل المشكلات اليومية ومعالجتها، فإن الفرد قد يلجأ إليه ويستخدمه في المنزل لحل المشكلات الأسرية والزوجية، ولذا نجد بعض الأزواج لا يتورّعون عن ضرب زوجاتهم أو صفعهن إذا قمن بفعل يثيرهم، وهؤلاء الأفراد يلجون أيضًا إلى استخدام هذا الأسلوب نفسه في معالجة مشكلاتهم مع الغير في العمل أو الشارع، إذ يتأثر الفرد بثقافة العنف السائدة في المجتمع. ونلاحظ أن هذه النظرية تكشف أن العنف موجود بين أفراد المجتمع بمختلف شرائحه، ونتيجة لذلك قد يلجأ بعض الرجال إلى استخدامه في حل المشكلات الأسرية ولحسم أي خلاف قد ينشب مع زوجاتهم (أبو لسنان، 2016).

كذلك تُعد الثقافة الفرعية وتبنّي قيم معيّنة مصدرًا للعدوان، إذ يُرى أن أعلى معدلات السلوك العدواني يوجد في البيئات التي تسودها نماذج عدوانية، فالبيئة الاجتماعية والثقافة التي يعيش فيها الفرد هي التي تعلم الأفراد السلوك العدواني، حتى يتحوّل إلى جزء من ثقافة المجتمع السائدة، ومع مرور الوقت يصبح أمرًا عاديًا لا يثير أي انتباه وتتكوّن عادات وتقاليد مثل تجاهل العنف ضد المرأة (عبادة وأبودوح، 2008).

تعقيب على النظريات:

نستخلص مما سبق أن هناك اختلافًا في النظريات المفسّرة للعنف ضد المرأة، ولكنها تتفق جميعًا على أنه سلوك ناتج عن استخدام القوة، ويتسبّب في الإساءة أو الأذى للطرف الآخر، وتتنوع هذه الإساءة ما بين نفسية وجسدية ومعنوية، وغير ذلك من الأذى.

إذ يفسّر العنف من وجهة النظرية البيولوجية بأنه يكون نتيجةً لوجود خلل في الأداء الوظيفي للمخ، أو الجهاز العصبي، أو ضرر وراثي، أو عدم التوازن الكيمائي الحيوي، فكل هذه تكون مسبّبات تدفع الإنسان إلى العنف.

أما النظرية التحليلية (فرويد) فتذهب في تفسيرها للعنف إلى أن الدوافع لدى الفرد تنبع من طاقة بيولوجية عامة، وتنقسم إلى دوافع الحياة (غريزة البقاء) ودوافع العدوان (غريزة الموت)، وأن غرائز العدوان عند الإنسان فطرية، خاصةً عند الذكر، وليست مكتسبةً، وأن غريزة الموت إذا لم تجد لها طريقًا مقبولةً للتعبير عن نفسها فإنها ستتحوّل إلى العدوان.

بينما ركزت النظرية السلوكية على أن التعزيز والتشجيع للسلوك العدواني في مرحلة الطفولة المبكرة يؤدي إلى تكرار السلوك العدواني، ومع الزمن يحمل موروثًا قيميًا بأن العنف أمر إيجابي.

وتذهب نظرية التعليم الاجتماعي إلى أن سلوك الإنسان متعلم، ويتم تعلمه من خلال الملاحظة والقدوة، وأن الأسرة تشكل المصدر الأول للفرد في تعلم سلوك العنف، والأطفال الذين ينشئون في أسرة يُمارَس فيها العنف، خاصةً من قبل الآباء، فإنهم بذلك يتزوّدون - أي الأبناء - بنموذج عدواني يقلدونه ويتخذونه أسلوب حياة.

وأشارت نظرية الإحباط إلى أن السلوك العدواني مرتبط بالإحباط، أي أنه ينتج عن الإحباط والحرمان، وأن هذا الارتباط بمنزلة مثير للسلوك العدواني، فالزوج غير القادر على مواجهة أعباء الحياة والأسرة، أو يتعرض لضغوط في العمل، يعبّر عن ذلك بالقلق والإحباط الذي يدفعه إلى السلوك العدواني للتنفيس عن إحباطاته.

أما أصحاب النظرية المعرفية فقد ركزوا على طريقة التفكير التي يحلل ويفسّر بها الأفراد العدوانيون الأحداث والمعلومات، ومعالجتها، إذ يرى أصحاب هذه النظرية أن ردود أفعال الأفراد تعتمد على كيفية تحليل وتفسير المواقف نفسها.

ونظرية ثقافة العنف أكدت أن سلوك العنف نتيجة مباشرة لتبنّي المجتمع قيمًا واتجاهات ثقافيةً خاصةً بالعنف، إذ الثقافة تمنح الرجل الحق في استخدام القوة ضد المرأة وتجد له المبرّرات.

من هنا، نجد أن جميع النظريات التي تناولناها تكمل بعضها بعضًا في تفسير العنف، إذ لا يمكن أن نعتمد على نظرية دون أخرى في تفسير سلوك العنف لدى الأفراد بشكل قاطع، بل يجب أن ننظر بشكل مجمل إلى جميع العوامل، وعندما يتم التعامل مع موضوع العنف يجب أن نتناول جميع النواحي

دون إغفال أي منها، النواحي النفسية والتحليلية والبيولوجية، بالإضافة إلى النواحي الاجتماعية، والسلوكية، والمعرفية، والثقافية.

ثالثًا: تقبل العنف الزواجي:

مفهوم تقبل العنف: هو التسامح والرضا أو السلبية التي تظهرها الزوجة مقابل تعرضها للعنف من قبل الزوج، بأشكاله المختلفة (المعصوابي، 2015،8).

ويشير لويس (Lewis,2003) إلى مفهوم التقبل على أنه: تعرض الزوجة إلى الإساءة على يد زوجها وعدم قدرتها على إيقاف هذه الإساءة وتقبلها للإساءة، لأسباب متعددة منها الحفاظ على سلامتها وسلامة أطفالها والاعتماد المالي والنفسي على الزوج، وعدم الرغبة في هدم بيت الزوجية، والاعتقاد أن العلاقة قد تتحسّن في المستقبل، أو تهديد الزوج بالانتقام، وغيرها من الأسباب (في: الدوسري، 2013).

رابعًا: الخصائص الشخصية للزوجة المتقبلة للعنف

الشخصية:

تتمحور أغلب التعريفات للشخصية من الناحية السيكولوجية حول القدرات والسمات التي يتميز بها الشخص عن غيره من الأشخاص الآخرين، والسمات وحدات أساسية للشخصية، و تستخدم السمات لوصف الفروق الفردية بين الأشخاص، إذ ينظر أولبورت إلى السمات كعناصر بنائية أساسية للشخصية، فينظر إلى السمة بوصفها استعدادًا مسبقًا لاستجابة على نحو خاص، وأنها تؤدي إلى اتساق في الاستجابة؛ لأنها تصف العديد من التنبيهات المتعادلة وظيفيًا وتستحضر العديد من أشكال السلوك التكيفي والتعبيري، فلكل شخص أسلوب خاص في التعبير والتكيف الذي يميزه عن غيره (لورنس، 2003).

وبإيجاز، "الشخصية هي السمات الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية (الموروثة والمكتسبة) التي تميز الشخص عن غيره" (زهران، 2005،53).

ويعرف لازاروس الشخصية بالقول: "هي صفات أو استعداد أو توجهات مستقرة عند الفرد تحدد سلوكه في المواقف من خلال تفاعلها مع مؤثرات البيئة، وينظر إليها على أنها بناء وعملية

سيكولوجي البناء فيتشكل من سمات الشخصية، وأما العملية فتحدد التغيرات التي تطرأ على البناء والوظائف التي يقوم بها الفرد" (Lazaeus,51,1963).

ويرى إريك فروم أن الشخصية "هي مجموعة السمات النفسية والجسمية المورثة والمكتسبة التي تميز الفرد وتجعل منه شخصًا فريدًا لا نظير له".

والشخصية حسب نظرية السلوكية هي "التنظيمات أو الأساليب السلوكية المتعلمة الثابتة نسبيًا والتي تميز الفرد عن غيره" (زهران،2005،62،95).

ومن هنا نستخلص أن هناك عددًا من العوامل المختلفة التي تسهم بشكل كبير في تشكيل السمات الأساسية لشخصية الفرد التي تميزه عن غيره، وهذه العوامل متداخلة ومتشابكة، إذ لا يمكن تناول عامل دون آخر عندما نبحث في الشخصية والعوامل المؤثرة فيها، أي أنه عندما نتناول موضوع الشخصية وأهم العوامل المؤثرة فيها، فلا بد من الإشارة إلى العوامل البيولوجية والبيئية والثقافية والاجتماعية، إضافة إلى دور العبادة.

في الدليل التدريبي الإرشادي للتعامل مع العنف المنزلي Domestic Violence Counseling Training Manual (2003) ذُكرت الخصائص النفسية للمرأة التي تتعرض للعف على النحو الآتي:

- الخجل والقلق.
- النزعة للكمالية والطاعة والخضوع.
- الاكتئاب واليأس
- الشعور بعدم الكفاءة، والعجز، وعدم القيمة، والإذلال.
- اضطرابات الأكل والنوم.
- إيذاء النفس، والميل للانتحار.
- العزلة الاجتماعية.
- سرعة البكاء والإصابة بنوبات الهستيرية وتهويل الأحداث البسيطة.

كذلك ذُكرت الخصائص النفسية للرجل الذي يمارس العنف ضد المرأة على النحو الآتي:

- سرعة الغضب والشك وتغلب المزاج.

- التوتر والاستياء وفرط الحساسية.

- العجز والخوف والإحساس بعدم الكفاءة والأمان.

- تدنٍ في تقدير الذات والشعور بعقلية الخاسر.

- الغيرة المفرطة.

- عدم القدرة على تحمل الوحدة.

- رفض تحمل المسؤولية.

- التقليل من خطورة عنفه.

- الميول السادية.

- ممارسة الجنس باعتباره نوعًا من العدوان اتجاه المرأة.

- تعاطي المخدرات والكحول.

- الإيمان بالأدوار التقليدية للجنسين، والنظر إلى المرأة نظرةً دونيةً من منطلق ذكوري.

- حب السيطرة والتملك.

- إلقاء اللوم على الآخرين.

- الإحساس بأنه ضحية.

- عدم القدرة على التعامل مع الضغوطات الخارجية.

- النشأة في بيئة سيئة (رأى والده يضرب والدته).

.(Epsten,2003,11-13)

وللمرأة المعنَّفة أيضًا صفات أدت بها إلى أن تكون ضحيةً للعنف وخاضعةً له، ومن هذه الصفات: أنها تبدو ضعيفةً وتفقد ثقتها بنفسها، وتنقصها مهارات الاتصال الصحيحة، ومعتقداتها حول نفسها خاطئة، كما أنها تقدم التبريرات للعنف الذي يُمارّس بحقها (بحري وقطيشات،2011).

كما أن هناك وجهة نظر ترى أن من صفات المرأة المتعرضة للعنف أنها تثير عدوان الرجل وعنفه ضدها، كأنها تدعوه إلى الاعتداء عليها، وهي نمط المرأة المازوشية؛ لأن عنف الرجل يشبع حاجاتها المازوشية ويحقق رغبتها في هزيمة الذات، فهي تكثر من طلباتها ولا تشبع حاجة الرجل الجنسية، ما يشعره بالإحباط (Mynard,122,1993).

فمعظم الرجال يتصفون ببعض السمات السادية، من سيادة السيطرة وإثبات الرجولة لفظيًا وجسديًا، فإن هذ النمط المازوشي واضطراب الشخصية الهازمة للذات يظهر في بداية الرشد في شكل من الصور المتنوعة من السلوك، فغالبًا ما يتجنب الأفراد الخبرات السارة، ويركزون على الخبرات والعلاقات والمواقف التي تمثل لهم المعاناة وتشعرهم بخيبة الأمل والفشل وسوء المعاملة، وينخرطون في الأنشطة التي تتسم بالتضحية، ويمنعون الآخرين من مساعدتهم في التخلص من هذه المشاعر، وهذه الخصائص تميز الأشخاص الذين يسعون إلى أن يُساء إليهم، كما أن الزوجة المازوشية ترغب في زوج سادي، الذي يكمل لها بعض الحاجات النفسية، وفقًا لنظريات الحاجات التكميلية (حسن، 2009).

وهذا أمر يؤكده العيسوي، فهو يرى أن الخلل في تنشئة المرأة والحرمان المادي وعدم الإشباع العاطفي، والشعور بالدونية وفقد الثقة بالنفس، عوامل تسهم في خلق الشخصية المضطربة التي تتقبل العنف، على اعتباره من واقع الحياة فتستسلم له وتتكيف معه بحكم خبرات الطفولة، وتكون مؤشرًا إلى الانحراف المازوشي، أي حب وقوع الأذى أو التعذيب أو الإهانة على الذات (الفايز، 2007،49).

وأيضًا من خصائص شخصية المرأة المتعرضة للعنف أن الزوجة تكون ذات الطبيعة الاستفزازية التي تستثير عنف الرجل. فمثلًا قد تهينه وتقلل من شأنه وتجادله في حضور الآخرين، ما يهدد مكانته بينهم واحترامه لذاته، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى التبلد الجنسي للزوجة أو التمنع عن الزوج حين يرغبها، أو تكثر الكلام حين يريد الصمت، أو العكس، فقد تميل إلى الصمت حين يريد الكلام معها، وطريقة لبسها، وسلوكياتها التي تثير الشك، فالمرأة المستفزة تشجّع على العنف ضدها (الداهري، 2020).

وهناك وجهة نظر أخرى تشير إلى السلوك الاستفزازي للزوجة، المتمثل في خروجها دون إذن زوجها، وهذا يُعد تهديدًا مباشرًا لسلطة الرجل، وأنها كثيرًا ما تهدد بترك المنزل عندما يتشاجران، وبالتالي يتهدد الاستقرار الأسري والعلاقة الزوجية، وعدم حرصها على الحياة الزوجية، والعناد وعصيان أوامر الزوج، وإهمال شؤون منزلها وأبنائها (الجد، 2018).

بينما يؤكد باحثون آخرون أن المرأة اليوم تعاني من ظاهرة الازدواجية، فهي يوم في داخل المنزل ويوم خارجه، ما يجعلها أقل قدرةً على ضبط انفعالاتها نظرًا إلى الضغوط المتزايدة التي تتعرض لها، وبالتالي قد تنطق ألفاظًا مستفزة تدفع الرجل إلى الاعتداء عليها.

وربما كان للسمات الشخصية التي تتميز بها المرأة دور في تعرضها للعنف، إذ لا تتعرض كل النساء بسهولة للعنف، فقد تبيّن أن النساء الأكثر أنوثةً كن أكثر عرضةً للضرب من غيرهن، وكانت النساء اللاتي يتعرضن للضرب أكثر ميلًا إلى التسامح في تحكم الآخرين فيهن، وأكثر صبرًا، وكن أيضًا ذوات مستوى تعليمي منخفض، وكن يعتمدن على الرجل، وينقصهن الدعم الاجتماعي (الدوسري، 2013،36).

وهناك عوامل التي تؤدي إلى تقبل الزوجة للعنف ،خوفها من تهديد الرجل، وخوفها من تفكك أسرتها وفقدان أطفالها، والرغبة في الحفاظ على كيان الأسرة، وخوفها من المسّ بسمعة الأسرة، وخشيتها من الوصمة الاجتماعية السيئة التي قد تصيب الأسرة نتيجةً للتصريح، ووعود الزوج بالاعتدال والعدول عن ممارسة العنف ضدها، واعتقادها أن الزوج سيتغير مع الأيام، وقد لا يكون لديها ضمان مادي تعتمد عليه أو مكان تلجأ إليه يضمن لها الحماية والأمان، واعتمادها التام على الزوج، والشعور بالعجز من منع العنف ضدها، وما يرافقه من الرغبة في التضحية والتحمل والصبر، أو بسبب عدم وجود البدائل لديها ونقص أو عدم توافر المصادر المتاحة لها كالوظيفة والتعليم والدخل، أو أي مصادر أخرى سواء كانت ماديةً أو اجتماعيةً، وعدم توافر الدعم الاجتماعي، وعدم وجود قوانين تحمي المرأة المعنَّفة، وروتينية الإجراءات القانونية، والمواقف التقليدية من العادات والتقاليد الداعمة لسيطرة الرجل وأن المرأة ملك له وأنها بحاجة إلى توجيهه، إذ تنظر المرأة ضمن هذا الرؤى إلى العنف على أنه أمر طبيعي وتقوم بتبريره وأنه نمط مشروع ومقبول يقوم به الرجل لمصلحة المرأة، وهذا الجانب يلعب دورًا كبيرًا في تقبلها للعنف الموجه إليها، وكذلك مما يشجع على ممارسة أشكال العنف ضد المرأة (الكرادشة، 2009).

كذلك من أهم أسباب تقبل المرأة للعنف هو خبرات الطفولة التي مرت بها المرأة المعنَّفة، وهي تُعد من أهم المراحل التي يمر بها الفرد. فالمرأة التي تتعرض إلى مشاهد العنف والإيذاء والإساءة في أثناء مرحلة الطفولة، سواء كان يُمارَس العنف ضدها من قبل والدها، أو ضد والدتها على يد والدها، تكون عرضةً للعنف من قبل الزوج في المستقبل، ومقابل ذلك تتعلم الخضوع والاستسلام وتقبل عنف الزوج (بنات، 2008).

فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الإساءة التي تتعرض لها المرأة من قبل الزوج غالبًا ما تكون قد سبقها تاريخ من الإساءة في الطفولة، سواء كانت هذه الإساءة جسميةً أو جنسيةً أو انفعاليةً، ما يجعل المرأة تكوّن صيغةً معرفيةً يكون مضمونها الشعور المستمر بالخوف والتهديد وتوقع الإساءة (Dutton et al.,237-255,1994).

تعدد أنماط استجابة المرأة للعنف، ومنها:

- الاستسلام وعدم المقاومة لفعل العنف، واعتباره واقعًا حتميًا لا مفر منه، إذ ينمو الإحساس لدى الضحية بأنها هي المسؤولة عن وقوعه، وبالتالي فإن عليها التقبل والتقليل من أهمية المشكلة.

- البكاء والعويل، ويقترن هذا السلوك مع العجز وعدم القدرة على المواجهة، وما يقترن معها من سلوكيات انسحابية.

- الصراخ، ويقصد به إثارة الانتباه والجلبة للسلوك العنيف، وقد تفسّر بأنها ردة فعل طبيعية نابعة من شخصية الضحية واستراتيجيها لمواجهة العنف.

- ترك المنزل واللجوء إلى الأهل أو الجيران أو الأصدقاء.

- القيام بعنف مضاد.

- تكسير الأشياء داخل المنزل، وما يقترن به من موجات غضب وانفعالات سلبية.

- اللجوء إلى مراكز الشرطة والقضاء.

- اللجوء إلى الاستشارات القانونية.

- اللجوء إلى الاستشارات النفسية والاجتماعية.

(الكرادشة، 2009).

خامسًا: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالعنف الزواجي:

إن الموروثات الاجتماعية - التي منها العادات والتقاليد - التي تنتقل من جيل إلى آخر، وتستمر فترةً طويلةً من الزمن حتى تثبت وتستقر إلى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة بها واقعًا مسلمًا به، لها أهمية لا يمكن إغفالها في العديد من المجتمعات، وبالأخص العربية منها، فهي أحيانًا تقوم مقام التشريعات والقوانين في المجتمعات، ولعدة اعتبارات فإنها تشكل ضابطًا مهمًا في تنظيم الميول

والاتجاهات والنزاعات، والتعبير عن أفكار الجماعة ومشاعرهم، وتحقيق غاياتهم وإرضاء طموحهم، وتوجّه الفرد إلى ممارسة ما هو مقبول ومباح، وتبعده عما عدا ذلك، وقد بقيت وضعية المرأة المتدنية في المجتمع على تناقض واضح ما بين النصوص القرآنية، والعادات والتقاليد والنظرية والممارسة العملية، ويرى البعض أن الموقف العملي الذي ترسّخ عبر الزمن تجاه المرأة بفعل العادات والتقاليد يجعل المرأة كيانًا ناقصًا وتابعًا للرجل، بالرغم من موقف الإسلام المتسامح في تطبيق أسس المساوة بين الرجل والمرأة، وكل هذا يعكس تشوّه الثقافة لهذا الجانب، وحجم الخلل الذي يفرزه هذا التشوّه في مختلف ميادين الحياة، ونجد أن للعادات والتقاليد تأثيرًا كبيرًا في ممارسة العنف ضد المرأة، إذ يكون هناك توجيه للعنف ضد المرأة بوصفه تأديبًا وحقًا مشروعًا من قبل الأب أو الأخ أو الزوج، ويقابل هذا العنف بالرضا والتسامح من قبل المجتمع (الفايز، 2007).

ففي كثير من المجتمعات نجد أن الفتاة تتعرض للعنف منذ ولادتها، فهي غير مرحب بها في الأسرة لكونها أنثى، كما أنه لا يجب أن تبدي رأيًا يخالف رأى أهلها، وعليها العيش مع زوجها مهما كانت الظروف، وأن الجنس من حق الرجل ويجب عليها الرضوخ والاستسلام فقط، وضرب الزوج لها من باب الطاعة، وهناك من ينادي بعدم تعليم المرأة، ولكن ما الحال إذا كبرت دون تعليم ولم تتزوج وفقدت أهلها لسبب أو آخر من حروب أو تهجير، أو تزوجت وتطلقت أو ترمّلت؟ فمن الذي يعيلها؟ فالمرأة الأمية أكثر عرضةً للعنف والضياع من المرأة المتعلمة، لذا يجب أن تُعاد للمرأة وظيفتها المسلوبة التي لا تعني الحمل والولادة فقط، بل أيضًا من خلال تعليمها مختلف العلوم التي هي من ضرورات الحياة والأمان، ومن أجل إنشاء جيل متميز ومتعلم.

ويتجسّد العنف ضد المرأة في مجال التعامل الذكوري والاستبدادي مع الجنس الآخر وترسيخ التميز الجنسي، كما يحتوي البناء الاجتماعي على العديد من الضغوطات الناتجة عن الأحداث اليومية الدافعة إلى العنف، إذ تدفع ضغوط البيئة إلى تسامح الأفراد في بعض الأفعال التي تخرج عن النمط المثالي من أجل التكيف مع الواقع، فتتسامح الزوجة مع الزوج عند استخدامه العنف ضدها كي لا يحدث الانفصال، وهذا يجعل الزوج يتمادى في هذا السلوك ويجعله حقًا مكتسبًا له (محمد، 2018).

كما يُعد تفشّي الأمية بين النساء، وتدنّي مستوى المناهج التعليمية، والموروث الاجتماعي المتخلف، من العوامل التي تسهم في خلق الأرضية المناسبة لتفشّي ظاهرة العنف ضد المرأة. ومن جهة أخرى، فإن حصول المرأة على نصيب أوفر من التعليم خلق جوًا من التوتر بنسبة للرجل وعدم التوازن الذي يحاول أن يعوّض النقص من جانبه باستخدام القوة العضلية والعنف ضدها، بينما هناك بعض الآراء التي تتعلق بخصائص المرأة الاجتماعية للمتعرضة للعنف. فهناك دراسة تبيّن أن المرأة تتعرض

للعنف من قبل الزوج عندما تفقد عملها أو تكون غير قادرة على العمل ولا يتوافر لديها دخل مستقل، أو يكون مستواها التعليمي منخفضًا (الفايز، 2018).

وللتنشئة الاجتماعية تأثير كبير في ممارسة العنف، فالأفراد الذين شاهدوا العنف في الطفولة عندما يكبرون يمارسون العنف، ويشير ذلك إلى أن هناك علاقةً بين مشاهدة العنف والعنف ضد المرأة، لأنهم يرون أمامهم استخدام العنف وسيلةً لحل الخلافات الزوجية. وخلال عملية التنشئة يتم تنشئة الرجل بشكل مختلف عن المرأة، فالرجل يتوقع منه المجتمع أن يسلك العدوانية ليكون قويًا وقادرًا على إثبات رجولته، وليحصل على ما يريد، في حين يرفض السلوك العدواني إذا صدر عن المرأة، ويدفع إلى أن تكون سلبيةً واعتماديةً وتابعةً للرجل وتحت حمايته ومسؤولية (الداهري،2020).

وتُعد الغيرة الشديدة من الزوج أو الزوجة من الأسباب الاجتماعية، إذ تتحوّل إلى نشاط مشابه لعمليات تجسس والتحقيقات التي تؤدي إلى درجة عالية من التوتر بين الزوجين، ومن ثم العنف (السطالي،2018،112).

كما لخّص ناصر وآخرون 1998 الأسباب الاجتماعية للعنف الذي تتعرض له المرأة على صعيد الأسرة والمجتمع، في الخلافات الزوجية والصراع بين الزوجين، ارتفاع عدد أفراد الأسرة الذين يعشون في منزل واحد، معيشة أفراد الأسرة كافة، صغارًا وكبارًا، في غرفة واحدة، صراع الأدوار الاجتماعية والنموذج الأبوي المتسلط، التنشئة الاجتماعية والنمط للذكور والإناث، التمييز في المعاملة بين الإناث ضمن الأسرة، تكريس دونية المرأة الأنثى وتمجيد فوقية الرجل، الاعتقاد بأن الشؤون العائلية شؤون خاصة يحكمها رب العائلة.

ويتفق بيبا (1992) مع ناصر وآخرون، إذ يرى أن عدم المساواة السياسية والاجتماعية والثقافية بين الرجل والمرأة، ومن خلال الثقافة السائدة والرأي العام، عامل مهم في العنف الموجّه للمرأة في مختلف شرائح وطبقات المجتمع، الغنية والفقيرة والمثقفة والأمية (في:عامر والمصري،2014،127).

ولقد أفادت العديد من الدراسات أن إيذاء الزوجة يحدث في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يبدو أنه أكثر شيوعًا وأشد قسوة في الطبقات الدنيا، وأنه كلما انخفض الدخل كلما ارتفع الإيذاء الجسدي للزوجة (حلمي،1999،38).

وينتشر العنف ضد الزوجة في الأسر ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدني أكثر من غيرها، إذ ينتشر العنف ضد الزوجة والأطفال في الأسر ذات المستوى الاقتصادي تحت الفقر بمعدلات مرتفعة (Gellees,1985).

كما أن العنف في المجتمعات ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني يمتد بشكل كبير إلى الزوجات والأطفال أيضًا، إذ إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تلعب دورًا مهمًا في العلاقات الزوجية وفي ظاهرة العنف ضد المرأة، ويفسّر هذا العنف من وجهة نظر الطبقة الاجتماعية بأن هناك عوامل مثل الإحباط والضغوطات الناجمة عن الظروف الاقتصادية المتردية والسيئة والفقر، وعدم وجود عمل أو عدم ملاءمة العمل، أو ظروف الإقامة السيئة وتدني المعيشة، كل هذه الظروف تجعل الفرد يشعر بالإحباط والضغط ولا يستطيع تحقيق طموحاته، ما يزيد من عدوانية وعنفه ضد أفراد أسرته، وكذلك إذا لم يكن للمرأة دخل مستقل فقد تعاني بشدة من عنف الزوج ومن عدم وجود دخل لها لكي تعين الزوج أو توقف هذا العنف بالتخلّص من هذه العلاقة الزوجية، أما المرأة التي لها دخل مستقل عن الزوج فقد لا تقبل هذا العنف والإساءة إليها، وقد لا تستمر في هذه العلاقة، كما أن عمل المرأة ومستواها التعليمي لهما دور مهم في ظاهرة العنف ضدها، فالمرأة العاملة أقل تقبلًا للعنف، وكذلك وجود الأطفال لدى الزوجة يؤثر في قرارها بالانفصال من زوجها ومدى تقبلها للعنف من قبل الزوج، فالمرأة التي لديها عدد من الأطفال وليس لها وظيفة أو دخل تخشى على أطفالها من الانفصال وتشعر بالعجز (حسن،2009).

الدراسات السابقة:

في هذا الفصل سوف نتناول مجموعة من الدراسات السابقة، العربية والأجنبية، التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والتي قامت بدراسة اهم محور في الدراسة الحالية و تناولت اهم مجالات المرتبطة بمتغير العنف ضد المرأة بشكل عام وضد الزوجة بشكل خاص ، من أجل الكشف عن حجم هذه الظاهرة وآثارها، والمتغيرات المرتبطة بالمرأة المتعرضة للعنف كالخصائص الشخصية والعمر والمهنة والمستوى التعليمي ووضعها الاجتماعي والاقتصادي والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، وعلاقتها بتقبل الزوجة للعنف الزواجي، من أجل الاستفادة منها في إجراء الدراسة وصياغة الفروض وتصميم الأدوات واختيار العيّنة وتفسير النتائج ومن هذه الدراسات ما يلي:

دراسة (العواودة ،2002)عنوان الدراسة (العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني)، والتي هدفت إلى التعرف إلى مدى انتشار العنف في المجتمع الأردني وأشكال العنف والأسباب الكامنة وراءه، وشملت عيّنة الدراسة (300) زوجة من مختلف القطاعات في المجتمع الأردني (الحضري، الريفي البدوي، المخيمات)، وقد صممت الباحثة أداةً تتضمن أنواع العنف الواقع على الزوجة (العنف الجسدي، العنف اللفظي، العنف الاجتماعي، العنف الصحي، العنف النفسي، العنف الجنسي)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الزوجات في المجتمع الأردني يعانين من أشكال العنف، وأن أكثر أنواع العنف انتشارًا العنف الاجتماعي، إذ بلغت نسبته (65%)، ويُعد حرمان المرأة من الخروج إلى العمل أكثر العنف الاجتماعي شيوعًا، يليه اللفظي ثم الصحي ثم الجنسي، والعنف الجسدي في الأخير إذ بلغت نسبته (30%)، كما وجدت أن المرأة تتعرض للعنف في جميع القطاعات الاجتماعية، وفي قطاع المخيمات تكون النسبة أكبر، يليه القطاع البدوي، كما تبيّن الدراسة وجود علاقة واضحة بين المستوى التعليمي للزوج و العنف الممارس، فالمتعلم يتجنب السلوكيات الشاذة، بينما لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين المستوي التعليمي للزوجة والعنف الممارس ضدها، فالمتعلمة وغير المتعلمة تتعرض للعنف من قبل الرجل، وأكدت البيانات في الدراسة أنه كلما ارتفع مستوى تعلم الزوجات قل تعرضهن لأشكال للعنف، خاصة الجسدي، وأن الزواج المبكر للمرأة يعرضها لأشكال العنف، إذ إن الفئة العمرية (15 وأقل من 20) وقعن ضحية لأشكال العنف كافة، ودلّت الدراسة على عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين عمر الزوج وممارسات العنف، كما أشارت البيانات إلى أن ربات البيوت يتعرضن للعنف بنسبة أكبر من الموظفات، وأن الأزواج غير العاملين أكثر ممارسةً للعنف من العاملين، وأن العنف في جميع الطبقات الاجتماعية الغنية والفقيرة، ولكن تزداد النسبة كلما انخفض المستوى الاقتصادي للأسرة. كذلك خلُصت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين مدة الزواج وممارسات العنف، وترى أن الزوجة تعمد

إلى التضحية بأهدافها ومبادئها ومتطلباتها الشخصية مقابل المحافظة على بقاء الأسرة سليمة غير منهارة ولا يعتريها التفكك بالطلاق الذي يعده المجتمع حالةً غير سوية، ولذلك تبقى صامتةً؛ خوفًا من كلام الناس وغضب المجتمع.

ودراسة (مي الطاهر،2006) عنوان الدراسة (مظاهر العنف ضد الزوجات وعلاقته ببعض سمات الشخصية وتقدير الذات وأساليب التعامل معه لدى الزوجات المعنَّفات في الأردن)، والتي هدفت إلى التعرف إلى مظاهر العنف ضد الزوجة، والسمات الشخصية وتقدير الذات التي تميز الزوجات المعنَّفات وغير المعنَّفات، والتعرف إلى أساليب تعامل الزوجات المعنَّفات لمواجهة العنف وكذلك وعلاقته بتقدير الذات والسمات الشخصية، وتكونت العيّنة من (132) زوجة منهن (112) زوجة معنَّفة تم اختيارهن بالطريقة القصدية من الاتحاد النسائي الأردني والمعهد الدولي لتضامن النساء والمحكمة الشرعية، وتم استخدام وتطبيق مقاييس واستبانات عدة، منها استبانة سمات الشخصية وتقدر الذات واستراتيجيات التعامل مع العنف، وخلُصت النتائج إلى أن العنف النفسي أكثر مظاهر العنف انتشارًا، يليه الاجتماعي، ثم الجسدي ثم الجنسي، وفي الأخير العنف الديني. أما بالنسبة لاختلاف أشكال العنف تبعًا لمتغير التعليم، فقد أوضحت الدراسة أن المرأة مهما كان مستوى تعليمها فهي ليست بمنأى عن التعرض للعنف، وإن اختلف أشكاله من مستوى إلى آخر، ولكن المرأة الأقل تعليمًا قد تتعرض لممارسات واسعة من العنف مقارنةً بالمرأة الأعلى تعليمًا، ويرجع قبول المرأة غير المتعلمة لأشكال للعنف إلى تنشئتها وخلفيتها الاجتماعية، أما المرأة المتعلمة فترفض أن يُمارَس عليها العنف، كما أن المرأة العاملة أقل تعرضًا للعنف من المرأة غير العاملة المعتمدة اعتمادًا كليًا على الرجل. كما أظهرت النتائج أن أكثر سمات الشخصية التي تميز بها النساء المعنَّفات من غير المعنَّفات هي سمة تحمل المسؤولية والسيطرة، وأن تقدير الذات يكون عاليًا عند النساء غير المعنَّفات مقارنةً بالنساء المعنَّفات إذ يكون تقدير الذات لديهن منخفضًا، ما يؤدي إلى قبولهن بالعنف، وأن أكثر استراتيجيات التعامل مع العنف التي يستخدمها النساء هي الاسترخاء، الدعم الاجتماعي، لوم الذات، ثم استخدام الدفاع الديني، ثم كشف الذات للآخرين، وكانت آخرها إعادة البناء المعرفي وحل المشكلات.

دراسة (بوزبون،2006) عنوان الدراسة (العنف الأسري، أسباب وعوامل)، و التي هدفت للحصول على معلومات دقيقة عن مشكلة العنف ضد الزوجة في مجتمع البحرين والأبعاد المختلفة للعنف، وشملت عيّنة الدراسة (450) من الحالات المترددة على مركز بتلكو لرعاية حالات العنف، وشملت متغيرات الدراسة عامل العمر، العمر الزمني للزواج، عامل التعليم، عامل الدخل، العامل الاجتماعي، عامل العنف، وعامل الصمت، وقد صممت استمارة تضمنت 15 سؤالًا، يتصل كل سؤال بفقرة من عناصر تلك المتغيرات، وتشير نتائج الدراسة إلى أن الفئة العمرية للزوجات (31-40) أكثر

الفئات تعرضًا للعنف، وأن الفئة العمرية للزوج المعنِّف (31-40) أكثر الفئات ممارسةً للعنف ضد الزوجة، وأن العنف يزداد بازدياد عمر الزواج خاصةً بعد سبع سنوات، ويزيد العنف بازدياد عدد الأطفال، ويزداد العنف لدى الزوجات ذات المؤهل التعليمي المنخفض (الثانوي وما دونه)، وينخفض العنف بارتفاع المستوى التعليمي، كما أن الأزواج ذوي المؤهل التعليمي المنخفض يزيد معهم ممارسة العنف ضد الزوجات، وينخفض مع الأزواج ذوي المؤهلات التعليمية العالية، ما يشكل علاقة سلبيةً بين العنف ضد الزوجة والمستوى التعليمي، كذلك هناك علاقة سلبية بين مستوى الدخل ومستوى العنف لدى الزوجات، أي أنه كلما ارتفع دخلها قل تعرضها للعنف، والعكس صحيح، وكذلك الأزواج هناك علاقة سلبية بين مستوى الدخل ومستوى العنف لدى الأزواج الممارسين للعنف، إذ يقل العنف بازدياد الدخل، والعكس صحيح، وقد استُخدم العنف بجميع أنواعه ضد الزوجة، ويشكل العنف النفسي الأغلب، ثم اللفظي، وهناك ارتباط قوي بين العنف وعدم التوافق، ورأت الدراسة أن سقف الصمت للعنف يتساقط بعد عقد من الزواج، وأن أسباب الصمت لدى الزوجة الحرص على كيان الأسرة، وشعورها بالعجز التام لحل مشكلاتها من جهة أخرى.

دراسة (أبو نجيلة،2006) عنوان الدراسة (استراتيجيات مواجهة العنف الزواجي وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية لدى الزوجات في محافظات غزة)، والتي هدفت بشكل عام إلى تقدير مدى وحجم انشار العنف الزواجي ضد الزوجة بمظاهره المختلفة في مجتمع الدراسة، وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية، وصمم الباحث مقياس العنف الزواجي الموجّه إلى الزوجة ويتكون من 149 عبارةً موزعةً على أربعة مقاييس فرعية لأنواع العنف (النفسي، الجسدي، الجنسي، الاقتصادي). شملت عيّنة الدراسة (1265) زوجةً تتراوح أعمارهن بين (13-55) سنة من جميع محافظات غزة، واعتمد الباحث في اختياره للعيّنة على أسلوب العيّنة العشوائية، وأشارت النتائج إلى أن العنف ينتشر بشكل عام، وأن العنف النفسي يحتل المرتبة الأولى بنسبة (44%)، يليه العنف الجسدي، ثم العنف الجنسي، ثم العنف الاقتصادي في الأخير، كما تبيّن أن الزوجات الأكثر تعلمًا واللواتي يعملن، ومن وافقن على زواجهن، أقل تعرضًا للعنف الزواجي من قبل الزوج من الزوجات اللواتي لم يوافقن على زواجهن وذوات المستوى التعليمي الأقل وغير العاملات، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائيًا في درجة تعرض الزوجات للعنف باختلاف أعمارهن، فكلهن يتعرضن للعنف دون أي اعتبار. من جهة أخرى، تبرز النتائج أنه لا توجد علاقة بين درجة تعرض الزوجات للعنف الزواجي بكل من عدد الأبناء وصلة القرابة من الزوج، بالإضافة إلى مدة الزواج، وأنه كلما ارتفع المستوى الاقتصادي كلما قل التعرض للعنف الزواجي.

دراسة (الفايز،2007) عنوان الدراسة (العنف الموجّه للمرأة)، وهدفت إلى التعرف إلى مدى انتشار ظاهرة العنف الموجّه إلى المرأة في مدينة الرياض، والتعرف إلى أسبابها وأنواعها وخصائص المتعرضات له، وشملت عيّنة الدراسة 219 المرأة، وتم استخدام المنهج الاستطلاعي، واعتماد الاستبانة الموجّهة للإحصاءات واستبانة لحالات النساء المتعرضات للعنف، وخلُصت نتائج الدراسة إلى أن المرأة السعودية تتعرض لجميع أنواع العنف، وأن العنف النفسي يحتل المرتبة الأولى، ثم العنف الجسدي، ثم العنف المتزامن الجسدي والنفسي، وفي الأخير العنف الجنسي، وأن المتسبّب الأول في العنف هو الزوج بنسبة (75.1%)، يليه الأب ثم الأخ، كما أوضحت الدراسة أسباب العنف الموجّه إلى المرأة، وأن الأسباب المتعلقة بالمعنِّف احتلت المرتبة الأولى، وأن كلاً من المعنِّف والمتعرضة للعنف يعانيان من أوضاع تعليمية وعملية واقتصادية متدنية، وأن الفقر والبطالة وتبعية المرأة الاقتصادية للمعنِّف، وعدم وجود دخل مستقل للمرأة، يُعد من أحد اسباب تعرض المرأة للعنف، إلى جانب التنشئة الاجتماعية لكل منهما. وبيّنت الدراسة أن هناك مجموعةً من الخصائص الشخصية والاجتماعية التي تتعلق بالمرأة المتعرضة للعنف، منها خبرات الطفولة وتدني المهارات الاجتماعية والكفاءة العقلية وتقدير الذات المنخفض، واعتقادها بمشروعية العنف ودوافع المعنِّف، وضعف بنية المرأة، جميعها عوامل تسهم في جعل المرأة هدفًا للعنف الممارَس عليها، وأن هناك ردود أفعال مختلفة للمرأة اتجاه العنف، وكان في المرتبة الأولى أن تلجأ إلى أشخاص لهم مكانة، وفي المرتبة الثانية موقف الاستسلام وعدم المقاومة، وفي المرتبة الثالثة تقاوم العنف بالعنف، وفي المرتبة الرابعة تستعين بالجمعيات ومراكز التطوع، وفي المرتبة الخامسة تلجأ إلى القضاء، وفي المرتبة السادسة أن تقوم بإبلاغ الشرطة عن العنف الذي تتعرض له، كما وجدت الدراسة أنه لم تكن هناك علاقة بين مدة الزواج والتعرض للعنف، فهي تتعرض للعنف في جميع مراحل حياتها الزوجية، كما أن أوضاع والدتها تتشابه إلى حد ما مع أوضاعها، ما يجعلها غير قادرة على مساعدة ابنتها.

دراسة (الدوة، درويش،2007) عنوان الدراسة (علاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزواجي)، وهدفت إلى إلقاء الضوء على شخصية النساء اللاتي يتقبلن أو يتحملن العنف الزواجي، والتعرف إلى الخصائص والأسباب التي تجعلهن متقبلات للعنف الزواجي، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وشملت أدوات الدراسة مقياس تقبل العنف من إعداد الباحثتين، ومقياس الأعراض المرضية ومقياس الأفكار اللاعقلانية، وبلغ حجم العيّنة (220) سيدةً متزوجةً من محافظات مصر المختلفة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن طبيعة المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تلعب دورًا مهمًا في تقبل وتحمل المرأة للعنف الزواجي، فالزوجة الأمية

والتي ليس لديها أطفال، والتي استمر زواجها أكثر من عشر سنوات، والزوجة المعتمدة اقتصاديًا بشكل كامل على زوجها، هي الأكثر تحملًا وقبولًا للعنف الزواجي.

دراسة (الرديعان،2008) عنوان الدراسة (العنف الأسري ضد المرأة)، إذ هدفت إلى معرفة أكثر أنواع العنف الأسري انتشارًا ضد المرأة، وأسباب العنف ضد المرأة ومن الممارس له. اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي، مستخدمًا أداة الاستبانة لجمع البيانات، وشملت الدراسة (267) من النساء المترددات على بعض مراكز الرعاية الصحية الأولية في مدينة الرياض، وأشارت النتائج إلى أن أنماط العنف الشديدة مثل العنف البدني والجنسي قليلة الانتشار، أما العنف الاجتماعي واللفظي فهو شائع بدرجة كبيرة، ويتمثل في منع الحقوق الأساسية مثل التعليم والعمل وتقييد حركتها، يليه العنف الاقتصادي مثل الاستلاء على دخلها. وتبرز الدراسة أن المتزوجة تتعرض للعنف الزواجي من قبل الزوج أكثر من أي شخص آخر، بينما غير المتزوجة تتعرض لعنف الأخ أكثر من الأب، وأن أسباب العنف كثيرة منها تشبّث المرأة برأيها، وكثرة متطلباتها المادية، وعدم طاعة الزوج. ويشيع العنف بسبب الفروق بين الجنسين، وبسبب منظومة قيم اجتماعية تبرّر هذا العنف، وعلى المستوى الرسمي فإن العنف ضد المرأة يعود إلى ضعف أنظمة الحماية وصعوبة الوصول إلى الأجهزة الأمنية، وعدم توافر مراكز إرشاد أسري، أما على المستوى الاجتماعي فبسبب الاعتبارات الاجتماعية السائدة التي تجعل المرأة تحجم عن طلب العون خارج نطاق الأقارب.

دراسة (سلطانة الدوسري،2013) عنوان الدراسة (مستويات تقبل المرأة السعودية للعنف الزواجي في ضوء بعض المتغيرات النفسية والديموغرافية)، للتعرف إلى طبيعة العلاقة بين تقبل المرة للعنف الزواجي بأبعاده المختلفة وبعض المتغيرات النفسية والديمغرافية، والكشف عن الاختلاف بين النساء الأكثر قبولًا والنساء الأقل قبولًا للعنف باختلاف المتغيرات النفسية والديمغرافية، وإمكانية التنبؤ بتقبل المرأة للعنف الزواجي من خلال بعض المتغيرات، وتم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي المقارن، وبلغ حجم العيّنة (300) زوجة من مدينة الرياض مكونة من (150) زوجةً عاملةً، و(150) زوجةً غير عاملة، وجمعت البيانات عن طريق استبانة شملت استمارة البيانات الشخصية ومقياس تقبل المرأة للعنف ومقياس قائمة الأعراض النفسية، وخلُصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين تقبل الزوجات للعنف بأبعاده والمتغيرات النفسية، كما أنه يوجد اختلاف جوهري بين تقبل الزوجة للعنف باختلاف المتغيرات الديموغرافية، وأن الزوجة ذات المستوى التعليمي المنخفض وغير العاملة وكذلك غير المسهمة اقتصاديًا أكثر تقبلًا للعنف من الزوجة ذات المستوى التعليمي المرتفع والعاملة والمسهمة اقتصاديًا، وأنه كلما زاد عدد الأطفال وسنوات الزواج كانت الزوجة أكثر تقبلًا للعنف، ولا توجد فروق في تقبل الزوجة للعنف تبعًا لعمرها.

دراسة (ألفت المعصوابي،2015) عنوان الدراسة (العنف الزواجي الممارس ضد الزوجات ومستوى تقبله وعلاقته بالصحة النفسية لدى نساء محافظة غزة)، وهدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين العنف الزواجي ضد الزوجة ومستوى تقبله والصحة النفسية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وشملت أدوات الدراسة مقياس تقبل العنف ومقياس العنف ومقياس الصحة النفسية، وتكونت عيّنة الدراسة من (192) سيدةً متزوجةً من محافظة غزة تم اختيارهن بالطريقة العنقودية العشوائية، وخلُصت النتائج إلى أن العنف الجنسي يحتل المرتبة الأولى، ثم الاقتصادي ثم النفسي، وفي الأخير الجسدي، وأن تقبل الزوجة للإساءة النفسية الجنسية أكبر من العنف الجسدي الاقتصادي، ويرجع تقبل الإساءة النفسية إلى التنشئة، كما أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين تقبل الزوجة للعنف والصحة النفسية بسبب عدم قدرة الزوجة برد الفعل المناسب لتلك الممارسات، وأنه كلما زاد مستوى تقبل الزوجة للعنف زاد العنف ضدها. وأشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيًا لمتغير عدد سنوات الزواج ومتغير صلة القرابة وعمل الزوجة وعمل الزوج، ووجود فروق دالة إحصائيًا لمتغير الوضع الاقتصادي ومكان السكن، إذ يرتفع مستوى العنف كلما انخفض المستوى الاقتصادي، وينخفض مستوى العنف وتقبله لدى الزوجات اللواتي يعشن في بيت مستقل.

دراسة (عبد الرحمن بدوي، 2016) عنوان الدراسة (العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي)، وهدفت إلى التعرف إلى أشكال العنف الممارَس ضد النساء اللائي لجأن إلى دار الإيواء في مدينة الرياض، وأسباب ودوافع العنف الممارَس ضد النساء من منظور المعنَّفات، والتعرف إلى الخصائص الديمغرافية للمعنَّفات. تم بناء استبانة واستخدم المنهج الوصفي والتحليلي، وتكونت عيّنة الدراسة من (48) امرأةً معنَّفةً، ونتائج هذه الدراسة تعطي دلائل واضحة على وجود ظاهرة العنف في المجتمع السعودي، وإن كانت عيّنة الدراسة من المعنَّفات اللائي لجأن إلى دار الحماية لاجتماعية فقط ولا تمثّل جميع النساء، ولكن تعطي مؤشرًا إلى وجود ظاهرة العنف، إذ أوضحت الدراسة أن الأزواج يمارسون العنف بأشكاله كافة (الاجتماعي، النفسي، الجسدي، الاقتصادي، اللفظي، الصحي) ضد زوجاتهم، وأن العنف الاجتماعي يمارَس بدرجة عالية ويأتي في المرتبة الأولى، فالنفسي ثم الجسدي، ثم الاقتصادي ثم اللفظي، والعنف الصحي يقع في الأخير، وأن النساء في الفئة العمرية (25-35) سنةً هن أكثر الفئات تعرضًا للعنف، كما أبرزت الدراسة أن أغلب النساء المعنَّفات كن من الأميات، وحصلن على مستوى تعليمي بسيط، وكذلك أغلب النساء من مستوى اقتصادي منخفض، وأن النساء تتعرض لأكثر من شكل من أشكال العنف، إذ يتعدد العنف الممارَس ضدهن، وأن المرأة تسهم في أغلب الأحيان بدفع الزوج إلى ممارسة العنف ضدها.

الدراسات السابقة الأجنبية:

دراسة (Faweet,1994) بعنوان: "سمات الشخصية لدى المرأة المتعرضة للعنف" وهدفت إلى التعرف إلى أهم خصائص وسمات النساء اللائي يتحملن ويتقبلن العنف ويتعايشن معه، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتألفت عيّنة الدراسة من (650) امرأةً، وتوصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وهي أن النساء اللائي يتحملن العنف ويتعايشن معه يشتركن في سمات وخصائص معينة، فهن أكثر تسامحًا لتحكّم الآخرين فيهن، وأكثر صبرًا، وأكثر أنوثةً، ومعتمدات على أزواجهن اقتصاديًا، وذوات مستوى اقتصادي وتعليمي واجتماعي منخفض، ويشعرن بالحاجة إلى المساندة الاجتماعية من الآخرين. ويرى الباحث أنه لا يوجد سبب واحد للإساءة ضد المرأة، وانما هي عبارة عن مجموعة أسباب تؤثر وتتأثر بغيرها من العوامل.

ودراسة (Oanh et al., 2016) حول التغييرات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمواقف تجاه العنف المنزلي بين النساء الفيتناميات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا: نتائج من المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات، 2006-2011، التي هدفت إلى تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في العنف المنزلي والمواقف الداعمة له، باستخدام بيانات من الدراسات الاستقصائية العنقودية متعددة المؤشرات، وشملت العيّنة (9471) امرأةً و(11663) امرأةً في سنه 2006 و2011 على التوالي في فيتنام، وتوصّلت نتائج الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها:

- انخفاض انتشار قبول العنف المنزلي بين عامي 2006 و2011 في فيتنام بنسبة (65.1%) مقابل (36.1%) بالنسبة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية.
- وجود علاقة بين تقبل المرأة للعنف بمتغير الخصائص الشخصية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية.
- مستوى تعليم المرأة المنخفض ومرحلة الشباب كانا العاملين الرئيسين المرتبطين بالمواقف الداعمة للعنف، والتي تتسبّب في قبول المرأة للعنف من قبل الزوج دون الدفاع عن نفسها أو محاولة إيقاف العنف ضدها.
- إن النساء اللائي يعشن في المناطق الريفية أكثر تقبلًا للعنف مقارنةً بالنساء اللائي يعشن في المناطق الحضرية، كما أن العنف منتشر أكثر وسط الفقراء.

دراسة ماكليود وآخرون (McLeod et al., 2013) بعنوان: "عنف الشريك الحميمي: مراجعة سردية للتفسيرات النسوية والاجتماعية والبيئية لسبب هذا العنف"هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة

مختصرة وحديثة للتفسيرات النسوية والتعلم الاجتماعي والتفسيرات البيئية لعنف الشريك الحميم، وتسليط الضوء على أسباب عنف الشريك الحميم، واستخدمت الدراسة المنهج الوثائقي القائم على مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت المنظور النسوي ودورة العنف والعجز المكتسب ومتلازمة النساء المعنَّفات، والسلطة والتحكم والبطريركية، ووجهات النظر الاجتماعية ونظرية التعلم الاجتماعي ونظرية الموارد ونظرية الإطار البيئي المتداخل، وقد توصّلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها:

- يمكن تفسير ظاهرة عنف الشريك الحميم عبر مجموعة من العوامل مجتمعةً، مثل أيديولوجية النظام الأبوي وثقافة المجتمع والدين والإعلام والخصائص الفردية.
- يلقي المنظور النسوي باللوم على الرجال والبنية الأبوية للمجتمعات وأمور السلطة والسيطرة والعجز المكتسب بوصفها أسبابًا رئيسة لحدوث عنف الشريك الحميم.
- يفترض المنظور الاجتماعي أن العنف الأسري والفروقات بالموارد المادية وغير المادية المملوكة بين الرجال والنساء في العلاقة الزوجية والصراعات الأسرية من العوامل المفسّرة لعنف الشريك الحميم.
- وفقًا للإطار البيئي المتداخل، يمكن تفسير العنف في العلاقات الزوجية والحميمية وفقًا لعدد من العوامل ذات المستويات المختلفة بالأسرة والمجتمع.
-

دراسة تينكورانج وآخرون (Tenkorang et al., 2013) بعنوان: "العوامل المؤثرة في العنف المنزلي والزواجي ضد المرأة في غانا" وأشارت إلى أسباب العنف الجسدي والجنسي بين النساء المتزوجات في غانا، وتَكون مجتمع الدراسة من النساء المتزوجات في غانا اللائي تتراوح أعمارهن بين (15-45) سنةً، وتألفت عيّنة الدراسة من (1835) امرأةً متزوجةً، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي منهجًا للدراسة، كما استعانت الدراسة بمقياس العنف الجسدي ومقياس العنف الجنسي ومقياس ضرب الزوجة وسيطرة الزوج ونزعة السيطرة في التصرفات أدوات للدراسة، وقد توصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- لا توجد علاقة ذات دلالة بين الثروة والوضع الوظيفي محل التركيز عليها التفسيرات النسوية للعنف المنزلي والعنف الجسدي والجنسي، كما تبيّن أن الثروة والمهنة والعمر والعرق ليست من العوامل المنبئة بالعنف الجسدي والجنسي بين النساء في غانا.

- توجد علاقة بين التعليم والعنف الجسدي بين النساء في غانا، وتوجد علاقة ذات دلالة بين سيطرة الأزواج على نشاطات الزوجات وكل من العنف الجسدي والجنسي.
- كان النساء اللائي يعتقدن بوجود مبررات لضرب الزوجة واللائي أفدن بخضوعهن لمستويات مرتفعة من سيطرة الأزواج أكثر عرضةً للعنف الجسدي والجنسي، ويُعزى ذلك إلى أن النساء اللائي يعتقدن بأن ضرب الزوجة أمر مشروع يقبلن بهذا الأمر كونه عرفًا وثقافةً سائدةً، ويهيئن الأجواء التي تؤدي إلى حدوث هذا العنف.
- كان النساء اللائي شهدن حدوث العنف الزواجي بين آبائهن بحياتهن الأسرية أكثر عرضةً للمعاناة من العنف الجسدي والجنسي في حياتهن الزوجية، مقارنةً بغيرهن ممّن لم يشهدن العنف الأسري.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة فإننا نجد أنها اشتركت في مجملها بعرض ظاهرة العنف من عدة أوجه، فمن حيث الموضوع اهتمت برصد ظاهرة العنف ضد المرأة بوجه عام، وضد الزوجة (الشريكة) بوجه خاص، وأوضحت ارتفاع مستوى العنف ضد المرأة بشكل عام وضد الزوجة (الشريكة) بشكل خاص، إذ يُعد الزوج (الشريك) هو المتسبّب الأول للعنف ضد المرأة كما في دراسة (الفايز،2007) و(الرديعان،2008)، كما تتعرض المرأة لجميع أشكال العنف من قبل الزوج (الشريك) وإن تباينت نتائج الدراسات حول أكثر أشكال العنف انتشارًا في ترتيبها لدى كل باحث، ولكن العنف النفسي احتل المرتبة الأولى كما في دراسة (الفايز،2007) و(طاهر،2006) و(بوزبون،2006) و(أبو نجيلة،2006)، بينما جاء في المرتبة الأولى العنف الاجتماعي في دراسة (العواودة،2002) و(بدوي،2016) و(الرديعان،208)، وفي دراسة (المعصوابي،2015) كان في المرتبة الأولى العنف الجنسي. كذلك عرضت الدراسات آثار العنف وانعكاسه على شخصية المرأة وصحتها النفسية، كما اهتمت بعض الدراسات بربط العنف الموجّه ضد المرأة بمتغيرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية، ودراسات أخرى عمدت إلى دراسة أهم الخصائص والسمات الشخصية للمرأة المعنَّفة والمتقبلة للعنف، والاستراتيجيات التي تمارسها لمواجهة العنف ضدها.

وحول خصائص السمات الشخصية للمرأة المعنَّفة والمتقبلة للعنف، فقد توصّلت نتائج الدراسات إلى أن أهم ما يميزها هو خبرات الطفولة المشابهة، والتدني في تقدير الذات، وتدني المهارات الاجتماعية، والاعتقاد بمشروعية العنف وتبرير دوافعه كما في دراسة (الفايز،2007) و(Tenkorang et al ,2013)، وفي حين أظهرت دراسة (طاهر،2006) أن النساء المعنَّفات يتسمن بتحمل المسؤولية والسيطرة، أظهرت دراسة (Faweet,1994) أنهن أكثر أنوثةً وتسامحًا

وصبرًا، وأظهرت دراسة (الرديعان،2008) و(بدوي،2016) أن المرأة تسهم في أغلب الأحيان بدفع الزوج إلى ممارسة العنف ضدها لأسباب مثل كثرة متطلباتها المادية والتشبث برأيها وعدم الطاعة، وأظهرت بعض الدراسات أنهن ذوات مستوى تعليمي منخفض وغير عاملات وغير مسهمات اقتصاديًا، ومعتمدات على الرجل، كما جات في دراسة (الدوسري،2013) و(العواودة،2020) و(طاهر،2006) و(أبو نجيلة،2006) و(الدوة ودرويش،2007) و(بوزبون،2006).

وأظهرت دراسة (الدوسري،2013) أنه كلما زاد عدد الأطفال وسنوات الزواج زاد العنف ضدها، وعارضتها في ذلك دراسة (أبو نجيلة،2006) إذ لم تجد علاقةً بين عدد الأبناء ومدة الزواج في التعرض للعنف وتقبله، كما أظهرت دراسة (أبو نجيلة،2006) و(الدوسري،2013) أن النساء يتعرضن للعنف في مختلف أعمارهن، ومقابل ذلك أظهرت دراسة كل من (بدوي،2016) و(العواودة،2020) أن فئة الشباب أكثر عرضةً للعنف.

وحول العوامل الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالعنف ضد المرأة، بيّنت دراسة (العواودة،2020) و(الدراسة في فيتنام) أن النساء اللائي يسكن المناطق غير الحضرية يتعرضن للعنف أكثر من سكان المناطق الحضرية، كما أظهرت دراسة كل من (Mcleod et al ,20139) و(Tenkorang et al ,2013) و(الرديعان،2008) أثر المجتمع وثقافته في ظاهرة العنف ضد المرأة. وأظهرت أغلب الدراسات السابقة أن المستوى الاقتصادي المنخفض والاجتماعي يزيد من معدل انتشار العنف ضد المرأة.

وأوضحت بعض الدراسات أنه كلما زاد مستوى تقبل الزوجة للعنف زاد العنف الممارَس ضدها، كما في دراسة (العصوابي،2015).

لذا ترى الباحثة، من خلال قراءتها واستطلاعاتها، أن العنف الموجّه ضد الزوجة في المجتمع السعودي وغيره من المجتمعات المشابهة يرجع إلى عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية وخصائص شخصية، إذ هناك خصائص مرتبطة بالزوجة المعنَّفة تجعل من السهل ممارسة جميع أنواع العنف ضدها من قبل الطرف الآخر، سواء (جسديًا، نفسيًا، جنسيًا، اقتصاديًا، معنويًا، اجتماعيًا، لفظيًا)، ومقابل ذلك تجعل الزوجة خاضعةً ومتقبلةً رغم ما يسبّبه هذا العنف من آثار جسدية، ونفسية، وصحية، واجتماعية.

ونلاحظ ايضًا قلة الدراسات التي اهتمت بتقبل العنف الزواجي، مما حفز الباحثة للدراسة هذ الجانب ومعرفة المتغيرات المتعلقة بهذا الجانب.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عيّنة الدراسة
- أدوات الدراسة
- الأساليب الإحصائية المستخدمة

المقدمة:

تعرض الباحثة في هذا الفصل أهم الخطوات والإجراءات التي استخدمتها في تنفيذ هذه الدراسة من حيث المنهج المتبع في الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، والعيّنة التي طبقت عليها الدراسة، والأدوات المستخدمة في الدراسة، والأساليب الإحصائية.

منهج الدراسة:

المنهج الذي استُخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي بأسلوبيه ارتباطي والمقارن، لملاءمته لطبيعة الدراسة وتحقيق أهدافها.

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة الأصلي من الزوجات المتعرضات للعنف الزواجي في المجتمع السعودي ودار الحماية للمعنَّفات في مدينة الدمام.

عيّنة الدراسة:

شملت عيّنة الدراسة الفعلية (77) زوجةً متعرضةً للعنف الزواجي من المجتمع السعودي ودار الحماية بالدمام لعام 2022، وتم اختيارهن بطريقة عمدية.

أدوات الدراسة:

بعد مراجعة واطلاع الباحثة على التراث النظري حول موضوع الدراسة، استخدمت الباحثة في الدراسة الأدوات الآتية:

مقياس العنف الزواجي:

اطلعت الباحثة على عدد من المقاييس التي تناولت موضوع العنف الزواجي، وكذلك الأدبيات والتراث النظري، وقد أمكن للباحثة صياغة عدد من العبارات التي تناولت العنف الزواجي بأبعاده المختلفة، وللتحقق من توافر الشروط السيكومترية للمقياس قامت الباحثة بالإجراء الآتي:

وصف المقياس:

تكوّن مقياس العنف الزواجي في صورته النهائية من (35) فقرةً موزعةً على أبعاده الخمسة، وهي:

1- البعد الأول: العنف اللفظي، ويتكوّن من (7) فقرات.

2-البعد الثاني: العنف الجسدي، ويتكوّن من (7) فقرات.

3- البعد الثالث: العنف الجنسي، ويتكوّن من (7) فقرات.

4- البعد الرابع: العنف الاقتصادي، ويتكوّن من (7) فقرات.

5- البعد الخامس: العنف الاجتماعي، ويتكوّن من (7) فقرات.

العيّنة الاستطلاعية:

قامت الباحثة بتطبيق المقياس على العيّنة الاستطلاعية وقدرها (30) زوجةً معنَّفةً من المجتمع السعودي تم اختيارهن بالطريقة العشوائية؛ بهدف التأكد من توافر الشروط السيكومترية للمقياس وأدوات الدراسة، ومدى ملاءمتها، ومن ثم تصحيح المقياس.

وقد تم حساب صدق وثبات مقياس العنف الزواجي بالطرق الآتية:

1- صدق المحكّمين:

تم التحقق من صدق المحتوى من خلال أخذ عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكّمين المختصّين؛ للتأكد من ملاءمة العبارات للمقياس.

2- الثبات (عدد = 30) لمقياس العنف الزواجي

تم التحقق من مستوى الثبات من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ. والقاعدة للتحقق من الثبات هي أن يحصل المقياس أو البعد على قيمة معامل ألفا كرونباخ تساوي 0.7 فما فوق.

جدول (1)

التحقق من ثبات أبعاد ومقياس العنف الزواجي (العيّنة الاستطلاعية العدد = 30)

البعد / المقياس	عدد البنود	البنود المستبعدة (إن وُجدت)	معامل ألفا كرونباخ للثبات
العنف اللفظي	7	–	0.814
العنف الجسدي	7	–	0.938
العنف الجنسي	7	–	0.905
العنف الاقتصادي	7	–	0.940
العنف الاجتماعي	7	–	0.928
مقياس العنف الزواجي	35	–	0.958

بلغ معامل ألفا كرونباخ للثبات لمقياس العنف الزواجي 0.958، وهو ما يشير إلى مستوى مقبول للثبات، إذ إن هذه القيمة تزيد على قيمة الحد الأدنى للثبات المقبول، وهي 0.7. وتراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ للثبات للأبعاد المكونة لمقياس العنف الزواجي ما بين 0.814 و0.940. وهذا ما يشير إلى أن جميع أبعاد هذا المقياس كان لها مستوى ثبات مقبول. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم استبعاد أي بند عند احتساب معامل ألفا كرونباخ، إذ لم تستدعِ الحاجة لذلك.

3- صدق التكوين الداخلي

للتحقق من صدق التكوين الداخلي، فقد تم اعتماد الارتباط بين البند والمقياس عمومًا، بحيث لا يقل عن مستوى 0.4 ليكون الصدق مقبولًا.

جدول (2)

التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد العنف اللفظي (العيّنة الاستطلاعية العدد = 30)

العنف اللفظي	الارتباط بين البند والمجموع
يوبخني ويصرخ في وجهي إذا اختلفت معه في أي نقاش أو موضوع.	.690
يهددني بالطلاق أو الزواج من امرأة أخرى.	.684
يقوم بإهانتي وإحراجي أمام الآخرين.	.635
يقارنني زوجي بنساء أخريات ويشعرني بأنهن أفضل مني.	.620
يشتمني أو يهينني أو ينعتني بألفاظ لا أحبها.	.530
يعاملني كأنني خادمة بالبيت ويقلل من شأني.	.471
أتجنب الحديث مع زوجي خوفًا من عصبيته.	.232

جميع بنود بعد العنف اللفظي كان لها مستوى صدق مقبول، إذ كانت قيم الارتباط تساوي أو تزيد على مستوى 0.4، باستثناء بند واحد حصل على قيمة ارتباط أدنى من هذا المستوى.

جدول (3)

التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد العنف الجسدي (العيّنة الاستطلاعية العدد = 30)

العنف الجسدي	الارتباط بين البند والمجموع
سبق أن تسبّب زوجي في جروح أو كدمات في جسدي.	.912
سبق أن دفعني زوجي بقوة وعنف.	.895
سبق أن قام زوجي بشد شعري أو ليّ ذراعي.	.863
سبق أن هزني زوجي بقوة وعنف أثناء مشاجرة معه.	.799
يضربني زوجي أو يصفعني على وجهي عندما يغضب.	.755
سبق أن ضربني زوجي بعصا أو عقال أو بشيء مثل هذا.	.728
يرمي على أي شيء يقع تحت يده عندما يغضب.	.646

جميع بنود بعد العنف الجسدي كان لها مستوى صدق مقبول، فقد كانت قيم الارتباط تساوي أو تزيد على مستوى 0.4، ما يشير إلى أن جميع البنود في هذا المقياس كان لها مستوى من الصدق.

جدول (4)

التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد العنف الجنسي (العيّنة الاستطلاعية العدد = 30)

العنف الجنسي	الارتباط بين البند والمجموع
يمارس الجنس معي بشكل عنيف ومؤلم دون مراعاة لمشاعري.	.803
يمارس الجنس معي في أوضاع لا أحبها رغمًا عني.	.801
يجبرني أن أفعل سلوكًا جنسيًا أعترض عليها أو لا أحبه.	.785
سبق أن أجبرني بالقوة على ممارسة الجنس.	.777
لا يهتم لرغباتي أو متعتي في أثناء ممارسة الجنس.	.761
يجبرني على ممارسة الجنس في أوقات غير مناسبة (تعبة، مريضه، نائمة، ...).	.746
يهجرني جنسيًا لفترات طويلة دون سبب.	.407

جميع بنود بعد العنف الجنسي كان لها مستوى صدق مقبول، إذ كانت قيم الارتباط تساوي أو تزيد على مستوى 0.4، ما يشير إلى أن جميع البنود في هذا المقياس كان لها مستوى من الصدق.

جدول (5)

التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد العنف الاقتصادي (العيّنة الاستطلاعية العدد = 30)

العنف الاقتصادي	الارتباط بين البند والمجموع
يحرمني من مصروفي الشخصي رغم توافر المال لديه.	.946
يفتقر زوجي إلى الشعور بالمسؤولية تجاه تأمين مصادرنا المالية.	.826
يتشاجر معي كلما طلبت منه مصروفاتي.	.818
لا يفي باحتياجات البيت رغم توافر المال لديه.	.816
لا يسمح بأن يكون لي مصروف شخصي.	.763
يجبرني على إعطائه ما أحصل عليه من أموال (راتب، عيدية، هدايا، ...).	.745
يجبرني على اللجوء إلى أهلي للحصول على المال.	.720

جميع بنود بعد العنف الاقتصادي كان لها مستوى صدق مقبول، فقد كانت قيم الارتباط تساوي أو تزيد على مستوى 0.4، ما يشير إلى أن جميع البنود في هذا المقياس كان لها مستوى من الصدق.

جدول (6)

التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد العنف الاجتماعي (العيّنة الاستطلاعية العدد = 30)

العنف الاجتماعي	الارتباط بين البند والمجموع
لا يسمح لي بمغادرة المنزل.	.875
منعني من زيارة صديقاتي والجيران.	.860
يفرض قيودًا شديدة على خروجي من المنزل.	.842
يمنعني من العمل خارج المنزل.	.758
يتدخل في علاقتي واختيار صديقاتي.	.745
يرفض أن تكون لي آراء في شؤون أسرتي أو أن تكون لي شخصية مستقلة.	.678
يمنعني من زيارة أهلي.	.649

جميع بنود بعد العنف الاجتماعي كان لها مستوى صدق مقبول، فقيم الارتباط تساوي أو تزيد على مستوى 0.4، ما يشير إلى أن جميع البنود في هذا المقياس كان لها مستوى من الصدق.

مقياس تقبل العنف الزواجي:

اطلعت الباحثة على عدد من المقاييس التي تناولت موضوع تقبل العنف الزواجي، وكذلك الأدبيات والتراث النظري، وقد أمكن للباحثة صياغة عدد من العبارات التي تناولت تقبل العنف الزواجي بأبعاده المختلفة، وللتحقق من توافر الشروط السيكومترية للمقياس قامت الباحثة بالإجراء الآتي:

وصف مقياس تقبل العنف الزواجي:

تكوّن مقياس تقبل العنف الزواجي في صورته النهائية من (25) فقرةً موزعةً على أبعاده الخمسة، وهي:

1- البعد الأول: تقبل العنف اللفظي، ويتكوّن من (5) فقرات.

2- البعد الثاني: تقبل العنف لجسدي، ويتكوّن من (5) فقرات.

3- البعد الثالث: تقبل العنف الجنسي، ويتكوّن من (5) فقرات.

4- البعد الرابع: تقبل العنف الاقتصادي، ويتكوّن من (5) فقرات.

5- البعد الخامس: تقبل العنف الاجتماعي، ويتكوّن من (5) فقرات.

وقد تم حساب صدق وثبات مقياس العنف الزواجي بالطرق الآتية:

1- صدق المحكّمين:

تم التحقق من صدق المحتوى من خلال أخذ عرض المقياس في صورة الأولية على مجموعة من المحكّمين؛ للتأكد من ملاءمة العبارات للمقياس.

2- الثبات (عدد = 30) لمقياس تقبل العنف:

تم التحقق من مستوى الثبات من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ. والقاعدة للتحقق من الثبات هي أن يحصل المقياس أو البعد على قيمة معامل ألفا كرونباخ تساوي 0.7 فما فوق.

جدول (7)

التحقق من ثبات أبعاد مقياس تقبل العنف الزواجي (العيّنة الاستطلاعية العدد = 30)

البعد / المقياس	عدد البنود	البنود المستبعدة (إن وُجدت)	معامل ألفا كرونباخ للثبات
تقبل العنف اللفظي	5	-	0.672
تقبل العنف الجسدي	5	-	0.923
تقبل العنف الجنسي	5	-	0.787
تقبل العنف الاقتصادي	5	-	0.785
تقبل العنف الاجتماعي	5	-	0.881
مقياس تقبل العنف	25	-	0.905

بلغ معامل ألفا كرونباخ للثبات لمقياس العنف الزواجي 0,.05، وهو ما يشير إلى مستوى مقبول للثبات، إذ إن هذه القيمة تزيد على قيمة الحد الأدنى للثبات المقبول، وهي 0.7. وتراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ للثبات للأبعاد المكوّنة لمقياس تقبل العنف الزواجي ما بين 0.672 و0.923، ما يشير إلى أن جميع أبعاد هذا المقياس كان لها مستوى ثبات مقبول. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم استبعاد أي بند عند احتساب معامل ألفا كرونباخ، إذ لم تستدعِ الحاجة لذلك.

3- صدق التكوين الداخلي

تم التحقق من صدق التكوين الداخلي، إذ تم اعتماد الارتباط بين البند والمقياس عمومًا، بحيث لا يقل عن مستوى 0.4 ليكون الصدق مقبولًا.

جدول (8)

التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد تقبل العنف اللفظي (العيّنة الاستطلاعية العدد = 30)

تقبل العنف اللفظي	الارتباط بين البند والمجموع
حينما يرفع زوجي صوته عليّ ويصرخ في وجهي.	.526
حينما يقوم زوجي بإهانتي أو شتمي أو سبي.	.495
حينما يقارنني زوجي بنساء أخريات ويشعرني بأنهن أفضل مني.	.422
حينما يهددني بالطلاق أو الزواج من أمرأه أخرى.	.420
حينما يعاملني كأنني خادمة بالبيت ويقلل من شأني.	.350

جميع بنود بعد تقبل العنف اللفظي كان لها مستوى صدق مقبول، إذ كانت قيم الارتباط تساوي أو تزيد على مستوى 0.4، ما يشير إلى أن جميع البنود في هذا المقياس كان لها مستوى من الصدق.

جدول (9)

التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد تقبل العنف الجسدي (العيّنة الاستطلاعية العدد = 30)

تقبل العنف الجسدي	الارتباط بين البند والمجموع
حينما يقوم بضربي أو دفعي بشدة.	.958
حينما يقذفني بأي شيء يقع تحت يديه عند الغضب.	.911
حينما يتسبّب ضربه لي بحدوث كدمات أو جروح في جسدي.	.911
حينما يقوم بصفعي على وجهي.	.702
حينما يلوي يدي أو يشد شعري.	.702

جميع بنود بعد تقبل العنف الجسدي كان لها مستوى صدق مقبول، فقد كانت قيم الارتباط تساوي أو تزيد على مستوى 0.4، ما يشير إلى أن جميع البنود في هذا المقياس كان لها مستوى من الصدق.

جدول (10)

التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد العنف الجنسي (العيّنة الاستطلاعية العدد = 30)

تقبل العنف الجنسي	الارتباط بين البند والمجموع
عندما يجبرني على أن أمارس معه سلوكًا أو وضعًا جنسيًا لا أحبه.	.781
عندما يمارس الجنس معي رغمًا عني أو دون اعتبار لمشاعري.	.678
عندما يمارس الجنس معي بقوة أو بطريقة أعترض عليها.	.572
حينما يطلب مني ممارسة الجنس في أوقات أو ظروف غير مناسبة.	.556
عندما يهجرني جنسيًا لفترات طويلة.	.310

جميع بنود بعد العنف اللفظي كان لها مستوى صدق مقبول، إذ كانت قيم الارتباط تساوي أو تزيد على مستوى 0.4، عدا بند واحد حصل على قيمة ارتباط أدنى من هذا المستوى في العيّنة الاستطلاعية، وسوف يتم التأكد منه في العيّنة النهائية واتخاذ القرار المناسب.

جدول (11)

التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد تقبل العنف الاقتصادي (العيّنة الاستطلاعية العدد = 30)

تقبل العنف الاقتصادي	الارتباط بين البند والمجموع
حينما لا يفي باحتياجاتي المادية رغم توافر المال لديه.	.768
حينما يمتنع عن تلبية احتياجات البيت رغم توافر المال لديه.	.621
حينما يجبرني على إعطائه ما أحصل عليه من نقود في المناسبات أو الأعياد.	.599
حينما يمنع عني المصروف.	.580
حينما يتشاجر معي بسبب المواضيع المادية.	.322

جميع بنود بعد العنف اللفظي كان لها مستوى صدق مقبول، إذ كانت قيم الارتباط تساوي أو تزيد على مستوى 0.4، باستثناء بند واحد حصل على قيمة ارتباط أدنى من هذا المستوى في العيّنة الاستطلاعية، وسوف يتم التأكد منه في العيّنة النهائية واتخاذ القرار المناسب.

جدول (12)

التحقق من صدق التكوين الداخلي لبعد تقبل العنف الاجتماعي (العيّنة الاستطلاعية العدد = 30)

تقبل العنف الاجتماعي	الارتباط بين البند والمجموع
حينما لا يسمح لي بمغادرة المنزل أو يفرض عليّ قيود عند خروجي من المنزل.	.806
حينما يرفض أن تكون لي آراء في أسرتي أو تكون لي شخصية مستقلة.	.786
حينما يتدخل في علاقتي واختيار صديقاتي.	.745
حينما يمنعني من العمل خارج المنزل.	.666
حينما يمنعني من زيارة أهلي أو الأصدقاء والجيران.	.578

جميع بنود بعد تقبل العنف الاجتماعي كان لها مستوى صدق مقبول، فقد كانت قيم الارتباط تساوي أو تزيد على مستوى 0.4، ما يشير إلى أن جميع البنود في هذا القياس كان لها مستوى من الصدق.

وصف العيّنة / الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية:

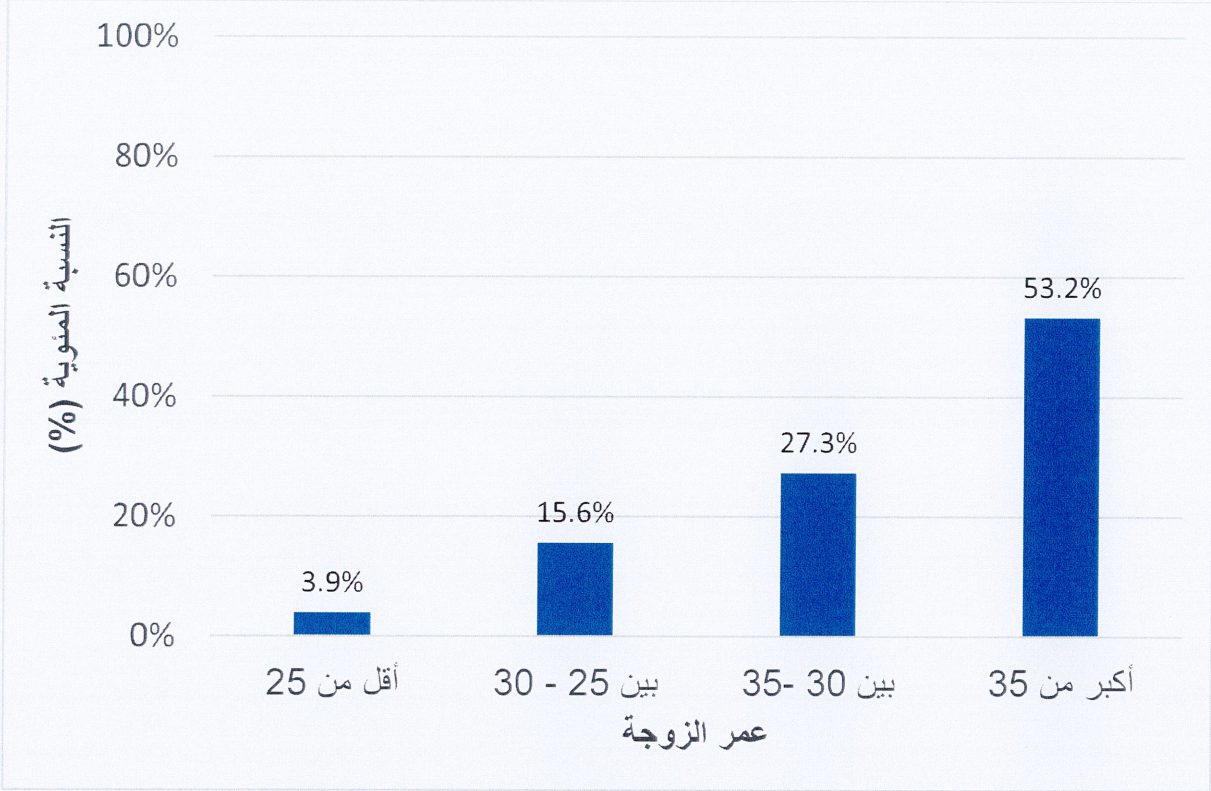
حسب عمر الزوجة:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال عمر الزوجة، فقد تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (13) الرسم البياني (1) في الفئة العمرية 30 سنةً فما فوق (80.5%). بينما توزعت النسبة المتبقية على الفئات العمرية الأصغر سنًا كما يلي: بين 25 إلى أقل من 30 سنة (15.6%) وأقل من 25 سنة (3.9%)، ما يشير إلى أن أغلب المشاركات في الإجابة عن الاستبانة هنّ في الفئة العمرية الكبرى.

جدول (13)

وصف العيّنة حسب عمر الزوجة

عمر الزوجة	ع	%
أقل من 25	3	3.9%
بين 25 – 30	12	15.6%
بين 30 - 35	21	27.3%
أكبر من 35	41	53.2%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (1)

وصف العيّنة حسب عمر الزوجة

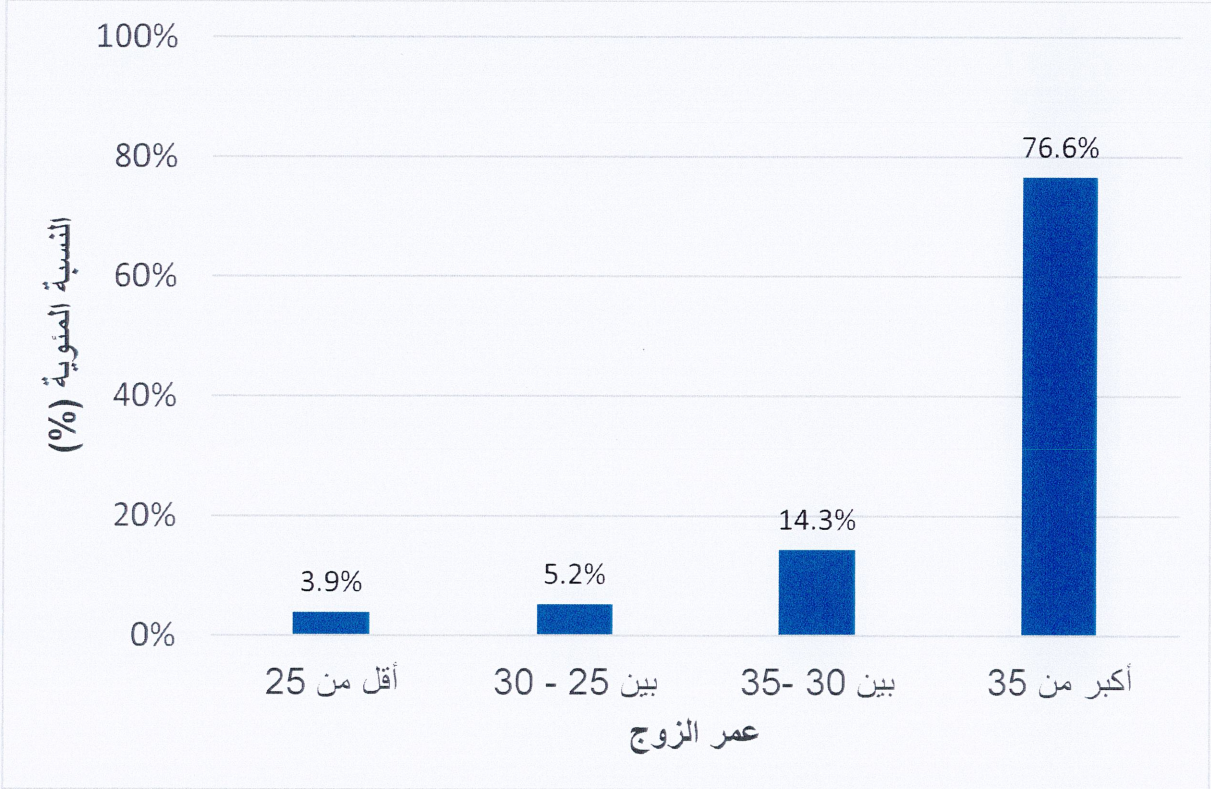
حسب عمر الزوج:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال عمر الزوج، فقد تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (14) والرسم البياني (2) في الفئة العمرية 30 سنة فما فوق (90.9%)، بينما توزعت النسبة المتبقية على الفئات العمرية الأصغر سنًا كما يلي: بين 25 إلى أقل من 30 سنةً (5.2%) وأقل من 25 سنة (3.9%). وهذا ما يشير إلى أن أغلب أزواج المشاركات في الإجابة عن الاستبانة هم أيضًا في الفئة العمرية الكبرى.

جدول (14)

وصف العيّنة حسب عمر الزوج

عمر الزوج	ع	%
أقل من 25	3	3.9%
بين 25 – 30	4	5.2%
بين 30 - 35	11	14.3%
أكبر من 35	59	76.6%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (2)

وصف العيّنة حسب عمر الزوج

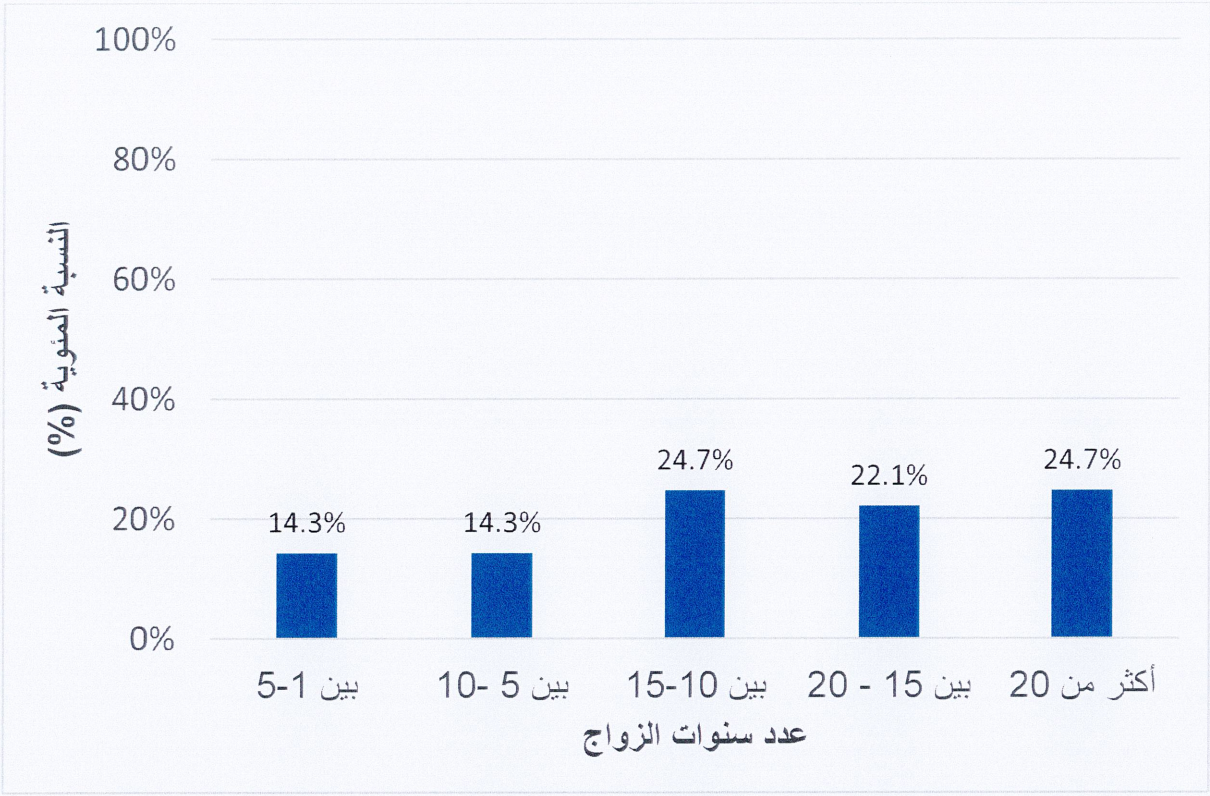
حسب عدد سنوات الزواج:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال عدد سنوات الزواج، فقد توزعت نسب أفراد العيّنة حسب الجدول (15) والرسم البياني (3) بشكل طردي مع عدد سنوات الزواج، إذ إن (71.5%) من العيّنة كان عدد سنوات الزواج من 10 فما فوق، بينما توزعت النسبة المتبقية على عدد السنوات الأقل كما يلي: بين 1-5 سنوات (14.3%)، وبين 5-10 سنوات (14.3%). وهذا ما يشير إلى أن أغلب المشاركات في الإجابة عن الاستبانة لم يكن في بداية زواجهن.

جدول (15)

وصف العيّنة حسب عدد السنوات

عدد سنوات الزواج	ع	%
بين 1-5	11	14.3%
بين 5 -10	11	14.3%
بين 10-15	19	24.7%
بين 15 – 20	17	22.1%
أكثر من 20	19	24.7%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (3)

وصف العيّنة حسب عدد سنوات الزواج

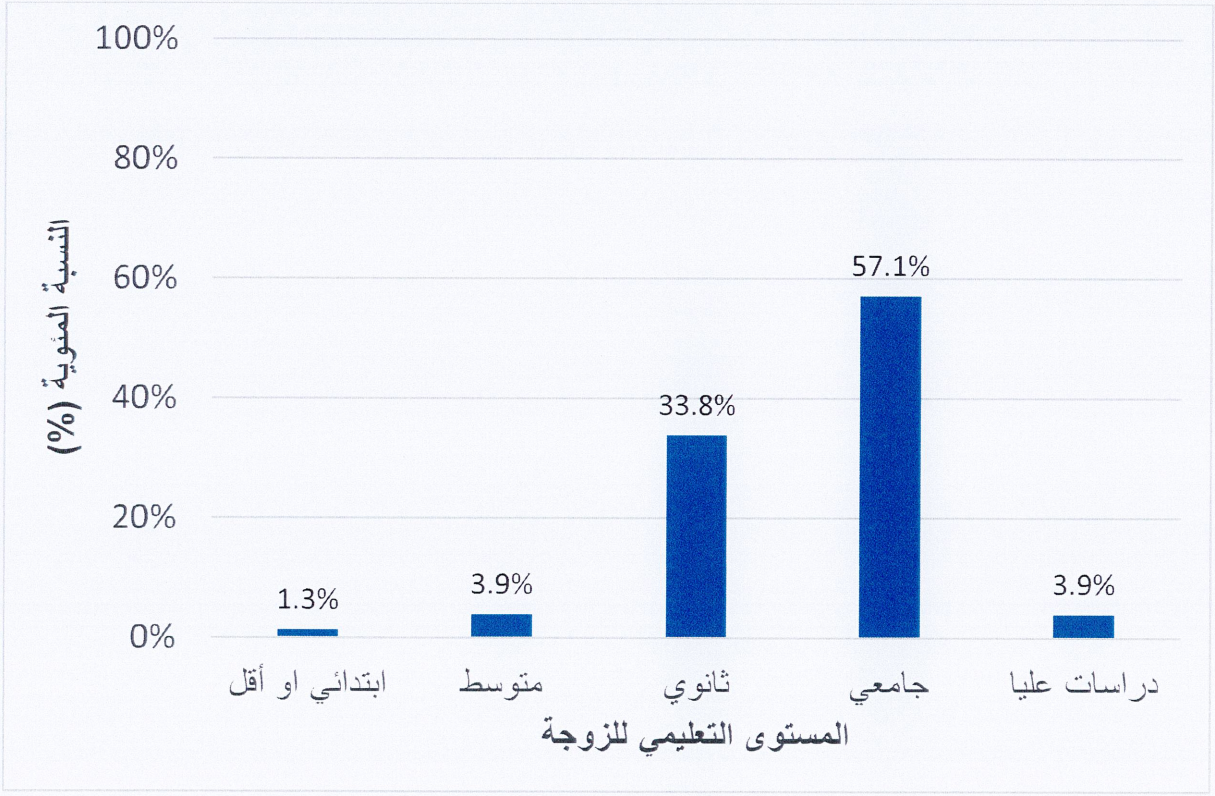
حسب المستوى التعليمي للزوجة:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال المستوى التعليمي للزوجة، فقد تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (16) والرسم البياني (4) في المستوى الجامعي (57.1%)، يليه الثانوي (33.8%) بينما توزعت النسبة المتبقية على المستويات الأخرى كما يلي: مستوى الدراسات العليا (3.9%)، والمتوسط (3.9%)، بينما الابتدائي والأقل حصل على أقل نسب (1.3%)، وهذا ما يشير إلى أن أغلب المشاركات في الإجابة عن الاستبانة ذوات مستوى تعليمي جيد.

جدول (16)

وصف العيّنة حسب المستوى التعليمي للزوجة

المستوى التعليمي للزوجة	ع	%
ابتدائي أو أقل	1	1.3%
متوسط	3	3.9%
ثانوي	26	33.8%
جامعي	44	57.1%
دراسات عليا	3	3.9%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (4)

وصف العيّنة المستوى التعليمي للزوجة

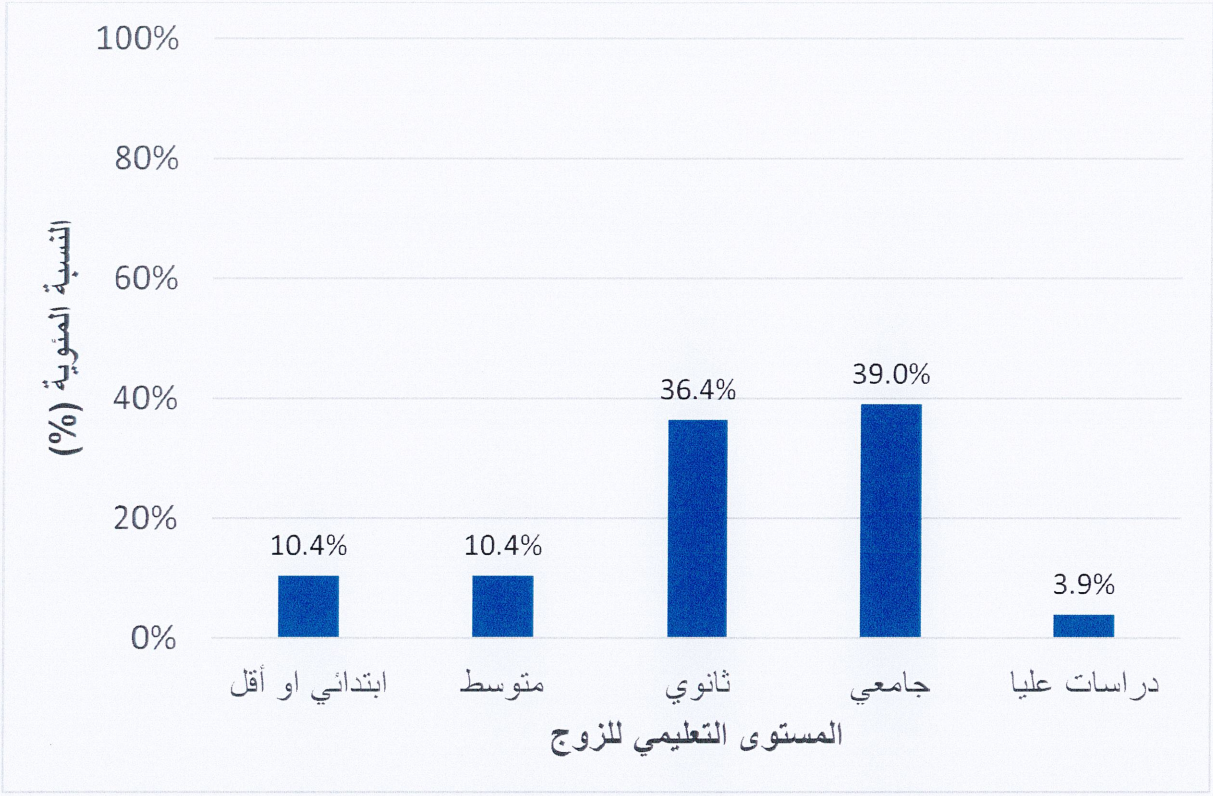
حسب المستوى التعليمي الزوج:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال المستوى التعليمي للزوج، فقد تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (17) والرسم البياني (5) في المستوى الجامعي (39%)، يليه الثانوي (36.4%)، بينما توزعت النسبة المتبقية على المستويات الأخرى كما يلي: المتوسط والابتدائي أو أقل حصلا على النسبة نفسها (10.4%) بينما الدراسات العليا حصلت على أقل نسبة (3.9%)، وهذا ما يشير إلى أن أغلب أزواج المشاركات في الإجابة عن الاستبانة ذوو مستوى تعليمي جيد أيضًا.

جدول (17)

وصف العيّنة حسب المستوى التعليمي للزوج

المستوى التعليمي للزوج	ع	%
ابتدائي أو أقل	8	10.4%
متوسط	8	10.4%
ثانوي	28	36.4%
جامعي	30	39.0%
دراسات عليا	3	3.9%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (5)

وصف العيّنة المستوى التعليمي للزوج

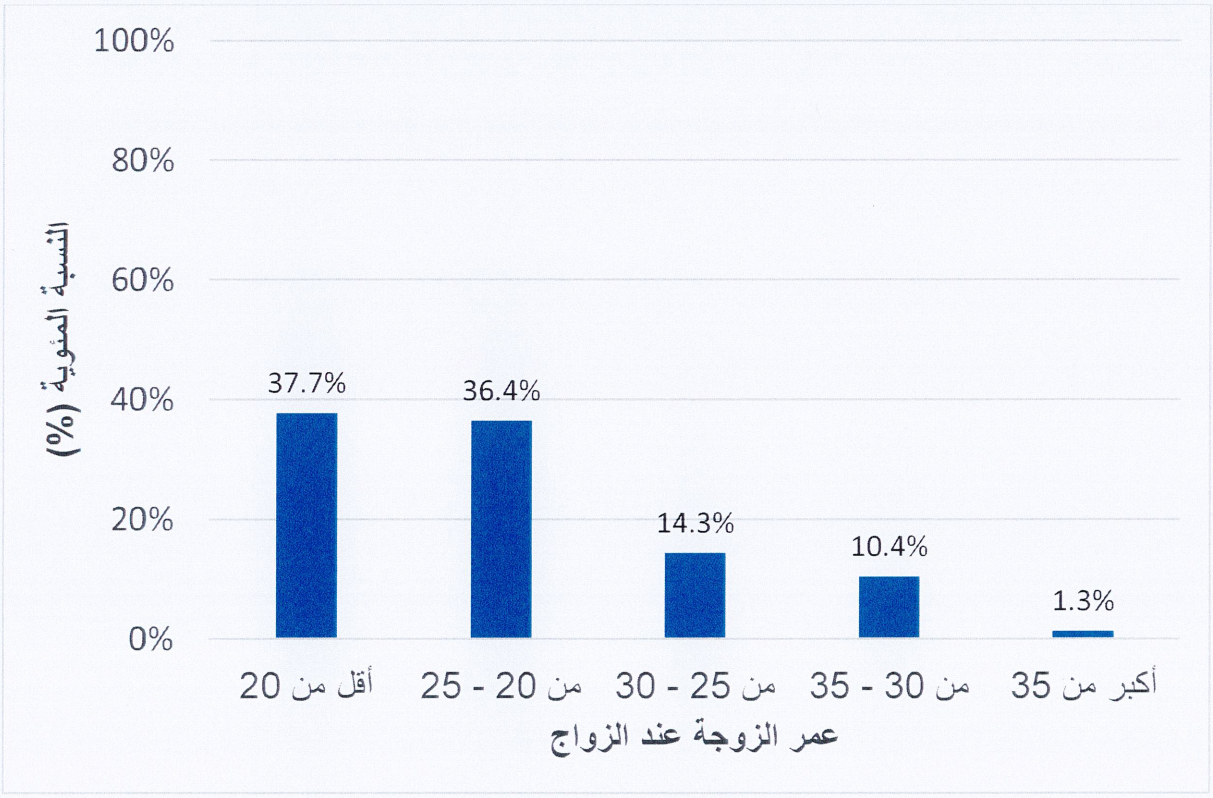
حسب عمر الزوجة عند الزواج:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال عمر الزوجة عند الزواج، فقد تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (18) والرسم البياني (6) في الفئة العمرية أقل من 20 سنةً (37.7%)، ثم الفئة 20-25 سنةً (36.4%)، وتوزعت النسبة المتبقية على الفئات العمرية الأكبر سنًا عند الزواج كما يلي: 25-30 (14.3%)، ثم الفئة 30-35 سنةً (10.4%)، وأكبر من 35 كان الأقل نسبةً (1.3%)، وهذا ما يشير إلى أن أغلب المشاركات في الإجابة عن الاستبانة كن قد تزوجن في سن مبكرة.

جدول (18)

وصف العيّنة حسب عمر الزوجة عندا الزواج

عمر الزوجة عند الزواج	ع	%
أقل من 20	29	37.7%
من 20 – 25	28	36.4%
من 25 – 30	11	14.3%
من 30 – 35	8	10.4%
أكبر من 35	1	1.3%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (6)

وصف العيّنة حسب عمر الزوجة عند الزواج

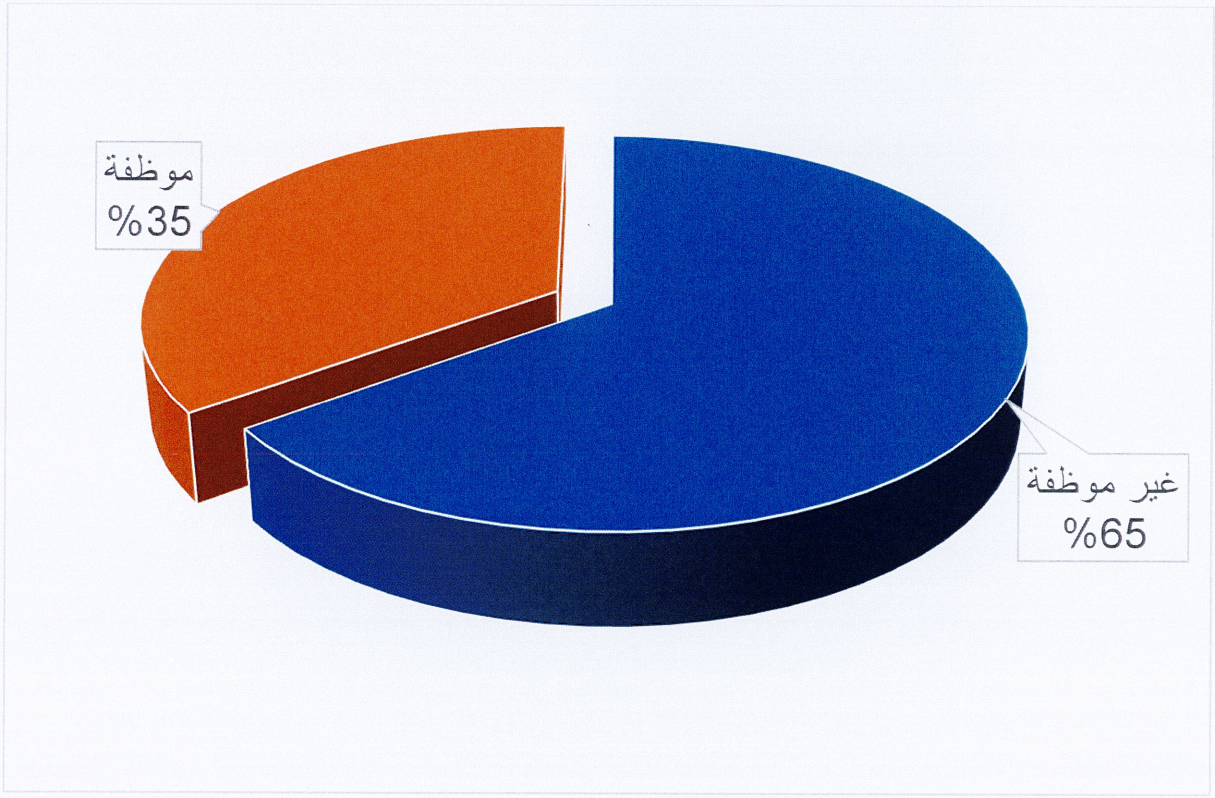
حسب الحالة الوظيفية للزوجة:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال الحالة الوظيفية للزوجة، فقد تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (19) والرسم البياني (7) في غير الموظفة (64.9%) والموظفة (35.1%)، ما يشير إلى أن أغلب المشاركات في الاستبانة غير موظفات.

جدول (19)

وصف العيّنة حسب وظيفة الزوجة

الحالة الوظيفية للزوجة	ع	%
غير موظفة	50	64.9%
موظفة	27	35.1%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (7)

وصف العيّنة الحالة الوظيفة للزوجة

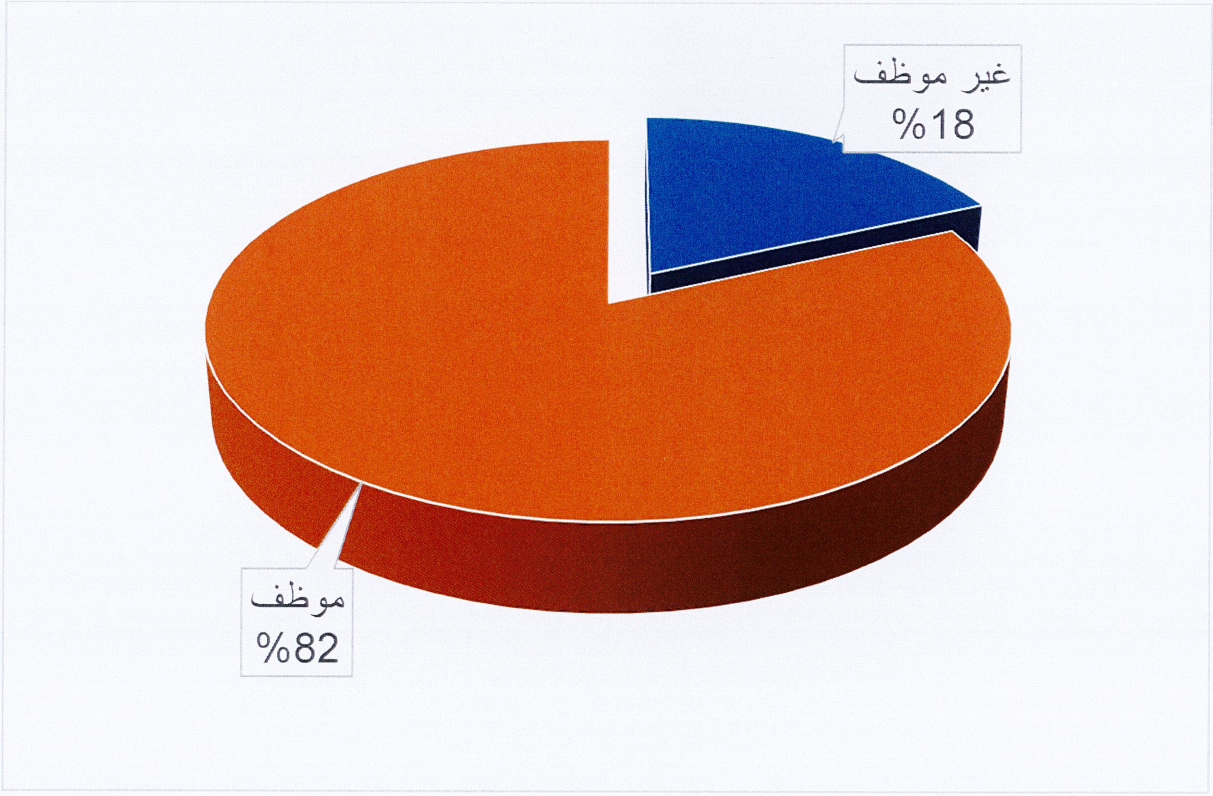
حسب الحالة الوظيفية للزوج:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال الحالة الوظيفية للزوج، فقد تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (20) والرسم البياني (8) في الموظف (81.8%) وغير الموظف (18.2%)، ما يشير إلى أن أغلب أزواج المشاركات في الاستبانة موظفون.

جدول (20)

وصف العيّنة حسب وظيفة الزوج

الحالة الوظيفية للزوج	ع	%
غير موظف	14	18.2%
موظف	63	81.8%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (8)

وصف العيّنة الحالة الوظيفة للزوج

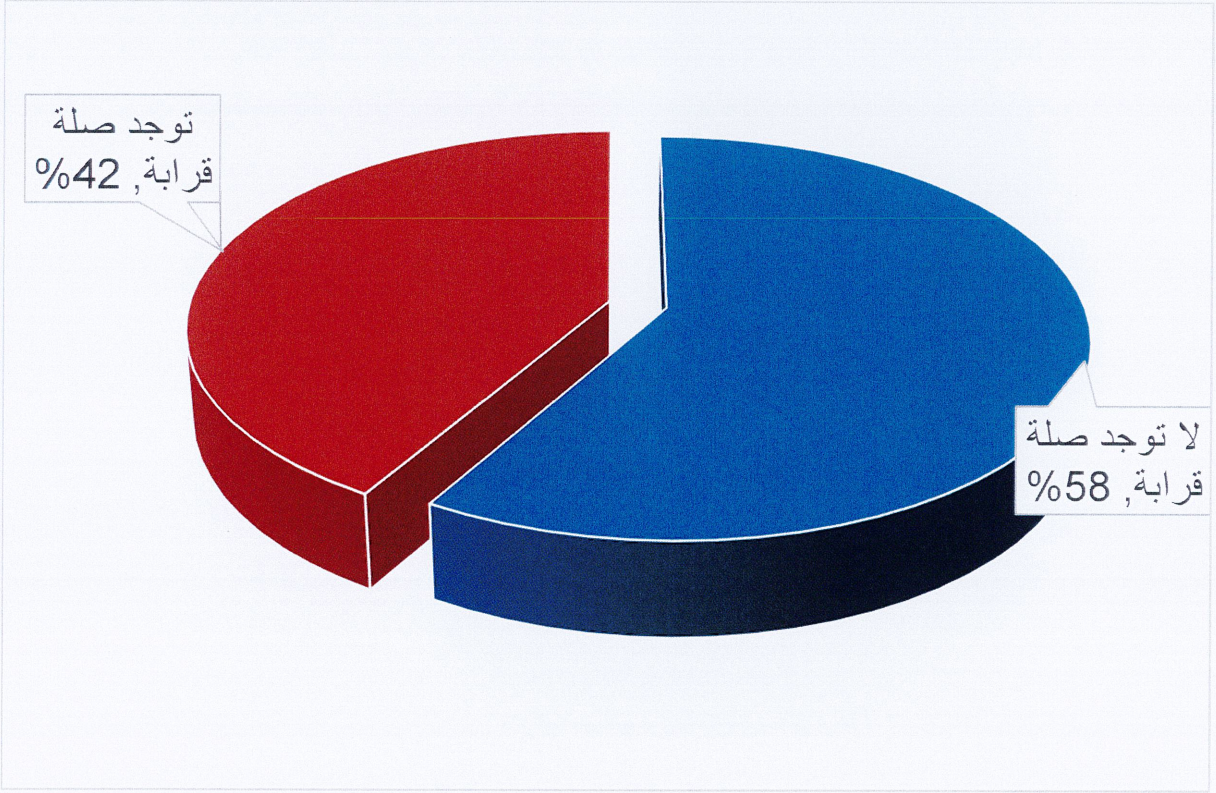
حسب صلة قرابة الزوج للزوجة:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال صلة قرابة الزوج للزوجة، تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (21) والرسم البياني (9) في أنه لا توجد صلة قرابة (58.4%)، ثم توجد صلة قرابة بين الزوجين (41.6%)، ما يشير إلى أن أغلب الزوجات لا توجد صلة قرابة بينهن وبين أزواجهن.

جدول (21)

وصف العيّنة حسب صلة القرابة

صلة قرابة الزوج للزوجة	ع	%
لا توجد صلة قرابة	45	58.4%
توجد صلة قرابة	32	41.6%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (9)

وصف العيّنة حسب صلة قرابة الزوج للزوجة

حسب عدد الأبناء:

وصف العيّنة حسب عدد الأبناء (من الجنسين) كما في الجدول (22) يشير إلى أن متوسط عدد الأبناء بلغ 3.13 (الانحراف المعياري = 2.123)، كما أن أدنى قيمة لعدد الأبناء (من الجنسين) بلغت صفرًا وأعلى قيمة بلغت 8 من الأبناء. وهذا المدى عريض، وتشير هذه الإحصاءات إلى أن متوسط عدد الأبناء (من الجنسين) لدى عيّنة الدراسة هو 3 أبناء.

جدول (22)

عدد الأبناء (ذكور وإناث)

الموجودة	77
المفقودة	0
المتوسط الحسابي	3.13
الانحراف المعياري	2.123
القيمة الأدنى	0
القيمة الأعلى	8

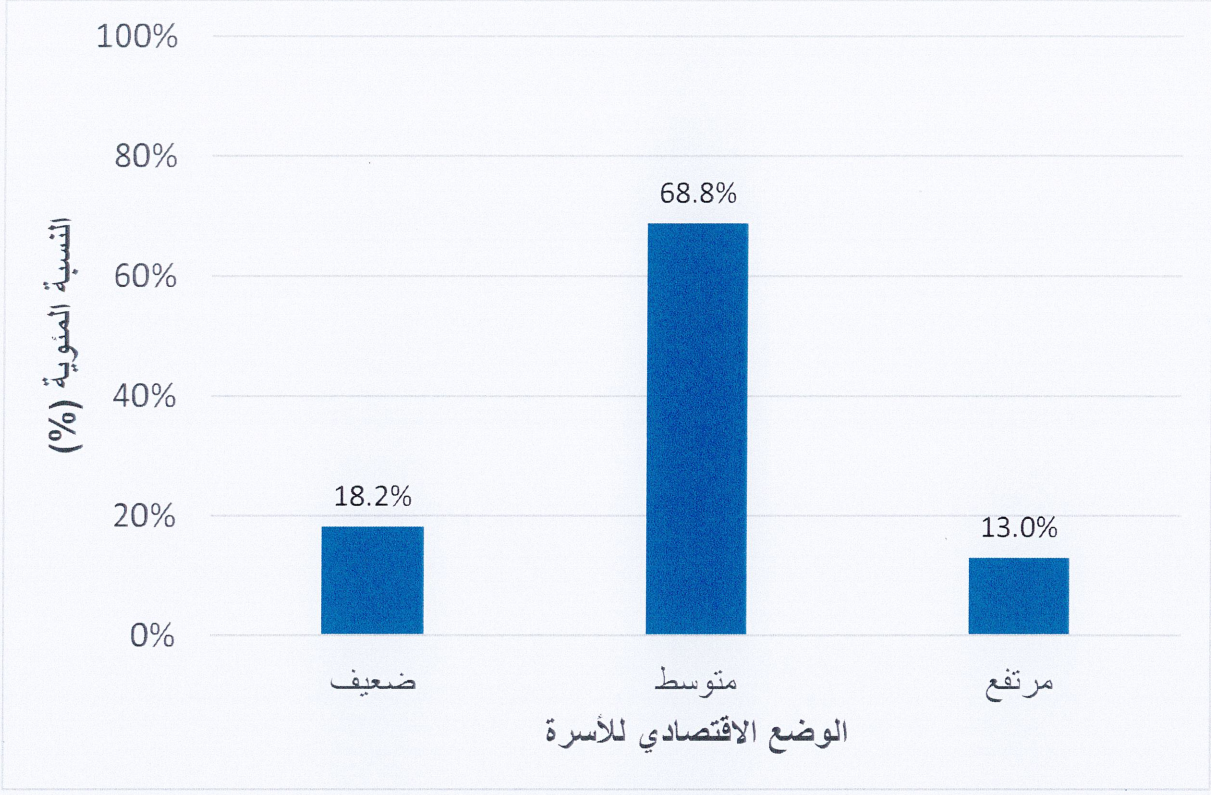
حسب الوضع الاقتصادي للأسرة:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال الوضع الاقتصادي لأسرة الزوجة قبل الزواج، فقد تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (23) والرسم البياني (10) في متوسط (68.8%)، ثم ضعيف (18.2%)، وفي الأخير مرتفع (13.0%)، ما يشير إلى أن أغلب المشاركات وضع أسرهن الحالية متوسطًا.

جدول (23)

وصف العيّنة حسب الوضع الاقتصادي للأسرة

الوضع الاقتصادي للأسرة	ع	%
ضعيف	14	18.2%
متوسط	53	68.8%
مرتفع	10	13.0%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (10)

وصف العيّنة حسب الوضع الاقتصادي للأسرة

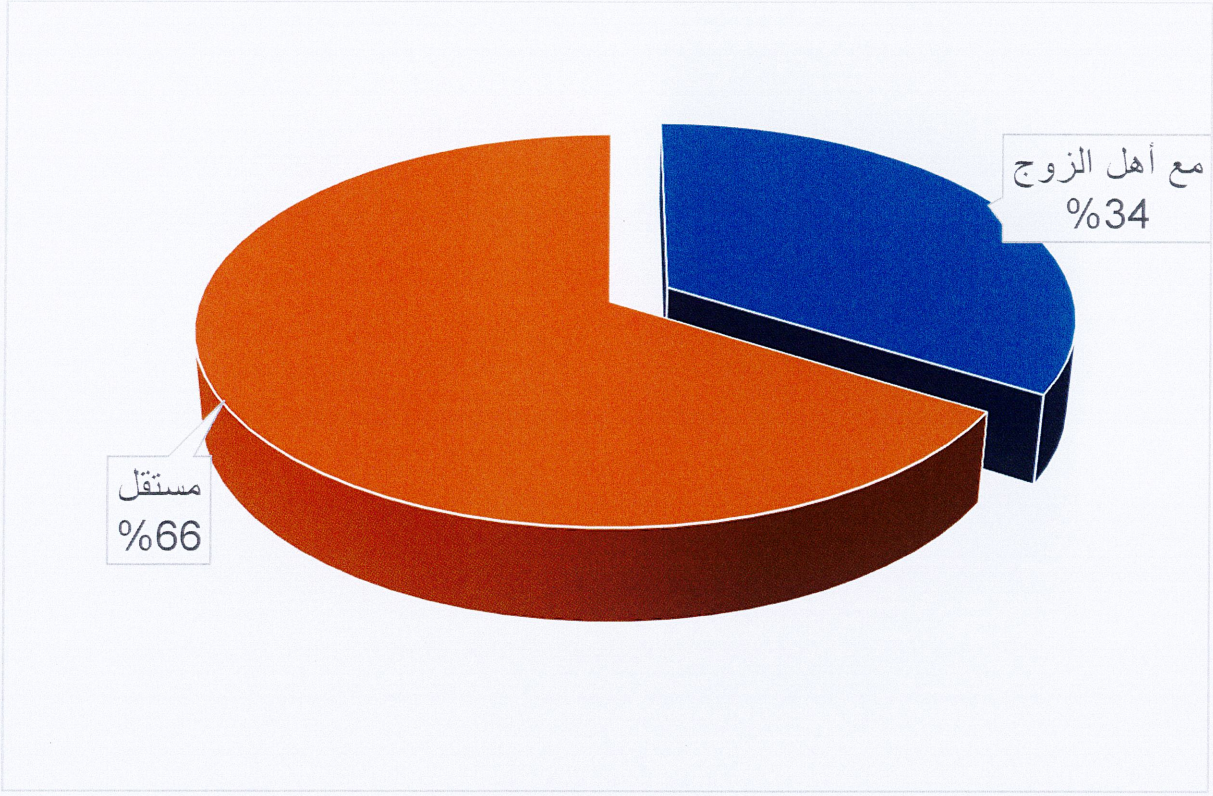
حسب نوع السكن:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال نوع السكن، تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (24) والرسم البياني (11) في السكن المستقل (66.2%)، ومع أهل الزوج (33.8%)، ما يشير إلى أن أغلب المشاركات في الاستبانة يعشن في سكن مستقل.

جدول (24)

وصف العيّنة حسب نوع السكن

نوع السكن	ع	%
مع أهل الزوج	26	33.8%
مستقل	51	66.2%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (11)

وصف العيّنة نوع السكن

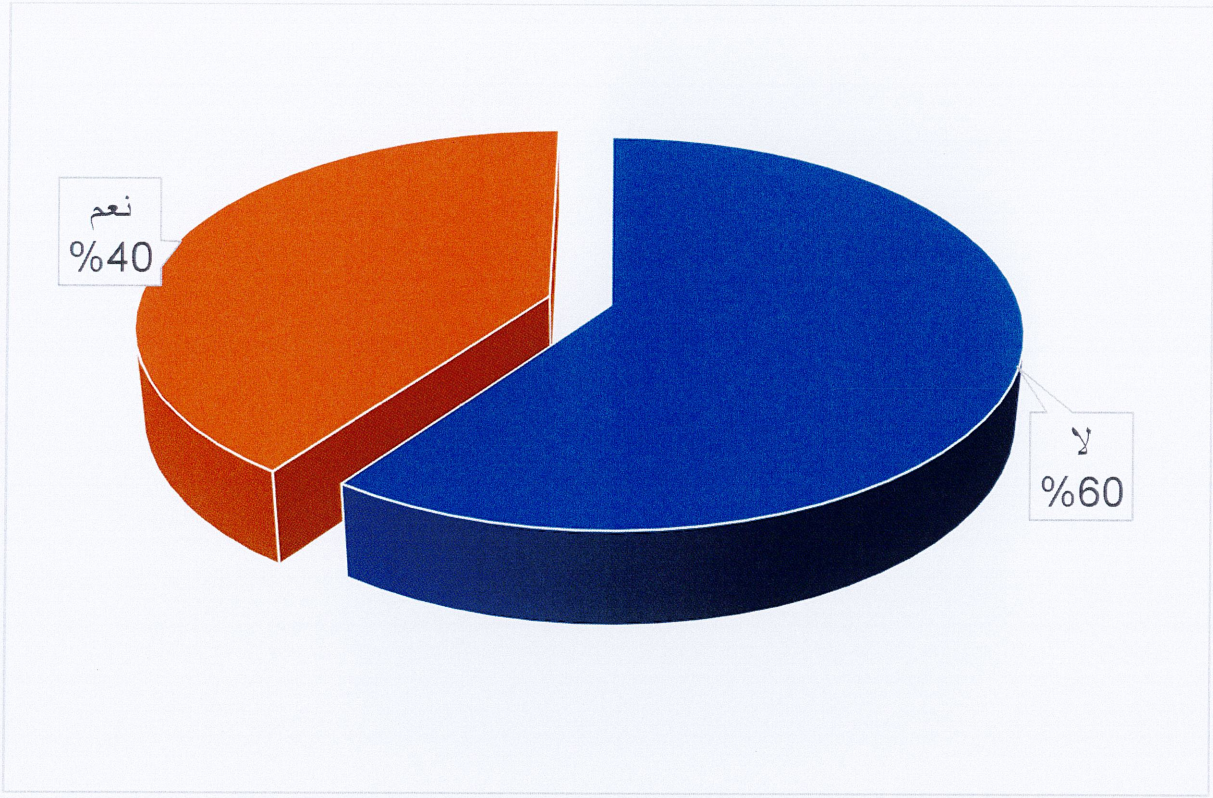
حسب الدخل المادي المستقل للزوجة:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال الدخل المادي المستقل للزوجة، فقد تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (25) والرسم البياني (12) في الإجابة بـ(لا) (59.7%) وبـ(نعم) (35,1%)، ما يشير إلى أن أغلب المشاركات في الاستبانة ليس لديهن دخل مستقل.

جدول (25)

وصف العيّنة حسب الدخل المادي للزوجة

هل لديكِ دخل مادي مستقل؟	ع	%
لا	46	59.7%
نعم	31	40.3%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (12)

وصف العيّنة حسب الدخل المادي للزوجة

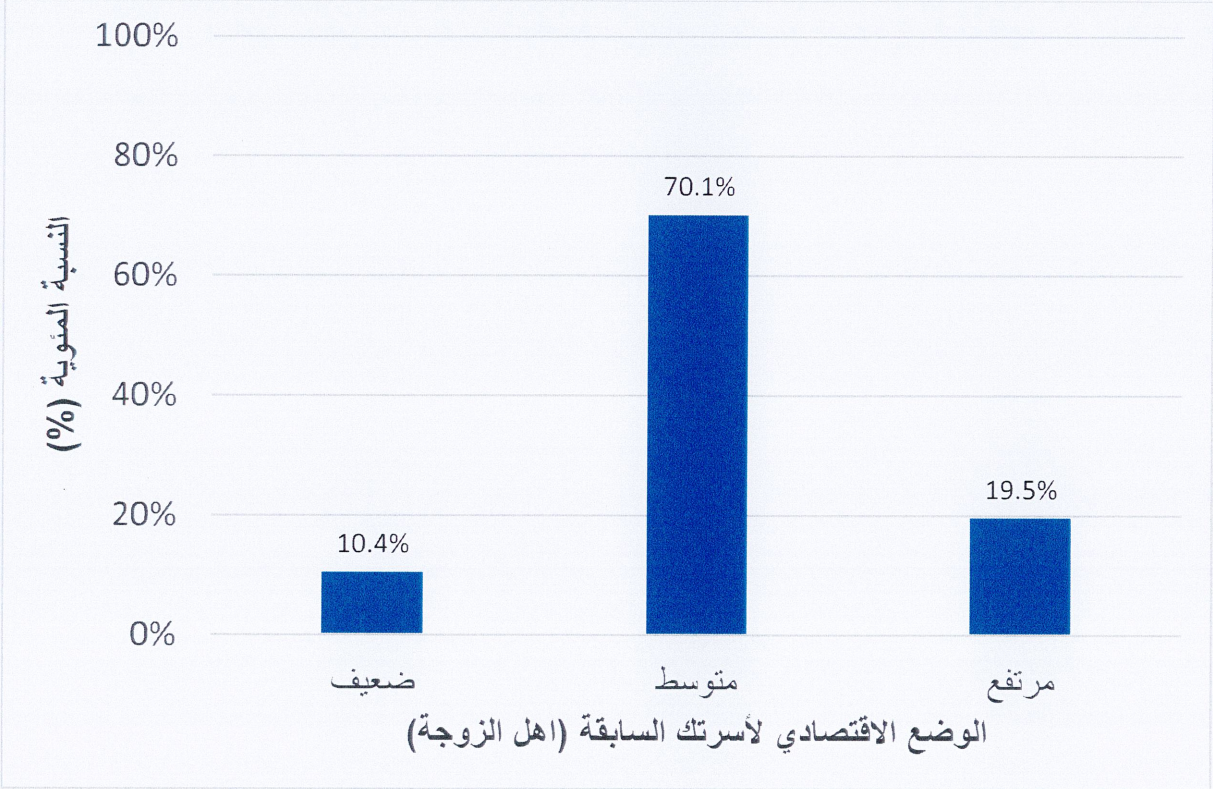
حسب الوضع الاقتصادي لأسرة الزوجة قبل الزواج:

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال الوضع الاقتصادي لأسرة الزوجة قبل الزواج، فقد تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (26) والرسم البياني (13) في متوسط (70.1%)، وتوزعت البقية بين المرتفع (19.5%)، وضعيف (10.4%)، ما يشير إلى أن أغلب المشاركات كانت أسرهن قبل الزواج ذات وضع اقتصادي متوسط.

جدول (26)

وصف العيّنة حسب الوضع الاقتصادي لأسرة الزوجة

الوضع الاقتصادي لأسرتك السابقة (أهل الزوجة)	ع	%
ضعيف	8	10.4%
متوسط	54	70.1%
مرتفع	15	19.5%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (13)

وصف العيّنة حسب الوضع الاقتصادي للأسرة الزوجة السابقة

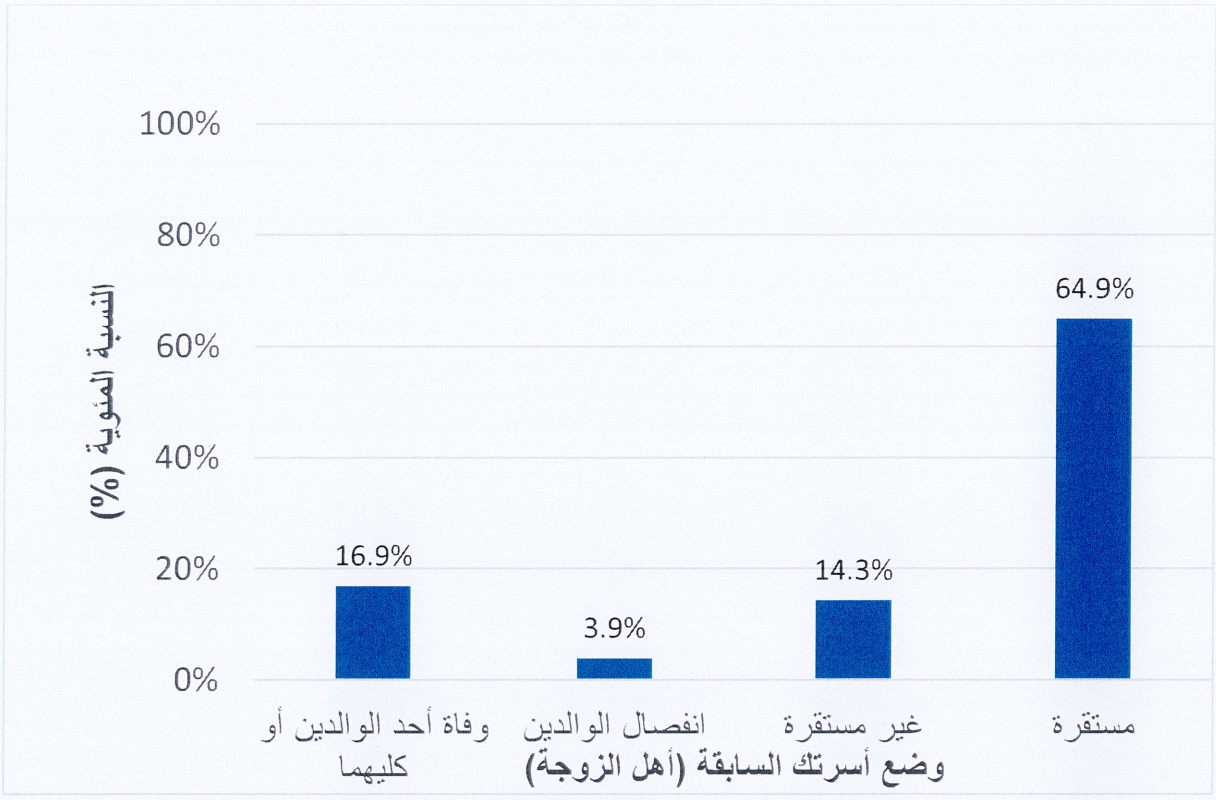
حسب وضع أسرة الزوجة (أهل الزوجة):

بالنظر إلى وصف العيّنة من خلال وضع أسرة الزوجة، فقد تمثّلت الغالبية من أفراد العيّنة حسب الجدول (27) والرسم البياني (14) في أنها مستقرة (64.9%)، ثم وفاة أحد الوالدين (16.9%)، ثم غير مستقرة (14.3%)، وانفصال الوالدين (3.9%)، ما يشير إلى أن أغلب المشاركات وضع أسرهن مستقر.

جدول (27)

وصف العيّنة حسب وضع أسرة الزوجة السابقة (أهل الزوجة)

وضع أسرتك السابقة (أهل الزوجة)	ع	%
وفاة أحد الوالدين أو كليهما	13	16.9%
انفصال الوالدين	3	3.9%
غير مستقرة	11	14.3%
مستقرة	50	64.9%
المجموع	77	100.0%



الرسم البياني (14)

وصف العيّنة حسب وضع أسرة الزوجة (اهل الزوجة)

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استعمال مستويين من الإحصاء، وهما: مستوى الإحصاء الوصفي، ومستوى الإحصاء الاستدلالي.

بالنسبة للإحصاء الوصفي فإنّ الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها تتمثل فيما يلي:

- الجداول التكرارية: أسلوب الجدول التكراري يعرض توصيفًا للمتغيرات النوعية من خلال عدّ التكرار في كل فئة، وحساب النسبة المئوية من مجموع العيّنة.
- حساب المتوسط الحسابي: أسلوب المتوسط الحسابي يقيس تركز إجابات العيّنة خصوصًا على المقاييس التي تم قياسها بمقياس مكوّن من خمس درجات (المقياس الخماسي).
- حساب الانحراف المعياري: أسلوب الانحراف المعياري يعطي مؤشرًا ومقياسًا لمستوى التباين والتشتت بين إجابة كل فرد من أفراد العيّنة، بالمقارنة مع قيمة المتوسط الحسابي (المركز).
- الرسوم البيانية: أسلوب الرسوم البيانية (رسم الأعمدة ورسم الدائرة) يفيد في توصيف المتغيرات النوعية وتمثيلها بيانيًا، بحيث يسهل التعرف إلى النمط العام وتعطي انطباعًا عامًا عن إجابات العيّنة.
- لقياس الثبات، تم استخدام معامل ألفا لكرونباخ.

أما الأساليب الإحصائية المستخدمة في مستوى الإحصاء الاستدلالي، فتمثّلت في كل من:

- اختبار الارتباط الخطي: هذا الاختبار يختبر فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين الكميين، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباطية بينهما.
- اختبار مربع كاي: هذا الاختبار يختبر فرضية العدم التي تنص على أنه ليس هناك علاقة بين المتغيرين النوعيين، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك علاقةً بين المتغيرين النوعيين. وعند وجود دلالة إحصائية يتم رفض فرضية العدم والاستدلال على وجود علاقة بين المتغيرين النوعيين. وفي حالة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، يتم تفسير اتجاه العلاقة من خلال النسبة المئوية في الجدول الثنائي المرافق لاختبار مربع كاي.

الفصل الرابع

أولًا: نتائج الدراسة

- نتائج السؤال الأول
- نتائج السؤال الثاني
- نتائج الفرضية الأولى
- نتائج الفرضية الثانية

ثانيًا: الخلاصة

ثالثًا: توصيات الدراسة

نتائج الدراسة

سوف نقوم في هذا الفصل بعرض نتائج الدراسة، وذلك بعد التحقق من مقاييس وتساؤلات الدراسة وفروضها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

مقياس العنف الزواجي:

تمّ قياس عبارات مقياس العنف الزواجي على مقياس ثلاثي. في الأقسام الآتية سيتم استعراض إجابات عيّنة الدراسة عن عبارات هذا المقياس في كل نوع من الأنواع الخمسة على حدة. إجابات العيّنة لكل نوع من أنواع مقياس العنف الزواجي تم توصيفها من ناحية النسب المئوية، ومن خلال إحصاءات التلخيص المتمثلة في حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول (28)

لتفسير إجابات العيّنة حسب المتوسط الحسابي، سيتم الاستناد إلى الجدول الآتي:

قيم المتوسط الحسابي	مستويات المقياس	الدرجة	درجة العنف الزواجي
1.00 إلى 1.66	نادرًا	أقل درجة	أقل عنف
1.67 إلى 2.33	أحيانًا	درجة متوسطة	عنف متوسط
2.34 إلى 3.00	دائمًا	درجة عالية	عنف مرتفع

النوع الأول: العنف اللفظي

يوضح الجدول (29) أدناه عبارات النوع الأول من مقياس العنف الزواجي، وهو العنف اللفظي الذي تم قياسه من خلال سبع عبارات.

تراوحت قيم المتوسط الحسابي لعبارات العنف اللفظي ما بين 1.91 و2.55. هذا المدى يشير إلى أن عيّنة الدراسة ترى أن العنف اللفظي يتراوح ما بين درجة متوسطة والدرجة العالية، أو بعبارة أخرى أن العنف اللفظي يتراوح ما بين عنف متوسط إلى عنف مرتفع.

من بين عبارات العنف اللفظي، فإنّ العبارة التي حصلت على أدنى قيمة متوسط حسابي كانت: "يقوم بإهانتي وإحراجي أمام الآخرين"، في حين أن العبارة التي حصلت على أعلى قيمة متوسط حسابي تمثّلت في: "يوبخني ويصرخ في وجهي إذا اختلفت معه في أي نقاش أو موضوع".

جدول (29)

جدول مقياس العنف اللفظي

العنف اللفظي	نادرًا (1)		أحيانًا (2)		دائمًا (3)		إحصاءات التلخيص	
	ع	%	ع	%	ع	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يهددني بالطلاق أو الزواج من امرأة أخرى.	24	31.2%	23	29.9%	30	39.0%	2.08	.839
أتجنب الحديث مع زوجي خوفًا من عصبيته.	5	6.5%	37	48.1%	35	45.5%	2.39	.610
يقارنني زوجي بنساء أخريات ويشعرني بأنهن أفضل مني.	24	31.2%	26	33.8%	27	35.1%	2.04	.818
يقوم بإهانتي وإحراجي أمام الآخرين.	28	36.4%	28	36.4%	21	27.3%	1.91	.798
يشتمني أو يهينني أو ينعتني بألفاظ لا أحبها.	17	22.1%	25	32.5%	35	45.5%	2.23	.793
يوبخني ويصرخ في وجهي إذا اختلفت معه في أي نقاش أو موضوع.	6	7.8%	23	29.9%	48	62.3%	2.55	.640
يعاملني كأنني خادمة بالبيت ويقلل م شأني.	21	27.3%	27	35.1%	29	37.7%	2.10	.804

النوع الثاني: العنف الجسدي:

يوضح الجدول (30) أدناه عبارات النوع الثاني من مقياس العنف الزواجي، وهو العنف الجسدي ولذي تم قياسه من خلال سبع عبارات.

تراوحت قيم المتوسط الحسابي لعبارات العنف الجسدي ما بين 1.56و1.90، وهذا المدى يشير إلى أن عيّنة الدراسة ترى أن العنف الجسدي يتراوح ما بين أقل درجةً والدرجة المتوسطة، أو بعبارة أخرى أن العنف الجسدي يتراوح ما بين أقل عنف إلى عنف متوسط.

من بين عبارات العنف الجسدي، فإنّ العبارة التي حصلت على أدنى قيمة متوسط حسابي كانت: "سبق أن ضربني زوجي بعصا وعقال أو بشيء مثل هذا"، في حين أن العبارة التي حصلت على أعلى قيمة متوسط حسابي تمثلت في: "سبق أن هزني زوجي بقوة وعنف في أثناء مشاجرة معه".

جدول (30)

جدول مقياس العنف الجسدي

العنف الجسدي	نادرًا (1)		أحيانًا (2)		دائمًا (3)		إحصاءات التلخيص	
	ع	%	ع	%	ع	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يضربني زوجي أو يصفعني على وجهي عندما يغضب.	36	46.8%	19	24.7%	22	28.6%	1.82	.854
يرمي على أي شيء يقع تحت يده عندما يغضب.	34	44.2%	22	28.6%	21	27.3%	1.83	.834
سبق أن تسبّب زوجي في جروح أو كدمات في جسدي.	38	49.4%	22	28.6%	17	22.1%	1.73	.805
سبق أن هزني زوجي بقوة وعنف في أثناء مشاجرة معه.	29	37.7%	27	35.1%	21	27.3%	1.90	.804
سبق أن دفعني زوجي بقوة وعنف.	32	41.6%	23	29.9%	22	28.6%	1.87	.833
سبق أن ضربني زوجي بعصا أو عقال أو بشيء مثل هذا.	46	59.7%	19	24.7%	12	15.6%	1.56	.752
سبق أن قام زوجي بشد شعري أو ليّ ذراعي.	40	51.9%	19	24.7%	18	23.4%	1.71	.825

النوع الثالث: العنف الجنسي:

يوضح الجدول (31) أدناه عبارات النوع الثالث من مقياس العنف الزواجي، وهو العنف الجنسي الذي تم قياسه من خلال عبارات سبع.

تراوحت قيم المتوسط الحسابي لعبارات العنف الجنسي ما بين 1.39 و1.83، إذ يشير هذا المدى إلى أن عيّنة الدراسة ترى أن العنف الجنسي يتراوح ما بين أقل درجة والدرجة المتوسطة، أو بعبارة أخرى أن العنف الجنسي يتراوح ما بين أقل عنف إلى عنف متوسط.

من بين عبارات العنف الجنسي، فإنّ العبارة التي حصلت على أدنى قيمة متوسط حسابي كانت: "يمارس الجنس معي بشكل عنيف ومؤلم دون مراعاة لمشاعري، في حين إنّ العبارة التي حصلت على أعلى قيمة متوسط حسابي تمثلت في: لا يهتم لرغباتي أو متعتي أثناء ممارسة الجنس.

جدول (31)

جدول مقياس العنف الجنسي

العنف الجنسي	نادرًا (1)		أحيانًا (2)		دائمًا (3)		إحصاءات التلخيص	
	ع	%	ع	%	ع	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يمارس الجنس معي في أوضاع لا أحبها رغما عني	41	53.2%	25	32.5%	11	14.3%	1.61	.728
يهجرني جنسيا لفترات طويلة دون سبب	42	54.5%	19	24.7%	16	20.8%	1.66	.805
يجبرني على ممارسة الجنس في اوقات غير مناسبة (تعبه، مريضه، نائمة، ...)	37	48.1%	28	36.4%	12	15.6%	1.68	.733
يجبرني أن أفعل سلوكا جنسيا أعترض عليها أو لا أحبه	52	67.5%	15	19.5%	10	13.0%	1.45	.717
يمارس الجنس معي بشكل عنيف ومؤلم دون مراعاة لمشاعري	55	71.4%	14	18.2%	8	10.4%	1.39	.672
لا يهتم لرغباتي أو متعتي أثناء ممارسة الجنس	33	42.9%	24	31.2%	20	26.0%	1.83	.818
سبق وأن أجبرني بالقوة على ممارسة الجنس	48	62.3%	18	23.4%	11	14.3%	1.52	.736

النوع الرابع: العنف الاقتصادي:

يوضح الجدول (32) أدناه عبارات النوع الرابع من مقياس العنف الزواجي وهو العنف الاقتصادي والذي تمّ قياسه من خلال سبع عبارات.

تراوحت قيم المتوسط الحسابي لعبارات العنف الاقتصادي ما بين 1.38و2.01 هذا المدى يشير إلى أن عيّنة الدراسة ترى أن العنف الاقتصادي يتراوح ما بين أقل درجة والدرجة المتوسطة أو بعبارة أخرى أن العنف الاقتصادي يتراوح ما بين اقل عنف إلى عنف متوسط.

من بين عبارات العنف الاقتصادي، فإنّ العبارة التي حصلت على أدنى قيمة متوسط حسابي كانت: "يجبرني على اللجوء إلى أهلي للحصول على المال"، في حين كانت العبارة التي حصلت على أعلى قيمة متوسط حسابي هي "يتشاجر معي كلما طلبت منه مصروفاتي".

جدول (32)

جدول مقياس العنف الاقتصادي

العنف الاقتصادي	نادرًا (1)		أحيانًا (2)		دائمًا (3)		إحصاءات التلخيص	
	ع	%	ع	%	ع	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يحرمني من مصروفي الشخصي رغم توافر المال لديه.	33	42.9%	19	24.7%	25	32.5%	1.90	.867
يجبرني على إعطائه على ما أحصل عليه من أموال (راتب، عيدية، هدايا، ...).	49	63.6%	11	14.3%	17	22.1%	1.58	.833
يتشاجر معي كلما طلبت منه مصروفاتي.	27	35.1%	22	28.6%	28	36.4%	2.01	.851
لا يفي باحتياجات البيت رغم توافر المال لديه.	37	48.1%	22	28.6%	18	23.4%	1.75	.814
يجبرني على اللجوء إلى أهلي للحصول على المال.	56	72.7%	13	16.9%	8	10.4%	1.38	.670
لا يسمح بأن يكون لي مصروف شخصي.	38	49.4%	12	15.6%	27	35.1%	1.86	.914
يفتقر زوجي إلى الشعور بالمسؤولية تجاه تأمين مصادرنا المالية.	43	66.2%	0	0.0%	22	33.8%	1.68	.954

النوع الخامس: العنف الاجتماعي:

يوضح الجدول (33) أدناه عبارات النوع الخامس من مقياس العنف الزواجي، وهو العنف الاجتماعي، إذ تم قياسه من خلال سبع عبارات.

تراوحت قيم المتوسط الحسابي لعبارات العنف الاجتماعي ما بين 1.75 و2.23، هذا المدى يشير إلى أن عيّنة الدراسة ترى أن العنف الاجتماعي يتراوح ما بين أقل درجة والدرجة المتوسطة، أو بعبارة أخرى أن العنف الاجتماعي يتراوح ما بين أقل عنف إلى عنف متوسط.

من بين عبارات العنف الاجتماعي فإنّ العبارة التي حصلت على أدنى قيمة متوسط حسابي كانت: "يمنعني من زيارة أهلي"، في حين أن العبارة التي حصلت على أعلى قيمة متوسط حسابي تمثلت في "يرفض أن تكون لي آراء في شؤون أسرتي أو أن تكون لي شخصية مستقلة".

جدول (33)

جدول مقياس العنف الاجتماعي

العنف الاجتماعي	نادرًا (1)		أحيانًا (2)		دائمًا (3)		إحصاءات التلخيص	
	ع	%	ع	%	ع	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يمنعني من العمل خارج المنزل.	32	41.6%	13	16.9%	32	41.6%	2.00	.918
يمنعني من زيارة أهلي.	33	42.9%	30	39.0%	14	18.2%	1.75	.746
يتدخل في علاقتي واختيار صديقاتي.	26	33.8%	24	31.2%	27	35.1%	2.01	.835
منعني من زيارة صديقاتي والجيران.	30	39.0%	18	23.4%	29	37.7%	1.99	.881
لا يسمح لي بمغادرة المنزل.	26	33.8%	31	40.3%	20	26.0%	1.92	.774
يفرض قيود شديدة على خروجي من المنزل.	26	33.8%	20	26.0%	31	40.3%	2.06	.864
يرفض أن تكون لي آراء في شؤون أسرتي أو أن تكون لي شخصية مستقلة.	16	20.8%	27	35.1%	34	44.2%	2.23	.776

مقياس تقبل العنف:

تم قياس عبارات مقياس تقبل العنف على مقياس ثلاثي. في الأقسام الآتية سيتم استعراض إجابات عيّنة الدراسة عن عبارات هذا المقياس في كل نوع من الأنواع الخمسة على حدة. إجابات العيّنة لكل نوع من أنواع مقياس تقبل العنف تم توصيفها من ناحية النسب المئوية، ومن خلال إحصاءات التلخيص المتمثلة في حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول (34)

لتفسير إجابات العيّنة حسب المتوسط الحسابي، سيتمّ الاستناد إلى الجدول الآتي:

قيم المتوسط الحسابي	مستويات المقياس	الدرجة	درجة تقبل العنف
1.00 إلى 1.66	نادرًا	أقل درجة	أعبّر عن رفضي وعدم تقبلي لما حدث
1.67 إلى 2.33	أحيانًا	درجة متوسطة	لا أقوم بأي ردة فعل وأتجاهل الأمر
2.34 إلى 3.00	دائمًا	درجة عالية	أتقبل الأمر على أنه أمر عائلي معتاد عليه

النوع الأول: تقبل العنف اللفظي:

يوضح الجدول (35) أدناه عبارات النوع الأول من مقياس تقبل العنف الزواجي، وهو العنف اللفظي، إذ تم قياسه من خلال خمس عبارات.

تراوحت قيم المتوسط الحسابي لعبارات تقبل العنف اللفظي ما بين 1.35 و1.60. هذا المدى يشير إلى أن عيّنة الدراسة ترى أن تقبل العنف اللفظي يكون في أقل درجة من التقبل.

من بين عبارات العنف اللفظي، فإنّ العبارة التي حصلت على أدنى قيمة متوسط حسابي كانت: "حينما يقوم زوجي بإهانتي أو شتمي أو سبي"، في حين أن العبارة التي نالت أعلى قيمة متوسط حسابي تمثّلت في "حينما يقارنني زوجي بنساء أخريات ويشعرني بأنهن أفضل مني".

جدول (35)

جدول مقياس تقبل العنف اللفظي

تقبل العنف اللفظي	أعبّر عن رفضي وعدم تقبلي لما حدث (1)		لا أقوم بأي ردة فعل وأتجاهل الأمر (2)		أتقبل الأمر على أنه أمر عائلي معتاد عليه (3)		إحصاءات التلخيص	
	ع	%	ع	%	ع	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حينما يقوم زوجي بإهانتي أو شتمي أو سبي.	56	72.7%	15	19.5%	6	7.8%	1.35	.623
حينما يرفع زوجي صوته عليّ ويصرخ في وجهي.	52	67.5%	18	23.4%	7	9.1%	1.42	.656
حينما يقارنني زوجي بنساء أخريات ويشعرني بأنهن أفضل مني.	44	57.1%	20	26.0%	13	16.9%	1.60	.765
حينما يهددني بالطلاق أو الزواج من أمرأه أخرى.	48	62.3%	25	32.5%	4	5.2%	1.43	.594
حينما يعاملني كأنني خادمة بالبيت ويقلل من شأني.	51	66.2%	17	22.1%	9	11.7%	1.45	.699

النوع الثاني: تقبل العنف الجسدي:

يوضح الجدول (36) أدناه عبارات النوع الثاني من مقياس تقبل العنف الزواجي، وهو العنف الجسدي الذي تم قياسه من خلال خمس عبارات.

تراوحت قيم المتوسط الحسابي لعبارات تقبل العنف الجسدي ما بين 1.14 و1.22، وهذا المدى يشير إلى أن عيّنة الدراسة ترى أن تقبل العنف الجسدي يكون في أقل درجة من التقبل.

من بين عبارات العنف الجسدي، فإنّ العبارة التي حصلت على أدنى قيمة متوسط حسابي هي "حينما يلوي يدي أو يشد شعري"، بينما العبارة التي حصلت على أعلى قيمة متوسط حسابي تمثلت في: "حينما يقذفني بأي شيء يقع تحت يديه عند الغضب".

جدول (36)

جدول مقياس تقبل العنف الجسدي

تقبل العنف الجسدي	أعبّر عن رفضي وعدم تقبلي لما حدث (1)		لا أقوم بأي ردة فعل وأتجاهل الأمر (2)		أتقبل الأمر على أنه أمر عائلي معتاد عليه (3)		إحصاءات التلخيص	
	ع	%	ع	%	ع	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حينما يقوم بضربي أو دفعي بشدة.	66	85.7%	6	7.8%	5	6.5%	1.21	.546
حينما يقذفني بأي شيء يقع تحت يديه عند الغضب.	65	84.4%	7	9.1%	5	6.5%	1.22	.553
حينما يقوم بصفعي على وجهي.	67	87.0%	6	7.8%	4	5.2%	1.18	.506
حينما يلوي يدي أو يشد شعري.	68	88.3%	7	9.1%	2	2.6%	1.14	.420
حينما يتسبّب ضربه لي بحدوث كدمات أو جروح في جسدي.	67	87.0%	7	9.1%	3	3.9%	1.17	.470

النوع الثالث: تقبل العنف الجنسي:

يوضح الجدول (37) أدناه عبارات النوع الثالث من مقياس تقبل العنف الزواجي، وهو العنف الجنسي، وقد تم قياسه من خلال عبارات خمس.

تراوحت قيم المتوسط الحسابي لعبارات تقبل العنف الجنسي ما بين 1.47 و1.65. هذا المدى يشير إلى أن عيّنة الدراسة ترى أن تقبل العنف الجنسي يكون في أقل درجة من التقبل ايضًا.

من بين عبارات العنف الجسدي، فإنّ العبارة التي حصلت على أدنى قيمة متوسط حسابي كانت: "عندما يمارس الجنس معي بقوة أو بطريقة أعترض عليها"، وكانت العبارة التي نالت أعلى قيمة متوسط حسابي هي "حينما يطلب مني ممارسة الجنس في أوقات أو ظروف غير مناسبة".

جدول (37)

جدول تقبل العنف الجنسي

تقبل العنف الجنسي	أعبّر عن رفضي وعدم تقبلي لما حدث (1)		لا أقوم بأي ردة فعل وأتجاهل الأمر (2)		أتقبل الأمر على أنه أمر عائلي معتاد عليه (3)		إحصاءات التلخيص	
	ع	%	ع	%	ع	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عندما يهجرني جنسيًا لفترات طويلة.	41	53.2%	25	32.5%	11	14.3%	1.61	.728
عندما يمارس الجنس معي رغمًا عني أو دون اعتبار لمشاعري.	38	49.4%	28	36.4%	11	14.3%	1.65	.721
عندما يمارس الجنس معي بقوة أو بطريقة أعترض عليها.	48	62.3%	22	28.6%	7	9.1%	1.47	.661
عندما يجبرني على أن أمارس معه سلوكًا أو وضعًا جنسيًا لا أحبه.	47	61.0%	20	26.0%	10	13.0%	1.52	.718
حينما يطلب مني ممارسة الجنس في أوقات أو ظروف غير مناسبة.	41	53.2%	22	28.6%	14	18.2%	1.65	.774

النوع الرابع: تقبل العنف الاقتصادي:

يوضح الجدول (38) أدناه عبارات النوع الرابع من مقياس تقبل العنف الزواجي، وهو العنف الاقتصادي، إذ تم قياسه من خلال خمس عبارات.

تراوحت قيم المتوسط الحسابي لعبارات تقبل العنف الاقتصادي ما بين 1.43 و1.56. هذا المدى يشير إلى أن عيّنة الدراسة ترى أن تقبل العنف الاقتصادي يكون في أقل درجة من التقبل.

من بين عبارات العنف الاقتصادي، فإنّ العبارة التي حصلت على أدنى قيمة متوسط حسابي كانت: "حينما يمتنع عن تلبية احتياجات البيت رغم توافر المال لديه"، في حين أن العبارة التي حصلت على أعلى قيمة متوسط حسابي تمثلت في: "حينما يتشاجر معي بسبب المواضيع المادية".

جدول (38)

جدول تقبل العنف الاقتصادي

تقبل العنف الاقتصادي	أعبّر عن رفضي وعدم تقبلي لما حدث (1)		لا أقوم بأي ردة فعل وأتجاهل الأمر (2)		أتقبل الأمر على أنه أمر عائلي معتاد عليه (3)		إحصاءات التلخيص	
	ع	%	ع	%	ع	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حينما لا يفي باحتياجاتي المادية رغم توافر المال لديه.	48	62.3%	17	22.1%	12	15.6%	1.53	.754
حينما يجبرني على إعطائه ما أحصل عليه من نقود في المناسبات أو الأعياد.	49	63.6%	14	18.2%	14	18.2%	1.55	.787
حينما يمنع عني المصروف.	51	66.2%	17	22.1%	9	11.7%	1.45	.699
حينما يمتنع عن تلبية احتياجات البيت رغم توافر المال لديه.	54	70.1%	13	16.9%	10	13.0%	1.43	.715
حينما يتشاجر معي بسبب المواضيع المادية.	49	63.6%	13	16.9%	15	19.5%	1.56	.803

النوع الخامس: تقبل العنف الاجتماعي:

يوضح الجدول (39) أدناه عبارات النوع الرابع من مقياس تقبل العنف الزواجي، وهو العنف الاجتماعي الذي تم قياسه من خلال خمس عبارات.

تراوحت قيم المتوسط الحسابي لعبارات تقبل العنف الاجتماعي ما بين 1.45 و1.66. هذا المدى يشير إلى أن عيّنة الدراسة ترى أن تقبل العنف الاجتماعي يكون في أقل درجة من التقبل ايضًا.

من بين عبارات العنف الاجتماعي، فإنّ العبارة التي حصلت على أدنى قيمة متوسط حسابي كانت: "حينما يتدخل في علاقتي واختيار صديقاتي"، بينما العبارة التي حصلت على أعلى قيمة متوسط حسابي تمثلت في: "حينما يمنعني من العمل خارج المنزل".

جدول (39)

جدول مقياس تقبل العنف الاجتماعي

تقبل العنف الاجتماعي	أعبّر عن رفضي وعدم تقبلي لما حدث (1)		لا أقوم بأي ردة فعل وأتجاهل الأمر (2)		أتقبل الأمر على أنه أمر عائلي معتاد عليه (3)		إحصاءات التلخيص	
	ع	%	ع	%	ع	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حينما يمنعني من العمل خارج المنزل.	45	58.4%	13	16.9%	19	24.7%	1.66	.852
حينما يمنعني من زيارة أهلي أو الأصدقاء والجيران.	51	66.2%	14	18.2%	12	15.6%	1.49	.754
حينما لا يسمح لي بمغادرة المنزل أو يفرض عليّ قيودًا عند خروجي من المنزل.	49	63.6%	15	19.5%	13	16.9%	1.53	.771
حينما يتدخل في علاقتي واختيار صديقاتي.	52	67.5%	15	19.5%	10	13.0%	1.45	.717
حينما يرفض أن تكون لي آراء في أسرتي أو تكون لي شخصية مستقلة.	53	68.8%	13	16.9%	11	14.3%	1.45	.735

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص على:

- ما درجة العنف الزواجي الممارَس ضد الزوجات المتقبلات للعنف الزواجي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقياس أنواع العنف، كما في الجدول الآتي:

جدول (40)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقياس أنواع العنف

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العنف اللفظي	2.19	.546
العنف الجسدي	1.77	.700
العنف الجنسي	1.59	.549
العنف الاقتصادي	1.74	.683
العنف الاجتماعي	2.00	.650
مقياس العنف الزواجي	1.86	.484

يتضح في الجدول (40) أن العنف اللفظي حصل على المرتبة الأولى من بين أبعاد مقياس العنف الزواجي، بمتوسط حسابي 2.19، يلي ذلك العنف الاجتماعي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 2.00، وبعد ذلك العنف الجسدي الذي حصل على المرتبة الثالثة بمستوى حسابي 1.77، ثم العنف الاقتصادي في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 1.74، وفي الأخير جاء العنف الجنسي في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 1.59، أما الدرجة الكلية للعنف الزواجي ضد الزوجات فحصل على متوسط حسابي 1.86. ومن خلال الجدول السابق، تبيّن تعرض الزوجات للعنف اللفظي والاجتماعي بدرجة أكبر من العنف الجسدي والاقتصادي والجنسي لدى عيّنة الدراسة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (خالد الدريعان،2008) و(أمل العووادة،2002)، إذ بيّنتا أن العنف الاجتماعي واللفظي يحتل المرتبة الأولى من بين أنواع العنف الزواجي الموجّه ضد الزوجات، كما اختلفت مع (المعصوابي،2015) التي تبيّن في دراستها أن العنف الجنسي يحتل المرتبة الأولى، يليه العنف الاقتصادي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي ينص على:

- ما مستوى تقبل العنف الزواجي لدى الزوجات المعنَّفات؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقياس تقبل العنف، كما في الجدول الآتي:

جدول (41)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقياس تقبل العنف

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تقبل العنف اللفظي	1.45	.467
تقبل العنف الجسدي	1.18	.441
تقبل العنف الجنسي	1.58	.551
تقبل العنف الاقتصادي	1.50	.602
تقبل العنف الاجتماعي	1.52	.607
مقياس تقبل العنف الزواجي	1.45	.428

يتضح من الجدول (41) أن تقبل العنف الجنسي نال المرتبة الاولى من بين أبعاد مقياس تقبل العنف الزواجي، بمتوسط حسابي 1.58، يلي ذلك تقبل العنف الاجتماعي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 1.52، بعد ذلك العنف الاقتصادي الذي حصل على المرتبة الثالثة بمستوى حسابي 1.50، ثم العنف اللفظي في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 1.45، وفي الأخير حل العنف الجسدي في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 1.18، أما الدرجة الكلية للعنف الزواجي ضد الزوجات فحصل على متوسط حسابي بلغ 1.45. ومن خلال الجدول السابق، يتضح تقبل الزوجات للعنف الجنسي والاجتماعي بدرجة أكبر من العنف والاقتصادي واللفظي والجسدي لدى عيّنة الدراسة، واتفقت هذه النتائج مع دراسة (المعصوابي،2015) التي خلُصت نتائجها إلى أن تقبل العنف الجنسي أكبر من تقبل العنف الجسدي.

التحقق من فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد هناك علاقة ارتباطية بين نسبة العنف الزواجي ضد الزوجة وتقبل العنف الزواجي.

للتحقق من الفرضية الأولى، تم إجراء اختبار الارتباط الخطي بطريقة (سبيرمان) التي لا تفترض التوزيع الطبيعي في المتغيرات المبحوثة، وذلك على مستوى مقياس العنف الزواجي ومقياس تقبل العنف الزواجي، وكذلك على مستوى الأبعاد الفرعية للمقياسين.

على مستوى المقياسين، يظهر الجدول (42) أن هناك علاقةً ارتباطيةً خطيةً موجبةً ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين مقياس العنف الزواجي وما بين مقياس تقبل العنف الزواجي (معامل سبيرمان للارتباط الخطي = 0.377، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.000). وتشير هذه العلاقة الارتباطية ذات الدلالة الإحصائية بين المقياسين إلى أنه كلما ارتفع مستوى التقبل العنف الزواجي، كلما ارتفع كذلك طرديًا مستوى العنف الزواجي. كما يشير مستوى معامل سبيرمان للارتباط الخطي إلى العلاقة الارتباطية بين المقياسين.

أما على مستوى الأبعاد الفرعية لمقياس العنف الزواجي وعلاقتها مع مقياس تقبل العنف الزواجي، فيبرز جدول (42) أن هناك علاقةً ارتباطيةً ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أو 1% بين أبعاد مقياس العنف الزواجي الخمسة جميعها، وما بين مقياس تقبل العنف الزواجي. إذ اتضح وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين العنف اللفظي ومقياس تقبل العنف الزواجي (معامل سبيرمان للارتباط الخطي = 0.268، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.018). وهناك علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين العنف الجسدي ومقياس تقبل العنف الزواجي (معامل سبيرمان للارتباط الخطي = 0.246، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.031). وهناك علاقة ارتباطية طردية نسبيا ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين العنف الجنسي ومقياس تقبل العنف الزواجي (معامل سبيرمان للارتباط الخطي = 0.246، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.001). وهناك علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين العنف الاقتصادي ومقياس تقبل العنف الزواجي (معامل سبيرمان للارتباط الخطي = 0.316، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.005). وهناك علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين العنف الاجتماعي

ومقياس تقبل العنف الزواجي (معامل سبيرمان للارتباط الخطي = 0.248، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.030).

وعلى مستوى الأبعاد الفرعية لمقياس تقبل العنف الزواجي وعلاقتها مع مقياس العنف الزواجي، يتضح من جدول (42) أن هناك علاقةً ارتباطيةً ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أو 1% بين أبعاد مقياس تقبل العنف الزواجي الخمسة جميعها، وما بين مقياس العنف الزواجي. إذ اتضح وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين تقبل العنف اللفظي ومقياس العنف الزواجي (معامل سبيرمان للارتباط الخطي = 0.279، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.014). وهناك علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين تقبل العنف الجسدي ومقياس العنف الزواجي (معامل سبيرمان للارتباط الخطي = 0.242، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.034). وهناك علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين تقبل العنف الجنسي ومقياس العنف الزواجي (معامل سبيرمان للارتباط الخطي = 0.301، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.008). وهناك علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين تقبل العنف الاقتصادي ومقياس العنف الزواجي (معامل سبيرمان للارتباط الخطي = 0.309، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.006). وهناك علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين تقبل العنف الاجتماعي ومقياس العنف الزواجي (معامل سبيرمان للارتباط الخطي = 0.342، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.002).

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (المعصوابي،2015)، إذ أظهرت نتائج دراستها أنه كلما زاد مستوى تقبل الزوجة للعنف، زاد العنف ضدها.

جدول (42)

اختبار الارتباط الخطي بطريقة سبيرمان بين مقياس العنف الزواجي ومقياس تقبل العنف الزواجي

		مقياس العنف الزواجي	العنف اللفظي	العنف الجسدي	العنف الجنسي	العنف الاقتصادي	العنف الاجتماعي
مقياس تقبل العنف	معامل سبيرمان للارتباط	.377**	.268*	.246*	.360**	.316**	.248*
	قيمة الدلالة الإحصائية	.001	.018	.031	.001	.005	.030
تقبل العنف اللفظي	معامل سبيرمان للارتباط	.279*	.199	.267*	.315**	.193	.133
	قيمة الدلالة الإحصائية	.014	.083	.019	.005	.093	.249
تقبل العنف الجسدي	معامل سبيرمان للارتباط	.242*	.260*	.159	.251*	.220	.083
	قيمة الدلالة الإحصائية	.034	.023	.168	.028	.055	.472
تقبل العنف الجنسي	معامل سبيرمان للارتباط	.301**	.309**	.136	.335**	.269*	.115
	قيمة الدلالة الإحصائية	.008	.006	.237	.003	.018	.321
تقبل العنف الاقتصادي	معامل سبيرمان للارتباط	.309**	.206	.118	.370**	.258*	.285*
	قيمة الدلالة الإحصائية	.006	.072	.308	.001	.023	.012
تقبل العنف الاجتماعي	معامل سبيرمان للارتباط	.342**	.188	.291*	.245*	.342**	.247*
	قيمة الدلالة الإحصائية	.002	.101	.010	.031	.002	.030

* دال إحصائيًا عند مستوى 5% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05) - ** دال إحصائيًا عند مستوى 1% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.

الفرضية الثانية: توجد علاقة دالة إحصائيًا بين تقبل العنف الزواجي ضد الزوجة لدى عيّنة الدراسة تُعزى إلى بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية.

- توجد فروق دالة إحصائيًا في بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية بين الزوجات المتقبلات للعنف الزواجي وغير المتقبلات للعنف الزواجي.
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين تقبل العنف الزواجي ضد الزوجة لدى عيّنة الدراسة تُعزى إلى متغير (العمر، العمر عندا الزواج وعدد سنوات الزواج، وصلة القرابة، وعدد الأبناء، نوع السكن المستوى التعليمي، وضع الأسرة السابقة).
- توجد فروق دالة إحصائيًا بين تقبل الزواجي ضد الزوجة لدى عيّنة الدراسة تُعزى إلى الوضع الاقتصادي.

للتحقق من الفرضية الثانية وبنودها، تم تجهيز وتقسيم مقياس التقبل الزواجي إلى فئتين؛ الأولى هي المتقبلات للعنف الزواجي، والثانية هي غير المتقبلات للعنف الزواجي، وذلك حسب درجات هذا المقياس المكوّن من ثلاث درجات. بعد ذلك تم إجراء اختبار مربع كاي الذي لا يفترض التوزيع الطبيعي للمتغيرات المبحوثة.

تضم خصائص الشخصية كلًا من: عمر الزوجة، عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي للزوجة، عمر الزوجة عند الزواج، الحالة الوظيفية للزوجة، صلة قرابة الزوج للزوجة، الوضع الاقتصادي للأسرة، نوع السكن، هل لديك دخل مادي مستقل؟، الوضع الاقتصادي لأسرتك السابقة (أهل الزوجة)، وضع أسرتك السابقة (أهل الزوجة).

مستوى المقياس الكلي

على مستوى المقياس الكلي، وبتقسيم مقياس التقبل الزواجي إلى فئتين؛ المتقبلات للعنف الزواجي وغير المتقبلات للعنف الزواجي، فقد اتضح من نتائج اختبار مربع كاي:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% تُعزى إلى عمر الزوجة (قيمة مربع كاي = 11.398، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.010). وبالنظر إلى الجدول (43)، يتبيّن أن تقبل العنف الزواجي تركز في عمر الزوجة الأقل من 25 سنةً، بالمقارنة ب بقية فئات عمر الزوجة.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% تُعزى إلى الوضع الاقتصادي للأسرة السابقة، أي أهل الزوجة (قيمة مربع كاي = 7.643، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.022). وبالنظر إلى الجدول (44)، يتضح أن تقبل العنف الزواجي تركز في الوضع الاقتصادي الضعيف مقارنةً ببقية فئات الوضع الاقتصادي.
- ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% تُعزى إلى بقية متغيرات خصائص الشخصية، إذ كانت قيمة الدلالة الإحصائية أعلى من 0.05.

جدول (43)

نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير عمر الزوجة

		مقياس العنف الزواجي				اختبار مربع كاي	
		غير المتقبلات للعنف الزواجي		متقبلات للعنف الزواجي			
		ع	%	ع	%	قيمة مربع كاي	قيمة الدلالة الإحصائية
عمر الزوجة	أقل من 25	0	0.0%	3	100.0%	11.398	0.010*
	بين 25 – 30	11	91.7%	1	8.3%		
	بين 30 -35	16	76.2%	5	23.8%		
	أكبر من 35	32	78.0%	9	22.0%		
المجموع		59	76.6%	18	23.4%		

* دال إحصائيًا عند مستوى 5% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05) - ** دال إحصائيًا عند مستوى 1% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.01)

جدول (44)

نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير الوضع الاقتصادي لأسرة الزوجة السابقة

		مقياس العنف الزواجي				اختبار مربع كاي	
		غير المتقبلات للعنف الزواجي		متقبلات للعنف الزواجي			
		ع	%	ع	%	قيمة مربع كاي	قيمة الدلالة الإحصائية
الوضع الاقتصادي لأسرتك السابقة (أهل الزوجة)	ضعيف	3	37.5%	5	62.5%	7.643	0.022*
	متوسط	44	81.5%	10	18.5%		
	مرتفع	12	80.0%	3	20.0%		
المجموع		59	76.6%	18	23.4%		

* دال إحصائيًا عند مستوى 5% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05) - ** دال إحصائيًا عند مستوى 1% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.01)

مستوى تقبل العنف اللفظي

على مستوى تقبل العنف اللفظي، وبتقسيم هذا المقياس الفرعي إلى فئتين؛ المتقبلات للعنف اللفظي وغير المتقبلات للعنف اللفظي، فقد اتضح من نتائج اختبار مربع كاي:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% تُعزى إلى عمر الزوجة (قيمة مربع كاي = 12.603، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.006). وبالنظر إلى الجدول (45) يظهر أن تقبل العنف اللفظي تركز في عمر الزوجة الأقل من 25 سنةً، مقارنةً ببقية فئات عمر الزوجة.
- ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% تُعزى إلى بقية متغيرات خصائص الشخصية، إذ كانت قيمة الدلالة الإحصائية أعلى من 0.05.

جدول (45)

نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف اللفظي لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير عمر الزوجة

		تقبل العنف اللفظي				اختبار مربع كاي	
		غير المتقبلات للعنف اللفظي		متقبلات للعنف اللفظي			
		ع	%	ع	%	قيمة مربع كاي	قيمة الدلالة الإحصائية
عمر الزوجة	أقل من 25	0	0.0%	3	100.0%	12.603	0.006**
	بين 25 – 30	9	75.0%	3	25.0%		
	بين 30 - 35	19	90.5%	2	9.5%		
	أكبر من 35	25	61.0%	16	39.0%		
المجموع		53	68.8%	24	31.2%		

* دال إحصائيًا عند مستوى 5% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05) - ** دال إحصائيًا عند مستوى 1% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.01)

مستوى تقبل العنف الجسدي

على مستوى تقبل العنف الجسدي، وبتقسيم هذا المقياس الفرعي إلى فئتين؛ المتقبلات للعنف الجسدي وغير المتقبلات للعنف الجسدي، يتبيّن من نتائج اختبار مربع كاي:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% تُعزى إلى عمر الزوجة (قيمة مربع كاي = 8.125، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.043). وبالنظر إلى الجدول (46) يتضح أن تقبل العنف الجسدي تركز في عمر الزوجة الأقل من 25 سنةً، مقارنةً ببقية فئات عمر الزوجة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% تُعزى إلى "الوضع الاقتصادي لأسرتك السابقة"، أي أهل الزوجة (قيمة مربع كاي = 6.493، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.039). وبالنظر إلى الجدول (47)، يتبيّن أن تقبل العنف الجسدي تركز في الوضع الاقتصادي الضعيف بالمقارنة ببقية فئات الوضع الاقتصادي.
- ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% تُعزى إلى بقية متغيرات خصائص

الشخصية، إذ كانت قيمة الدلالة الإحصائية أعلى من 0.05.

جدول (46)

نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف الجسدي لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير عمر الزوجة

		تقبل العنف الجسدي				اختبار مربع كاي	
		غير المتقبلات للعنف الجسدي		متقبلات للعنف الجسدي			
		ع	%	ع	%	قيمة مربع كاي	قيمة الدلالة الإحصائية
عمر الزوجة	أقل من 25	1	33.3%	2	66.7%	8.125	0.043*
	بين 25 – 30	11	91.7%	1	8.3%		
	بين 30 -35	19	90.5%	2	9.5%		
	أكبر من 35	36	87.8%	5	12.2%		
المجموع		67	87.0%	10	13.0%		

* دال إحصائيًا عند مستوى 5% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05) - ** دال إحصائيًا عند مستوى 1% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.01)

جدول (47)

نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف الجسدي لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير الوضع الاقتصادي لأسرة الزوجة السابقة

		تقبل العنف الجسدي				اختبار مربع كاي	
		غير المتقبلات للعنف الجسدي		متقبلات للعنف الجسدي			
		ع	%	ع	%	قيمة مربع كاي	قيمة الدلالة الإحصائية
الوضع الاقتصادي لأسرتك السابقة (أهل الزوجة)	ضعيف	5	62.5%	3	37.5%	6.493	0.039*
	متوسط	47	87.0%	7	13.0%		
	مرتفع	15	100.0%	0	0.0%		
المجموع		67	87.0%	10	13.0%		

* دال إحصائيًا عند مستوى 5% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05) - ** دال إحصائيًا عند مستوى 1% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.01)

مستوى تقبل العنف الجنسي

على مستوى تقبل العنف الجنسي، وبتقسيم هذا المقياس الفرعي إلى فئتين؛ المتقبلات للعنف الجنسي وغير المتقبلات للعنف الجنسي، فقد ظهر من نتائج اختبار مربع كاي:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% تُعزى إلى "الوضع الاقتصادي لأسرتك السابقة" أي أهل الزوجة (قيمة مربع كاي = 8.845، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.012). وبالنظر إلى الجدول (48) يتبيّن أن تقبل العنف الجنسي تركز في الوضع الاقتصادي الضعيف بالمقارنة ببقية فئات الوضع الاقتصادي.
- ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% تُعزى إلى بقية متغيرات خصائص الشخصية، فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية أعلى من 0.05.

جدول (48)

نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف الجنسي لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير الوضع الاقتصادي لأسرة الزوجة السابقة

		تقبل العنف الجنسي				اختبار مربع كاي	
		غير المتقبلات للعنف الجنسي		متقبلات للعنف الجنسي			
		ع	%	ع	%	قيمة مربع كاي	قيمة الدلالة الإحصائية
الوضع الاقتصادي لأسرتك السابقة (أهل الزوجة)	ضعيف	1	12.5%	7	87.5%	8.845	0.012*
	متوسط	36	66.7%	18	33.3%		
	مرتفع	10	66.7%	5	33.3%		
المجموع		47	61.0%	30	39.0%		

* دال إحصائيًا عند مستوى 5% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05) - ** دال إحصائيًا عند مستوى 1% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.01)

مستوى تقبل العنف الاقتصادي

على مستوى تقبل العنف الاقتصادي، وبتقسيم هذا المقياس الفرعي إلى فئتين؛ المتقبلات للعنف الاقتصادي وغير المتقبلات للعنف الاقتصادي، فقد اتضح من نتائج اختبار مربع كاي:

- ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% تُعزى إلى متغيرات خصائص الشخصية، إذ كانت قيمة الدلالة الإحصائية أعلى من 0.05.

مستوى تقبل العنف الاجتماعي

على مستوى تقبل العنف الاجتماعي، وبتقسيم هذا المقياس الفرعي إلى فئتين؛ المتقبلات للعنف الاجتماعي وغير المتقبلات للعنف الاجتماعي، ظهر من نتائج اختبار مربع كاي:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% تُعزى إلى الوضع الاقتصادي للأسرة (قيمة مربع كاي = 6.427، قيمة الدلالة الإحصائية = 0.040). وبالنظر إلى الجدول (49) يتبيّن أن تقبل الاجتماعي تركز في الوضع الاقتصادي الضعيف، مقارنةً ببقية فئات الوضع الاقتصادي.

- ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% تُعزى إلى بقية متغيرات خصائص الشخصية، فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية أعلى من 0.05

جدول (49)

نتائج اختبار مربع كاي لمقياس تقبل العنف الاجتماعي لدلالة الفروق بين المتقبلات للعنف وغير المتقبلات حسب متغير الوضع الاقتصادي للأسرة الحالية

		تقبل العنف الاجتماعي				اختبار مربع كاي	
		غير المتقبلات للعنف الاجتماعي		متقبلات للعنف الاجتماعي			
		ع	%	ع	%	قيمة مربع كاي	قيمة الدلالة الإحصائية
الوضع الاقتصادي للأسرة	ضعيف	5	35.7%	9	64.3%	6.427	0.040*
	متوسط	38	71.7%	15	28.3%		
	مرتفع	7	70.0%	3	30.0%		
المجموع		50	64.9%	27	35.1%		

* دال إحصائيًا عند مستوى 5% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05) - ** دال إحصائيًا عند مستوى 1% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.01)

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (العواودة،2002)، إذ ذهبت إلى أن الفئات العمرية الصغيرة من الزوجات يتعرضن لأشكال العنف أكثر، ولكن اختلفت هذه نتائج معها في أن جميع الطبقات تتعرض للعنف؛ الغنية والفقيرة. كذلك تتفق مع دراسة (الفايز،2007) في عدم وجود فروق دالة بين مدة الزواج وتعرض الزوجة للعنف، أي أنها تتعرض للعنف في جميع مراحل حياتها الزوجية، واختلفت مع دراسة (أبونجيلة،2006) إذ أوضح أنه لا توجد فروق دالة بين عمر الزوجة والعنف ضدها، وكذلك تبيّن أن الزوجات الأكثر تعلمًا واللواتي يعملن هن أقل تعرضًا للعنف، ولكن اتفقت معه في أنه كلما ارتفع الوضع الاقتصادي للأسرة قل التعرض للعنف الزواجي. واتفقت مع دراسة (المعصوابي،2015) في وجود فروق دالة للوضع الاقتصادي للأسرة، ودراسة (الدوسري،2008) في أن أغلب النساء المعنَّفات والمتقبلات من المستوى الاقتصادي المنخفض ومن فئات عمرية صغيرة.

بينما اختلفت النتائج مع دراسة (الدوة، ودرويش،2007)، إذ خلُصت نتائج دراستهما إلى أن الزوجة الأمية والتي ليس لديها أطفال وغير العاملة أكثر تقبلًا للعنف.

الخلاصة:

من خلال نتائج الدراسة، تبيّن ما يلي:

- تعرض الزوجات للعنف اللفظي والاجتماعي بدرجة أكبر من العنف الجسدي والاقتصادي والجنسي.

- تقبل الزوجات للعنف الجنسي والاجتماعي بدرجة أكبر من العنف، والاقتصادي، واللفظي، والجسدي.

- هناك علاقة ارتباطية موجبة بين تقبل الزوجة للعنف والعنف ضدها، أي كلما ارتفع مستوى تقبل الزوجة للعنف الزواجي كلما زاد العنف الموجّه ضدها من قبل الزوج.

- توجد فروق دالة إحصائيًا بين الزوجات المتقبلات للعنف الزواجي وغير المتقبلات في بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، تمثّلت فيما يلي:

- عمر الزوجة، إذ اتضح أن الزوجات الأقل من (25) سنةً أكثر تقبلًا للعنف، مقارنةً ببقية الفئات العمرية الأخرى للزوجة.
- الوضع الاقتصادي لأسرة الزوجة السابقة (أهل الزوجة)، فقد ظهر أن تقبل العنف الزواجي تركز في الوضع الاقتصادي الضعيف مقارنةً ببقية فئات الوضع الاقتصادي.
- الوضع الاقتصادي للأسرة الحالية، إذ اتضح أن تقبل العنف الزواجي تركز في الوضع الاقتصادي الضعيف بالمقارنة ببقية فئات الوضع الاقتصادي.

- في حين أوضحت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين الزوجات المتقبلات للعنف وغير المتقبلات في بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، تمثّلت في عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي، الحالة الوظيفية للزوجة، صلة القرابة، عدد الأبناء، نوع السكن، دخل الزوجة.

- وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقبل الزوجة للعنف تُعزى إلى متغير العمر، والمستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة السابقة، والمستوى الاقتصادي للأسرة الحالية، إذ أوضحت النتائج أن الزوجات الأقل من 25 سنةً، واللائي بمستوى اقتصادي منخفض، سواء في الأسرة السابقة للزوجة أو الأسرة الحالية، هن أكثر تقبلًا للعنف.

كذلك، ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقبل الزوجة للعنف تعزى إلى بقية متغيرات خصائص الشخصية الاجتماعية والاقتصادية.

التوصيات

بالنظر إلى نتائج الدراسة الميدانية التي تم استعراضها في الفصول السابقة، وبالاستناد إلى نتائج اختبار فرضيات هذا البحث الرئيسة، فإنّ أبرز التوصيات تم استخلاصها بالنسبة إلى المعنيين بموضوع العنف ضد المرأة، من المؤسسات الحكومية والمجتمعية، وكذلك بالنسبة إلى الباحثين المستقبليين.

أولًا: التوصيات للمؤسسات الحكومية والمجتمعية ذات العلاقة بموضوع العنف ضد المرأة:

- توصي هذه الدراسة بأهمية اطلاع المؤسسات الحكومية والمجتمعية ذات العلاقة بموضوع العنف ضد المرأة على نتائج الدراسة، خصوصًا ما يتعلق بالعلاقة الارتباطية بين مقياس تقبل العنف الزواجي ومقياس العنف الزواجي، وأخذ هذه النتائج في الاعتبار في صورة الاستراتيجيات والخطط والمشاريع والبرامج والتدخلات للحد من العنف الزواجي في المملكة.
- توصي هذه الدراسة باتخاذ إجراءات تعمل على تقليل العنف اللفظي والعنف الاجتماعي بدرجة أولى، وكذلك تقليل العنف الجسدي والجنسي والاقتصادي بدرجة ثانية.
- توصي هذه الدراسة باتخاذ إجراءات تعمل على تقليل تقبل العنف الجنسي والاقتصادي والاجتماعي بدرجة أولى، وكذلك تقليل تقبل العنف اللفظي والجسدي بدرجة ثانية.

ثانيًا: التوصيات للباحثين المستقبليين:

- توصي هذه الدراسة الباحثين المستقبليين بالبحث والدراسة في متغيرات إضافية لها علاقة بالعنف الزواجي وتقبل العنف الزواجي، من قبيل مستوى التديّن، ومستوى الثقافة، ومستوى الالتزام بالقانون، والمنطقة السكنية (المدينة أو المنطقة).
- توصي هذه الدراسة بتصميم برنامج وتدخل يهدف إلى التقليل من مستوى العنف الزواجي وتقبل العنف الزواجي، وقياس أثر هذا البرنامج بصورة منهجية وفق تصميم قياس الأثر قبل وبعد تطبيق البرنامج على عيّنة ضابطة وأخرى تجريبية.
- توصي هذه الدراسة بإجراء بحث مشابه في مناطق المملكة الأخرى.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- أبو أسعد، أحمد والختاتنة، سامي (2014). **سيكولوجية المشكلات الأسرية**، ط1، عمّان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- أبو زيد، رشدي (2008). **العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته**، ط1. الإسكندرية، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- أبو علاء، رجاء (2014). **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، القاهرة: دار النشر للجامعات.
- أبونجيلة، سفيان محمد (2006). مستوى ومظاهر العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسة، **المجلة المصرية للدراسات النفسية**،50(16)87.
- أوزي، أحمد (2014). **سيكولوجية العنف عنف المؤسسة ومأسسة العنف**، ط1، الرباط: منشورات مجلة علوم التربية.
- بحري، منى (2015). **مشكلات الأسرة عنف الأزواج ضد الزوجات**، ط1، عمّان، الأردن: دار المنهجية للنشر والتوزيع.
- بحري، منى وقطيشات، نازك (2011). **العنف الأسري**، ط1، عمّان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- بنات، سهيلة (2008). **العنف ضد المرأة أسبابة أثارة وكيفية علاجه**، ط1، عمّان، الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع.
- بولسنان، فريدة (2016). **العنف الزواجي التصورات الاجتماعية للعوامل المساهمة في ظهوره**، ط1، عمّان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- جامع، محمد (2010). **علم الاجتماع الأسري وتحليل التوافق الزواجي والعنف الأسري**: دار الجامعة الجديدة.
- الجد، جمال (2018). **العنف ضد الزوجات الأسباب وطرق المواجهة**: المكتب الجامعي الحديث للنشر.
- حسن، هبة (2003). **الإساءة إلى المرأة**، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر.
- حسين، سهاد (2017). **العنف الأسري**، ط1، عمّان، الأردن: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

- حلمي، إجلال (1999). **العنف ألأسري**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- الداهري، صالح (2008). **أساسيات الارشاد الزواجي والأسري**، ط1، عمّان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الداهري، صالح (2020). **أساسيات العنف الأسري ونظرياته والأسباب والعلاج**، ط1، عمّان، الأردن: دار الاعصار العالمي.
- دزيى، شهبال (2010). **العنف ضد المرأة، دراسة قانونية مقارنة في القانون الدولي العام والقانون العام الداخلي**، القاهرة، مصر: دار الكتب القانونية.
- الرشيدي، بشير والخليفي، إبراهيم (2011). **سيكولوجية الأسرة والوالدية**، ط3، الكويت: إنجاز للنشر والتوزيع.
- الرقب، إبراهيم (2010). **العنف الأسري وتأثيره على المرأة**، ط1، عمّان، الأردن: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
- الزغول، عماد (2016). **مبادئ علم النفس التربوي**، ط4، الأردن: دار الكتاب الجامعي الإمارات.
- زهران، حامد (2005). **الصحة النفسية والعلاج النفسي**، ط4، مصر: الشركة الدولية للطباعة.
- الزهرة، الريحاني (2010). **العنف الأسري ضد المرأة وعلاقة بالاضطرابات السكوسوماتية دراسة مقارنة بين المعنفات وغير المعنفات**. رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضر، الجزائر. مذكرة الطالبة ريحاني الزهرةpdf - Google Drive.
- السطالي، نرمين (2018). **سيكولوجية العنف وأثرة على التنشئة الاجتماعية للأبناء**، ط1، القاهرة، مصر: السعيد للنشر والتوزيع.
- السردية، تمام (2018). **خفض العنف الزواجي ضد النساء وتحسين التكيف النفسي لديهن**، ط1، عمّان: دار زاهد للنشر والتوزيع.
- الشبيب، كاظم (2007). **العنف الأسري قراءة في ظاهرة من اجل مجتمع سليم**، ط1، بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي.
- ضيف الله، عالية (2010). **العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية**، ط1، عمّان، الأردن: دار المأمون للنشر والتوزيع.
- عامر، طارق والمصري، إيهاب (2014). **العنف ضد المرأة مفهومه أسبابه أشكاله**، ط1، القاهرة، مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- عبادة، مديحة وأبو دوح، خالد (2008). **العنف ضد المرأة دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي**، ط1، القاهرة: دار الفجر.

- عبد الحفيظ، نهى. وفرج، طريف (2020). الأسس النفسية المفسرة للعنف ضد الزوجة وردود ضبط الذات. *مجلة الدراسات النفسية والمعاصرة*، 2(1)، ص2
- عبد الكريم، أسماء (2020). أنواع العنف الممارس ضد الزوجة دراسة على عيّنة من الطالبات المتزوجات في جامعة المقدس. *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*، 10 (56)، ص93-94
- عبد المحمود، عباس والبشيري، محمد (2014). **العنف الأسري في ظل العولمة**: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- العساف، صالح (2012). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، ط2، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- العواودة، أمل (2002). **العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني**، ط1، إربد، الأردن: مكتبة الفجر للنشر.
- العواودة، أمل (2009). **العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي**، عمّان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الفايز، ميسون (2007). **العنف الموجه للمرأة دراسة في محددات الواقع وآفاق المستقبل**، ط1: الرياض.
- قرقوتي، حنان (2015). **عنف المرأة في المجال الأسري**، قطر: إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، ط1.
- كرادشة، منير (2009). **العنف الأسري سيولوجية الرجل العنف والمرأة المعنفة**، ط1، إربد، الأردن: عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع.
- كفافي، علاء الدين (1999). **الإرشاد الأسري والعلاج النفسي، المنظور النسقي الاتصالي**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.
- كفافي، علاء الدين (2009). **علم النفس الأسري**، ط1، الأردن: دار الفكر في عمّان الأردن.
- برأفين، لورنس (2010). **علم الشخصية الجزء الأول**. ترجمة عبد الحليم وآخرون. القاهرة: المركز القومي للترجمة (تاريخ النشر الأصلي 2003).
- محمد، شيلان (2017). **المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة قي نطاق الأسرة**، ط1، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.
- المسلماني، مصطفى (1983). **الزواج والأسرة، الإسكندرية**: دار المعرفة الجامعية.

- المطوع، محمد (2019). **سيكولوجية الزواج المنظور النظري والتطبيقي**، ط2، البحرين: مطبعة الهاشمي.
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2013). **الإرشاد الأسري**. الأردن.
- نجاد، شكوه (2004). **المشاورة حول الزواج والعلاج الأسري**، ط1، بيروت، لبنان: دار الهادي للطباعة والنشر.
- يونس، منى وعبد الحليم، نازك (2011). **العنف الأسري**، ط1، عمّان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

- Biden, Jr. Joseph. (1999). What Causes Men's Violence Against Women? London: Sage Publications Inc.

- Dutton, M., Burghardt, K., Perrin, s., Chrestman, K.&Halle, P. (1994). Battered women's Cognitive Schemate. Journal of Traumatic Stress, vol.7, No. 2, pp. 237-255.

- Epstein, Liana. (2003). Domestic Violence Couseling Training Manual, Developed Cornerstone Foundation Women`s Program Coordinator. USA: Cornerstone Publisher. Scandinavian Journal of Public Health, 2006; 34: 1–4–

- Gelles, R. J. (1985). Family Violence: what we know and can do. In: E. H. Newberger and R. Bourne (eds.). Unhappy Families: Clinical and Research Perspectives on Family Violence. U.S.A.: PSG Publishing Company Inc.

- Holden J. P. (1984). General Psychology. New York: Publisher Van Nostrand Company.

- Krane, J. E. (1996). Violence Against Women in Intimate Relations: Insights from cross-Cultural Analyses Transcultural Psychiatric Review. Vol. 33, 435-465.

- Lazarus, R. S. Folkman, S. (1984). Stress, Appraisal and Coping. New York: Springer Publishing Company.

- Maynard, M. (1993). Violence Towards Women. In D. Richardson & V. Robinson studies. Introducing women's studies. Feminist theory and practice, London: Macmillan Publishers.

- Paludi, Michele A. (2006). " Intimate" Violence Against Women, (1st – ed) London: Praeger.

-Scandinavian Journal of Public Health, 2006; 34: 1–4

المواقع الإلكترونية:

https://www.google.com/amp/s/www.bbc.com/arabic/world-56316166.amp(2021)

https://www.who.int/ar/news-room/fact- منظمة الصحة العالمية-sheets/detail/violence-against-women(2021)

https://www.un.org/ar/observances/ending-violence-against-women

https://www.bbc.com/arabic/interactivity-50538732(2019)

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women

(صحيفة عكاظ -12-يوليو-2017).

https://www.alarabiya.net/saudi-today/2017/07/12/11--%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-

- 29577-190929-1-PB (1).pdf

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» العُنف ضد المرأة(nshr.org.sa)

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي العزيزة:

تقوم الباحثة بدراسة عملية حول: **ظاهرة العنف الزواجي ضد الزوجة وتقبله وعلاقته ببعض الخصائص الشخصية والاجتماعية لدى عيّنة من المعنَّفات**، ولقد تم إعداد استبانة ومقاييس تمثل أجزاء الدراسة الميدانية، لذا نرجو منكن التعاون مع الباحثة والإجابة عن هذه الاستبانة والمقاييس بصدق وموضوعية، علمًا بأن ذكر الأسماء غير مطلوب، وأن المعلومات وبيانات البحث سرية للغاية.

ولكم جزيل الشكر،،

معلومات عامة:

1- عمر الزوجة: (اقل من 25) (25-30) (30-35) (أكبر من 35)

2- عمر الزوج: (اقل من 25) (25-30) (30-35) (أكبر من 35)

3- عدد سنوات الزواج (1-5) (5-10) (10-15) (15-20) (أكثر من 20)

4- المستوى التعليمي للزوجة: (ابتدائي أو أقل) (متوسط) (ثانوي) (جامعي) (دراسات عليا)

5- المستوى التعليمي للزوج: (ابتدائي أو أقل) (متوسط) (ثانوي) (جامعي) (دراسات عليا)

6- عمر الزوجة عند الزواج: (اقل من 20) (20-25) (25-30) (30 -35) (أكبر من 35)

7- الحالة الوظيفية للزوجة: (موظفة) (غير موظفة)

8- الحالة الوظيفية للزوج: (موظف) (غير موظف)

9- صلة قرابة الزوج للزوجة: - توجد صلة قرابة ( ) - لا توجد صلة قرابة ( )

10- عدد الأبناء (الذكور والإناث) ( )

11- الوضع الاقتصادي للأسرة: ضعيف ( ) - متوسط ( ) - مرتفع ( )

12- نوع السكن: مستقل ( ) مع أهل الزوج ( )

13- هل لديكِ دخل مادي مستقل؟ نعم ( ) لا ( )

14- الوضع الاقتصادي لأسرتك السابقة (أهل الزوجة): - ضعيف ( ) - متوسط ( ) -مرتفع ( )

15- وضع أسرتك السابقة: مستقرة ( ) - غير مستقرة ( ) -انفصال الوالدين ( ) – وفاة أحد الوالدين أو كليهما ( )

مقياس العنف الزواجي

الرقم	العبارة	دائمًا	أحيانًا	نادرًا
1	يهددني بالطلاق أو الزواج من امرأة أخرى.			
2	أتجنب الحديث مع زوجي خوفًا من عصبيته.			
3	يقارنني زوجي بنساء أخريات ويشعرني بأنهم أفضل مني.			
4	يقوم بإهانتي وإحراجي أمام الآخرين.			
5	يشتمني أو يهينني أو ينعتني بألفاظ لا أحبها.			
6	يوبخني ويصرخ في وجهي إذا اختلفت معه في أي نقاش أو موضوع.			
7	يعاملني كأنني خادمة بالبيت ويقلل من شأني.			
8	يضربني زوجي أو يصفعني على وجهي عندما يغضب.			
9	يرمي على أي شيء يقع تحت يده عندما يغضب.			
10	سبق أن تسبّب زوجي في جروح أو كدمات في جسدي.			
11	سبق أن هزني زوجي بقوة وعنف في أثناء مشاجرة معه.			
12	سبق أن دفعني زوجي بقوة وعنف.			
13	سبق أن ضربني زوجي بعصا أو عقال أو بشيء مثل هذا.			
14	سبق أن قام زوجي بشد شعري أو ليّ ذراعي.			
15	يمارس الجنس معي في أوضاع لا أحبها رغمًا عني.			
16	يهجرني جنسيًا لفترات طويلة دون سبب.			
17	يجبرني على ممارسة الجنس في أوقات غير مناسبة (تعبة، مريضة، نائمة، ...).			
18	يجبرني أن أفعل سلوكًا جنسيًا أعترض عليه أو لا أحبه.			
19	يمارس الجنس معي بشكل عنيف ومؤلم دون مراعاة لمشاعري.			
20	لا يهتم لرغباتي أو متعتي في أثناء ممارسة الجنس.			
21	سبق أن أجبرني بالقوة على ممارسة الجنس.			
22	يحرمني من مصروفي الشخصي رغم توافر المال لديه.			
23	يجبرني على إعطائه ما أحصل عليه من أموال (راتب، عيدية، هدايا، ...).			
24	يتشاجر معي كلما طلبت منه مصروفاتي.			
25	لا يفي باحتياجات البيت رغم توافر المال لديه.			
26	يجبرني على اللجوء إلى أهلي للحصول على المال.			
27	لا يسمح بأن يكون لي مصروف شخصي.			
28	يفتقر زوجي للشعور بالمسؤولية اتجاه تأمين مصادرنا المالية.			
		دائمًا	أحيانًا	نادرًا
29	يمنعني من العمل خارج المنزل			

30	يمنعني من زيارة أهلي.			
31	يتدخل في علاقتي واختيار صديقاتي.			
32	يمنعني من زيارة صديقاتي والجيران.			
33	لا يسمح لي بمغادرة المنزل.			
34	يفرض قيودًا شديدة على خروجي من المنزل.			
35	يرفض أن تكون لي آراء في شؤون أسرتي أو تكون لي شخصية مستقلة.			

مقياس تقبل العنف

	الرجاء وضع علامة (√) تحت العبارة المناسبة في الجدول لكل تصرف.	**1) أعبّر عن رفضي وعدم تقبلي لما حدث**	**2) لا أقوم بأي ردة فعل وأتجاهل الأمر**	**3) أتقبل الأمر على أنه أمر عائلي معتاد عليه**
1	حينما يقوم زوجي بإهانتي أو شتمي أو سبي:			
2	حينما يرفع زوجي صوته عليّ ويصرخ في وجهي:			
3	حينما يقارنني زوجي بنساء أخريات ويشعرني بأنهم أفضل مني:			
4	حينما يهددني بالطلاق أو الزواج من أمرأه أخرى:			
5	حينما يعاملني كأنني خادمة بالبيت ويقلل من شأني:			
6	حينما يقوم بضربي أو دفعي بشدة:			
7	حينما يقذفني بأي شيء يقع تحت يديه عند الغضب:			
8	حينما يقوم بصفعي على وجهي:			
9	حينما يلوي يدي أو يشد شعري:			
10	حينما يتسبّب ضربه لي بحدوث كدمات أو جروح في جسدي:			
11	عندما يهجرني جنسيًا لفترات طويلة:			
12	عندما يمارس الجنس معي رغمًا عني أو دون اعتبار لمشاعري:			
13	عندما يمارس الجنس معي بقوة أو بطريقة أعترض عليها:			
14	عندما يجبرني على أن أمارس معه سلوكًا أو وضعًا جنسيًا لا أحبه:			
15	حينما يطلب مني ممارسة الجنس في أوقات أو ظروف غير مناسبة:			
16	حينما لا يفي باحتياجاتي المادية رغم توافر المال لديه:			
17	حينما يجبرني على إعطائه ما أحصل عليه من نقود في المناسبات أو الأعياد:			
18	حينما يمنع عني المصروف:			
19	حينما يمتنع عن تلبية احتياجات البيت رغم توافر المال لديه:			
		1) أعبّر عن رفضي وعدم تقبلي لما حدث	**2) لا أقوم بأي ردة فعل وأتجاهل الأمر**	**3) أتقبل الأمر على أنه أمر عائلي معتاد عليه**
20	حينما يتشاجر معي بسبب المواضيع المادية:			
21	حينما يمنعني من العمل خارج المنزل:			

22	حينما يمنعني من زيارة أهلي أو الأصدقاء والجيران:			
23	حينما لا يسمح لي بمغادرة المنزل أو يفرض قيودًا عند خروجي من المنزل:			
24	حينما يتدخل في علاقاتي واختيار صديقاتي:			
25	حينما يرفض أن تكون لي آراء في أسرتي أو تكون لي شخصية مستقلة:			

شكرا لتعاونكم،،،،،،

اختبار التوزيع الطبيعي:

مقياس العنف الزواجي:

افتراض التوزيع الطبيعي مهم لإجراء الإحصاء الاستدلالي، وبالتالي التحقق من فرضيات البحث. فإنّ أساليب الإحصاء الاستدلالي المعلمية تفترض التوزيع الطبيعي، بينما أساليب الإحصاء الاستدلالي اللامعلمية لا تفترض أي توزيع تتبعه البيانات في المتغيرات المبحوثة. وعليه، فإذا تم اختبار المتغيرات المبحوثة ووُجد أنها تتبع التوزيع الطبيعي، فإنه يصحّ إجراء أسلوب من أساليب الإحصاء الاستدلالي المعلمي للتحقق من فرضيات البحث، في حين إذا وُجد أن المتغيرات المبحوثة لا تتبع التوزيع الطبيعي، ففي هذه الحالة بالإمكان إجراء النوع الآخر من أساليب الإحصاء الاستدلالي، وهي اللامعلمية.

من بين الاختبارات للتوزيع الطبيعي هو اختبار (كولموغوروف-سميرنوف). حسب هذا الاختبار، تنص فرضية العدم فيه على أن المتغير المبحوث يتبع التوزيع الطبيعي، في حين تنص الفرضية البديلة على أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (50) أدناه يعرض نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حسب اختبار (كولموغوروف-سميرنوف)، وكذلك حسب اختبار (شابيرو-واليك).

وإذ إن قيم الدلالة الإحصائية لمقياس العنف الزواجي كانت أقل من 1%، فإن الاستنتاج هو أن هذا المقياس لا يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى 1%، إذ يتم رفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة. وبالمثل، فإن جميع أبعاد مقياس العنف الزواجي كان لها قيم دلالة إحصائية أقل من 5% أو 1%، ما عدا بعد العنف الاجتماعي، وهذا يدل على أن جميع الأبعاد الفرعية المكوّنة لمقياس العنف الزواجي لا تتبع التوزيع الطبيعي باستثناء العنف الاجتماعي.

وكانت نتائج اختبار شابيرو-واليك مشابهة، لكن وفق هذا الاختبار فإنه حتى بعد العنف الاجتماعي لم يكن يتبع التوزيع الطبيعي (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 1%).

الجدول (50)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حسب اختبار كولموغوروف-سميرنوف وكذلك حسب اختبار شابيرو-واليك

البعد	اختبار كولموغوروف-سميرنوف[a]			اختبار شابيرو-واليك		
	الإحصائية	درجة الحرية	قيمة الدلالة الإحصائية	الإحصائية	درجة الحرية	قيمة الدلالة الإحصائية
العنف اللفظي	.106	77	*.032	.950	77	**.004
العنف الجسدي	.173	77	**.000	.872	77	**.000
العنف الجنسي	.165	77	**.000	.867	77	**.000
العنف الاقتصادي	.209	77	**.000	.861	77	**.000
العنف الاجتماعي	.094	77	.086	.935	77	**.001
مقياس العنف الزواجي	.121	77	**.007	.952	77	**.005

a معامل تصحيح ليليوفورز Lilliefors Significance Correction

* دال إحصائيًا عند مستوى 5% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05) - ** دال إحصائيًا عند مستوى 1% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.01)

مقياس تقبل العنف الزواجي:

الجدول (51) أدناه يعرض نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حسب اختبار كولموغوروف-سميرنوف، وكذلك حسب اختبار شابيرو-واليك.

وإذ إن قيم الدلالة الإحصائية لمقياس تقبل العنف الزواجي كانت أقل من 1%، فإن الاستنتاج هو أن هذا المقياس لا يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى 1%، إذ يتم رفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة. وبالمثل، فإن جميع أبعاد مقياس العنف الزواجي كان لها قيم دلالة إحصائية أقل من 1%، وهذا يدل على أن جميع الأبعاد الفرعية المكوّنة لمقياس العنف الزواجي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وكانت نتائج اختبار شابيرو-واليك مشابهة، لكن وفق هذا فإن جميع أبعاد تقبل العنف الزواجي لا تتبع التوزيع الطبيعي (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 1%).

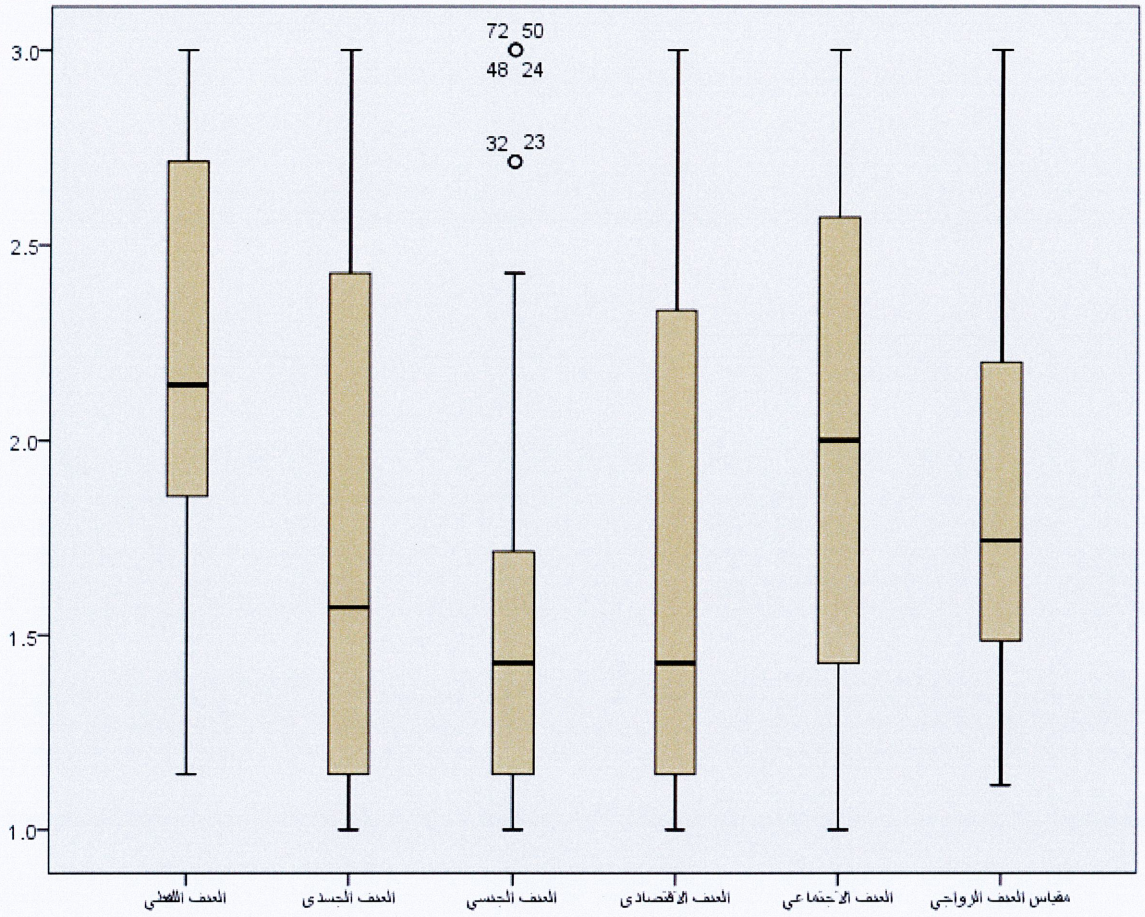
الجدول (51)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حسب اختبار كولموغوروف-سميرنوف وكذلك حسب اختبار شابيرو-واليك.

البعد	اختبار كولموغوروف-سميرنوف[a]			اختبار شابيرو-واليك		
	الإحصائية	درجة الحرية	قيمة الدلالة الإحصائية	الإحصائية	درجة الحرية	قيمة الدلالة الإحصائية
تقبل العنف اللفظي	.209	77	.000**	.862	77	.000**
تقبل العنف الجسدي	.467	77	.000**	.485	77	.000**
تقبل العنف الجنسي	.165	77	.000**	.877	77	.000**
تقبل العنف الاقتصادي	.214	77	.000**	.806	77	.000**
تقبل العنف الاجتماعي	.245	77	.000**	.817	77	.000**
مقياس تقبل العنف	.148	77	.000**	.878	77	.000**

a معامل تصحيح ليليوفورز Lilliefors Significance Correction

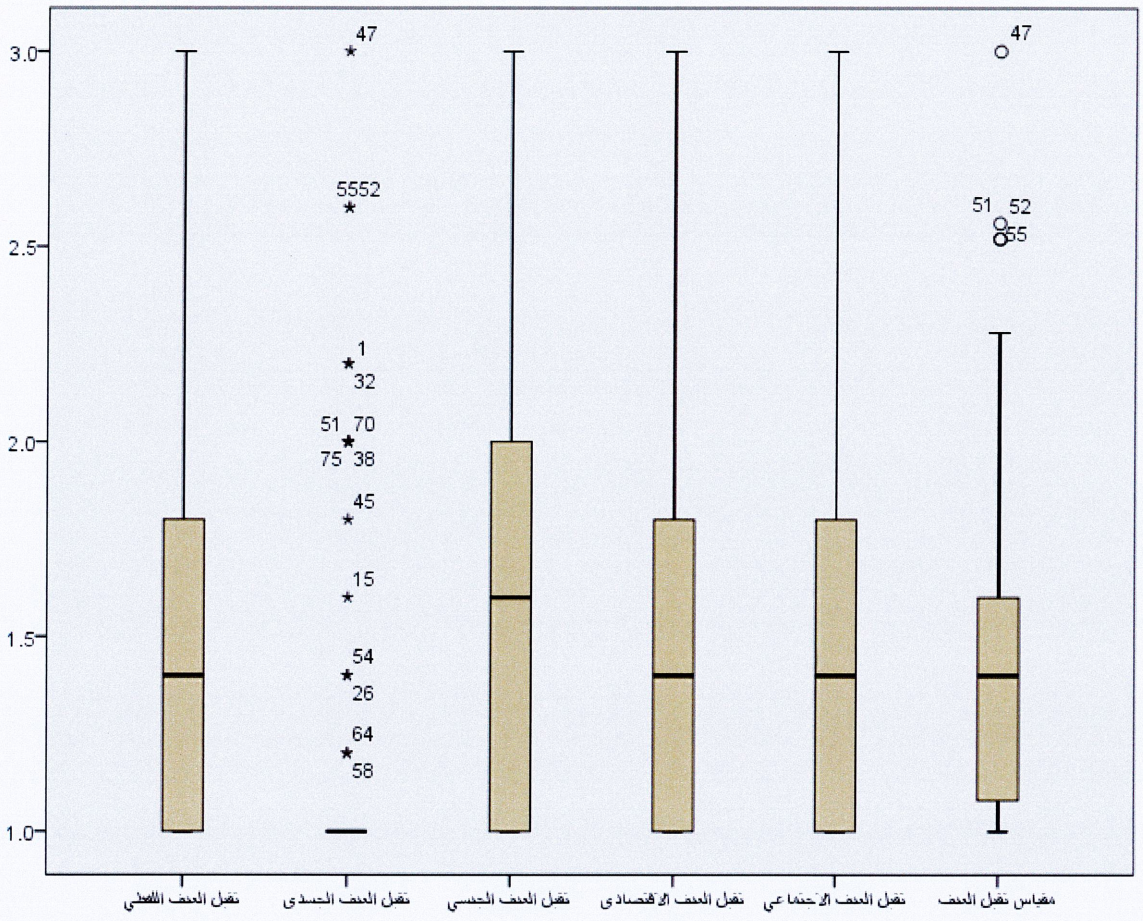
* دال إحصائيًا عند مستوى 5% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05) - ** دال إحصائيًا عند مستوى 1% (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.01)



الرسم (15)

أما الرسم (16) أدناه فهو رسم الصندوق لأبعاد مقياس تقبل العنف الزواجي. وكما يظهر في هذا الرسم، فإنّ مقياس تقبل العنف الزواجي وجميع أبعاده الفرعية لا يوجد بها أي قيمة متطرفة، باستثناء البعد الفرعي العنف الجسدي، إذ وُجدت 15 قيمة متطرفة. وبإمعان النظر في هذه القيمة المتطرفة في بعد العنف الجسدي، يتضح أن أعلاه كان عند درجة (3) على المقياس الخماسي المستخدم في قياس هذا البعد الفرعي، وغالبية البيانات في هذا البعد كانت أقل قليلًا من مستوى 2. وعليه، فإنّ البعد ليس هائلًا ولا تتسبّب هذه القيم المتطرفة في تضليل وتشويه إجابات عيّنة الدراسة، خاصةً أن العيّنة النهائية حجمها 77.

وعليه، فقد تم غضّ الطرف عن هذه القيم المتطرفة القليلة التي قد لا تتسبّب في أي تبعات سلبية سيئة.


3.0
2.5
2.0
1.5
1.0
47
5552
1
32
51 70
75 38
45
15
54
26
64
58
47
51 52
55
نقل العنف اللفظي
نقل العنف الجسدى
نقل العنف الجنسي
نقل العنف الاقتصادى
نقل العنف الاجتماعي
مقياس نقل العنف

الرسم (16)

Abstract

The current study of the research came under the title (Women's acceptance of marital violence and its relationship to some personal, social and economic characteristics of a sample of abused wives), as the study aimed to identify the extent of marital violence practiced among the wives who accept it, and to identify the personal, social and economic characteristics of wives who accept marital violence, Is there a relationship between the acceptance of violence and these characteristics, and are there statistically significant differences between wives who accept violence and those who do not accept violence. The research sample consisted of (77) wives subjected to violence, who were chosen in a deliberate way. The most important findings of the current study are that wives are exposed to verbal and social violence to a greater degree than physical, economic and sexual violence, and that wives accept sexual and social violence to a greater degree than economic, verbal and physical violence. The higher the level of the wife's acceptance of marital violence, the greater the violence directed against her by the husband. The results of the study also showed that there are statistically significant differences between wives who accept marital violence and those who do not, in some personal, social and economic characteristics, represented in the wife's age less than (25) years. And the weak economic situation of the family of the former wife (the wife's parents), and the weak economic situation of the current family, so accepting marital violence is concentrated in these groups compared to the rest of the other groups, and that there are no statistically significant differences between wives who accept violence and those who do not accept in some personal, social and economic characteristics, represented in Number of years of marriage, educational level, job status, number of children, type of housing, wife's income, as the results of the study showed that it was crowned d A statistically significant relationship between the wife's acceptance of violence attributed to the age variable, the economic level of the family of the ex-wife, and the economic level of the current family, meaning that wives less than (25) years old, and those with a low economic level, whether in the former family of the wife or the current family are more accepting to violence, and that there is no statistically significant relationship between the wife's acceptance of violence attributed to the rest of the variables represented in the number of years of marriage, educational level, job status, number of children, type of housing, wife's income.

UNIVERSITY OF BAHRAIN

College of Arts

Department Of Psychology

Women's acceptance of marital violence and its relationship to some personal and social characteristics of a sample of battered wives

Thesis submitted in partial fulfillment as a requirement to achieve Master's degree in family counseling

Prepared by:

Eman Yaseen Abdullah Al Jaber

University Number: 20187440

Supervised by:

Dr. Tawfik Abdel Moneim Tawfik

Associate Professor, Department of Psychology

University of Bahrain

Kingdom of Bahrain

October, 2022